مركز الجنوب
اليمني للدراسات

الكتاب الأسود

دراسة ترصد دور الأطراف المحلية والإقليمية في الحرب اليمنية
من وجهة نظر: مجلس الأمن الدولي و مجلس حقوق الإنسان

الجزء الأول:

الإمارات العربية المتحدة والحرب اليمنية

south_ofyemen | www.southofyemen.org

الكتاب الأسود

مـركـز الـجنـوب
اليمني للدراسات

الكتاب الأسود

الأطراف المحلية والإقليمية في الحرب اليمنية
من وجهة نظر مجلس الأمن الدولي و مجموعة الخبراء
بمجلس حقوق الإنسان
2022-2014

الجزء الأول:

الإمارات العربية المتحدة والحرب اليمنية

في ضوء تقارير خبراء مجلس الأمن
و مجموعة الخبراء بمجلس حقوق الإنسان
2022-2014

ابريل 2023

مـــركـــز الـجنـــوب
اليمني للدراسات

الكتاب الأسود

دراسة ترصد دور الأطراف المحلية والإقليمية في الحرب اليمنية من وجهة نظر مجلس الأمن الدولي ومجلس حقوق الإنسان

الجزء الأول:

الإمارات العربية المتحدة والحرب اليمنية
في ضوء تقارير خبراء مجلس الأمن الدولي
ومجموعة الخبراء بمجلس حقوق الإنسان
2014-2022

مقدِّمة

تناولت تقارير فريق الخبراء التابع لمجلس الأمن الدولي و مجموعة الخبراء بمجلس حقوق الإنسان الأوضاع القائمة في اليمن منذ انقلاب مليشيات الحوثي ونشوب الحرب الشاملة قبل نحو 8 سنوات، وسلطت الضوء على الأحداث والتطورات السياسية والعسكرية، بالتركيز على أهم الأطراف والمكونات المحلية والإقليمية والدولية، ودور كل منها في الحرب اليمنية.

وفي هذا السياق بذل مركز الجنوب اليمني للدراسات جهوده الكبيرة والمستمرة في دراسة وتتبع الآليات والمواقف الدولية تجاه اليمن، كما عبرت عنها القرارات الأممية الداعمة للعملية السياسية في اليمن، وما توصل إليه حراك المجتمع الدولي من قرارات أصدرها مجلس الأمن الدولي، خلال الفترة بين عامي 2011 و 2014، خاصة بعد صدور قرار مجلس الأمن رقم 2140 لسنة 2014، الذي نشأ بموجبه فريق للخبراء ولجنة للجزاءات أدرجت عدداً من الأشخاص في قائمة العقوبات بوصفهم معرقلين للعملية السياسية.

وفي هذه السلسلة التي تضم عدة أجزاء تأتي جهود المركز الرامية لتسليط الضوء على موقف المجتمع الدولي- من خلال قرارات مجلس الأمن وتقارير خبرائه، بالتركيز على أهم ما اشتملت عليه القرارات والتقارير بشأن الحرب اليمنية والأطراف والمكونات ا لفاعلة والمؤثرة وذات الدور البارز في هذه الحرب، وفي الأحداث والتطورات التي تعيشها اليمن، مع توضيح العلاقة بين بعض المكونات اليمنية والأطراف والقوى الإقليمية سواء بالدعم والتمويل لمكونات موجودة على الأرض، أو بإنشاء وتشكيل قوى وأذرع

محلية وتسليحها وتوفير الدعم اللازم لها للقيام بالدور المرسوم لها من قبل داعميها.

ولم يكن هذا العمل ليكتمل لولا الجهود المستمرة والمتواصلة التي بذلها المركز عبر فريق كبير من باحثيه وأثمرت هذه الجهود التي استمرت لفترة زمنية طويلة هذا الإنجاز الذي يقدمه المركز للباحثين والمختصين والمهتمين بالشؤون اليمنية، وكذلك رؤية المجتمع الدولي لليمن من خلال ما يصدر عن الأمم المتحدة ومجلس الأمن من قرارات وما تقدمه اللجان المعنية والخبراء المراقبون من تقارير وإحاطات.

كما أن هذا الإصدار ينبع في مجمله عن استقراء حصيف ورصد متواصل ومتابعة دؤوبة من قبل المركز، بما ينطوي ع جمة عن الحرب والصراعات التي تنشب بين فترة وأخرى على هامش الحرب حيناً، وبعيداً عنها أحياناً أخرى.

وقد تم تقسيم التقرير إلى عدة أجزاء، تسهيلاً للقراء والمتابعين والباحثين، بتقديم محتوى يسهل الاطلاع عليه والإفادة منه، والرجوع إليه عند الضرورة، واعتمد التقسيم على عاملين رئيسيين هما التقسيم الزمني بالاعتماد على ترتيب التقارير وفقاً لصدورها، والعامل الثاني تمثل في الموضوع، حيث تم مراعاة كل موضوع على حدة أثناء تقسيم العمل إلى عدة أجزاء.

يصدر الجزء الأول مبيناً دور الإمارات العربية المتحدة وانتهاكاتها المستمرة لحقوق الإنسان وكافة العهود والمواثيق، كما أثبتها الخبراء وتقاريرهم السنوية المقدمة لمجلس الأمن، وتليه الأجزاء القادمة مشتملة على دور مليشيات الحوثي وفق تقارير فريق الخبراء التابع لمجلس الأمن خلال الفترة -2014 2022.

رئيس مركز الجنوب اليمني للدراسات

عمـر بن غالب اليافعي

ابريل 2023

فهرس المحتويات

مقدمة..... 5

فهرس المحتويات.....7

تقديم 9

مدخل 11

التصعيد العسكري وعرقلة الانتقال السياسي في عام 2015.....27

انتهاكات حقوق الإنسان في اليمن عام 2016.....32

تهميش القوات الحكومية ودعم تشكيلات مسلحة في العام 2017..... 36

النزاع بين الحكومة والإمارات وتحديات الأمن والسلام في عام 2018.....42

تغيرات الوضع العسكري في مناطق الحكومة والتحالف عام 2019.....53

القانون الدولي لحقوق الإنسان:.....59

النزاع المسلح والتطورات السياسية (سبتمبر 2014 – أغسطس 2019):..... 62

الانتهاكات المتعلقة بالاعتقال: الاعتقال التعسفي والاختفاء القسري والتعذيب وسوء المعاملة:.....71

القتل التعسفي:.....87

فرض القيود على الحرية:.....98

معركة الحديدة (2018- 2019):.....102

الانتهاكات المتعلقة بالأعمال العدائية:.....103

المهرة (2017- 2019):..... 113

العنف على أساس النوع الجنساني:..... 114

العنف الجنسي في الاعتقال:.....115

تأثير النزاع المسلح على الأطفال:.....117

انتهاكات الحق في الحرية والأمن الشخصي والحماية من العنف:..... 119

انتهاكات الحق في التعليم::.....122

الاستخدام العسكري وتدمير المواقع الدينية والثقافية، تدمير التراث الثقافي اليمني: 123

التوصيات:.....125

إلى التحالف، بما في ذلك المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة.....125

تهديدات الأمن والاستقرار في اليمن عام 2020.....127

السياق العسكري والسياسي والإنساني (يوليو 2019 – يونيو 2020).....137

نتائج انتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.).....138

د. الاحتجاز التعسفي والتعذيب وغيرها من ضروب سوء المعاملة والاختفاء القسري).....138

هـ النوع الاجتماعي والعنف القائم على النوع الاجتماعي.....141

أنشطة الجماعات المسلحة في العام 2022.....143

خاتمة 149

تقدير

بذل فريقا الخبراء التابع للجنة الجزاءات بمجلس الأمن، و مجموعة الخبراء التابعة للمفوضية السامية – مجلس حقوق الإنسان جهوداً مقدرة ضمن مهامهما المنصوص عليها في قرار الإنشاء.

وفي هذه السلسلة نثبت أهم النصوص الواردة في تقاريرهما السنوية بين عامي 2014 و 2022، عن الانتهاكات التي وقعت في اليمن، مع إضافة الوصف القانوني (التكييف) لكل انتهاك.

وثمة ملاحظات وتحفظات وانتقادات على بعض ما ورد في تلك التقارير، سنخرجها في جهدٍ إضافي في المستقبل القريب.

مدخـل

توالت الأحداث وتسارعت التطورات السياسية والعسكرية في البلاد منذ 21 فبراير 2012 يوم انتخاب عبد ربه منصور هادي وتنصيبه رسميًا في 25 من الشهر نفسه ومباشرة مهامه الدستورية كرئيس للجمهورية اليمنية.

- تحققت إنجازات هنا وحصلت إخفاقات هناك لكن المهم أنه كان يتم إنجاز مهام المرحلة الانتقالية ومتطلباتها، وإن ببطء شديد.
- عندما لاحظ المراقب الإقليمي والدولي عمليات التخريب والعرقلة لإجراءات وترتيبات الانتقال السلمي بادر للتدخل عبر العديد من الأدوات والآليات التي يملكها.
- تحركت آلية المجتمع الدولي فأنتجت عدة قرارات من مجلس الأمن الدولي، وكان أشهرها القرار رقم «2140» لسنة 2014، وبموجبه أُنشئت لجنة للجزاءات وفريق للخبراء.
- أعدت قائمة للجزاءات ضمت 3 أشخاص يمنيين، رأى المجتمع الدولي أن يتصدروا قائمة المقوضين للعملية السياسية، فجمدت أرصدتهم وحظر سفرهم في تاريخ 2014/11/7.
- لم يأبه المغرورون بقوة السلاح بتلك الإشارات ولم يلقوا لها بالاً، فمضوا في ترتيباتهم للانقضاض على السلطة، فاحتجزوا رئيس الدولة في منزله ولاحقوه بطائراتهم إلى مقر إقامته في عدن بعد أن أفلت منهم وخرج من صنعاء.

- ازداد صلفهم وتصاعد غرورهم ووصل جنونهم ذروته باجتياح ما بقي من المحافظات حتى وصلوا عدن وفجروا بذلك حربًا شاملة ماتزال تطحن الشعب وتدمر منجزاته التي اكتسبها عبر القرون.
- دعا الرئيس الشرعي عبدربه منصور هادي، دول الجوار للتدخل لاستعادة الدولة من أيدي الانقلابيين، فأتت الإجابة سريعة، وأنشئ التحالف العربي لدعم الشرعية، وانطلقت عاصفة الحزم فجر 26 مارس 2015.
- في أبريل 2015 صدر قرار مجلس الأمن رقم 2216 الذي مثّل:

1- الأداة التشريعية لحرب استعادة الشرعية.

2- إسناداً ودعماً للمقاومة الشعبية.

3- أداة لإدخال شخصيتين يمنيتين قائمة الجزاءات الدولية في 2015/4/14.

4- عدل بالإضافة ولاية لجنة الجزاءات فزادت اختصاصاتها.

5- عدل بالإضافة ولاية وعدد فريق الخبراء.

باشرت اللجنة والفريق المشار إليهما المهام والاختصاصات المناطة بهما من رأس الهرم الأممي «مجلس الأمن».

قدم الفريق للمجلس -وعبر اللجنة- تقاريره السنوية المعلنة وإحاطاته النصفية «السرية» طوال السنوات الماضية.

تيسيراً للمهتمين بالشأن السياسي والحقوقي وإزالة لحالات الالتباس التي قد تنشأ لدى البعض نتيجة الاستعجال وعدم التفريق بين اللجان و أفرقة الخبراء التابعة لمجلس الأمن، والتي نقصدها ونحاول تمييزها عن فريق الخبراء التابع لمجلس حقوق الإنسان ومخرجاته، رأينا الرجوع إلى قرارات مجلس الأمن كونها مصدر وجود وشرعية لجنة الجزاءات وفريق الخبراء المعني بالشأن اليمني. وخرجنا بالحصيلة الآتية:

القـــرار 2140

أولاً لجنة الجزاءات:

19. يقرر أن ينشئ وفقًا للمادة 28 من نظامه الداخلي المؤقت لجنة تابعة لمجلس الأمن تضم جميع أعضاء المجلس، تضطلع بالمهام التالية:

1- رصد تنفيذ التدابير المفروضة في الفقرتين 11 و15 بهدف تعزيز تنفيذ هذه التدابير من جانب الدول الأعضاء وتيسير ذلك التنفيذ وتحسينه.

2- البحث عن المعلومات المتعلقة بالأشخاص والكيانات التي قد تكون بصدد القيام بالأعمال المبينة في الفقرتين 17 و18 واستعراض تلك المعلومات.

3- تحديد الأفراد والكيانات الذين سيخضعون للتدابير المفروضة في الفقرتين 11 و 15.

4- وضع ما قد يلزم من مبادئ توجيهية لتيسير تنفيذ التدابير المفروضة.

5- تقديم تقرير إلى مجلس الأمن في غضون 60 يومًا عن أعمالها وموافاته لاحقًا بتقارير حسب ما تراه اللجنة ضروريًا.

6- التشجيع على إجراء حوار بين اللجنة والدول الأعضاء المهتمة ولا سيما دول المنطقة بوسائل تشمل دعوة ممثلي هذه الدول إلى الاجتماع باللجنة لمناقشة تنفيذ التدابير.

7- التماس أي معلومات تراها مفيدة من جميع الدول بشأن الإجراءات التي اتخذتها هذه الدول من أجل تنفيذ التدابير المفروضة على نحوٍ فعال.

8- دراسة المعلومات المتعلقة بما يزعم ارتكابه من انتهاكات أو عدم امتثال للتدابير الواردة في الفقرتين 11 و15 واتخاذ الإجراءات الملائمة بشأنها.

ثانيًا: فريق الخبراء:

21. يطلب إلى الأمين أن ينشئ لفترة أولية مدتها 13 شهر بالتشاور مع اللجنة فريقًا يضم أربعة خبراء على الأكثر (فريق الخبراء). وأن يتخذ الترتيبات المالية والأمنية الضرورية لدعم أعمال هذا الفريق الذي يتصرف بتوجيه من اللجنة من أجل الاضطلاع بالمهام التالية:

1- مساعدة اللجنة في تنفيذ ولايتها على النحو المحدد في هذا القرار بوسائل منها تزويد اللجنة في أي وقت بالمعلومات المهمة لتحديد محتمل في مرحلة لاحقة للأفراد والكيانات الذين قد يكونون بصدد القيام بالأنشطة المبينة في الفقرتين 17 و18.

2- جمع المعلومات التي ترد من الدول وهيئات الأمم المتحدة المعنية والمنظمات الإقليمية والأطراف المهتمة الأخرى بشأن تنفيذ التدابير المنصوص عليها في هذا القرار وبخاصة حالات تقويض العملية السياسية ودراسة تلك المعلومات وتحليلها.

3- تزويد المجلس بعد إجراء مناقشات مع اللجنة بمعلومات مستكملة في موعد أقصاه 25 يونيو 2014 وبتقرير مؤقت بحلول 25 سبتمبر 2014 وبتقرير نهائي في موعد أقصاه 25 فبراير 2015.

4- مساعدة اللجنة على تنقيح واستكمال المعلومات المتعلقة بقائمة الأفراد الخاضعين للتدابير المفروضة عملًا بالفقرتين 11 و15 من هذا القرار بوسائل منها توفير المعلومات اللازمة لتحديد الهوية ومعلومات إضافية من أجل الموجزات السردية لأسباب الإدراج في القائمة التي تتاح للجمهور.

القرار 2216

أولا: لجنة الجزاءات:

20. يقرر أن تضطلع أيضًا اللجنة المنشئة عملًا بالفقرة 19 من القرار 2040 (2014) بالمهام التالية:

1- رصد تنفيذ التدابير المفروضة في الفقرة 14 من هذا القرار.

2- التماس أي معلومات تعتبرها مفيدة من جميع الدول بشأن الإجراءات التي اتخذتها لتنفيذ التدابير المفروضة بموجب الفقرة 14 بصورة فعالة.

3- فحص المعلومات المتعلقة بما يزعم من عدم امتثال للتدابير الواردة في هذا القرار واتخاذ الإجراءات الملائمة في هذا الشأن.

4- القيام حسب الضرورة بتحديد كيانات وأفراد إضافيين يخضعون للتدابير المفروضة بموجب الفقرة 14.

ثانيًا: فريق الخبراء:

21. يقرر أن تشمل أيضًا ولاية فريق الخبراء المنشأ عملًا بالفقرة 21 من القرار 2040 (2014) التي جددت بموجب القرار 2204 (2015) رصد تنفيذ التدابير المفروضة بالفقرة 14.

22. يطلب إلى الأمين العام - مع إيلاء الاعتبار الواجب للتوسع في ولاية فريق الخبراء - زيادة عدد أعضاء الفريق إلى خمسة أعضاء ووضع الترتيبات المالية والأمنية اللازمة لدعم عمل الفريق.

23. يهيب فريق الخبراء أن يتعاون بنشاط مع سائر أفرقة أو مجموعات الخبراء التي ينشئها مجلس الأمن بما فيها فريق الرصد المنشأ عملًا بالقرار 1267 حسب ما يفيد في تنفيذ الولاية المناطة بكل منها.

- في 29 سبتمبر 2017 طلب من المفوض السامي بموجب القرار (A/HRC/31/RES/36) إنشاء مجموعة من الخبراء الدوليين و الإقليميين البارزين

بشأن اليمن.

- في 28 سبتمبر 2018 جدد بموجب قراره رقم (16/A/HRC/RES/39) ولاية المجموعة.
- في 26 سبتمبر 2019 جدد بموجب قراره رقم (2/A/HRC/RES/42) ولاية المجموعة الثانية.

وقد اشتمل الجزء الثاني على التقارير الرئيسية الثلاثة (تقارير الأعوام 2018 2019- 2020-)، وما تضمنته من رصد وبيان لحالات انتهاك حقوق الإنسان في اليمن، ويركز هذا الجزء على ما أورده فريق الخبراء في التقارير المذكورة من اتهامات لدولة الإمارات العربية المتحدة والقوى المسلحة التي قامت بتشكيلها وتقديم الدعم لها، وهي قوات الحزام الأمني والنخبة الشبوانية والنخبة الحضرمية والمجلس الانتقالي وكافة التشكيلات التابعة لدولة الإمارات.

وتتبع هذا الجزء أهم الأحداث والوقائع التي تضمنتها تقارير فريق الخبراء خلال الفترة المذكورة، مع بيان الانتهاكات التي تعرضت لها حقوق الإنسان وفقاً للعهود والمواثيق والقوانين الدولية وفي مقدمتها القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، كما أن الجزء الذي بين يدينا اشتمل على عرض أهم الأحداث والتطورات وسلط الضوء على أبرز القضايا التي حصل فيها التجاوز، وأظهر جانباً مهماً في التكييف القانوني للانتهاكات التي حدثت في الفترة الماضية ووثقها فريق الخبراء، كما هو موضح قرين كل انتهاك أقدمت عليه الإمارات والقوات التي أنشأتها ودعمتها في عدد من محافظات جنوب اليمن وشرقه.

أثبت فريق الخبراء التابع لمجلس الأمن أن عدداً من ضحايا الانتهاكات الإماراتية في اليمن، هم من فئتي اللاجئين والمهمشين، بمعنى أنهم من الفئات الضعيفة الأولى بالرعاية، كما أثبت الفريق أن الجناة أعضاء بالحزام الأمني.

كما أن تقارير الخبراء كشفت الوضع السيئ للحريات العامة، وأن النتائج السلبية لمناخ الاستبداد أدت إلى مغادرة السياسيين والصحفيين، وخضوع من بقي منهم للرقابة «البوليسية» والملاحقات المستمرة.

وأثبت الفريق استهداف قادة المقاومة السابقين وكبار موظفي الحكومة وأصحاب النفوذ المجتمعي والذين انتقدوا الإمارات والمجلس الانتقالي، كما أثبتت التقارير عمليات استهداف ممنهجة ومنظمة لشرائح مجتمعية وطيف سياسي واسع بسبب التمييز.

وتناولت التقارير الاعتداء على وسائل الإعلام ومنعها من أداء وظيفتها والتضييق عليها ومقراتها ووسائل عملها، مع العلم أنها أعيان مدنية محترمة ومصانة في أوقات الحرب والسلم.

وأوضح الفريق أن انتهاكات الإمارات والحزام الأمني طالت الصحفيين ونشطاء حقوق الإنسان، وسائر المنتقدين للإمارات والحزام الأمني، وكشف عن استقطاب المحتجزين من قبل الإمارات عبر ضباطها وتوريطهم في جرائم الاغتيالات.

وتناول الخبراء ما أورده موقع (بازفيد) من اعترافات المرتزقة الأجانب الذين جندتهم الإمارات لاغتيال رئيس إصلاح عدن وتفجير مقره الرئيس في كريتر عدن.

الولايــة:

- رصد حالة حقوق الإنسان في اليمن والإبلاغ عنها.
- استقصاء جميع الانتهاكات والتجاوزات المزعومة للقانون الدولي لحقوق الإنسان، وللمحاولات الأخرى المناسبة والقابلة للتطبيق من القانون الدولي التي ارتكبتها جميع الأطراف في النزاع منذ سبتمبر 2014، بما في ذلك الأنماط الاجتماعية المناطة بالجنس/الجندر لتلك الانتهاكات.
- إثبات الواقع والملابسات المحيطة بالانتهاكات والتجاوزات المزعومة لحقوق الإنسان والمجالات الأخرى القابلة للتطبيق.

- كشف المسؤولين عنها حيثما أمكن.
- تقديم توصيات عامة عن توطيد احترام حقوق الإنسان وحمايتها وأعمالها.
- إحالة تقرير كتابي شامل إلى المفوض السامي بحلول موعد انعقاد الدورة الـ 42 لمجلس حقوق الإنسان، تليه جلسة تحاور.
- مارست المجموعة ولايتها وكانت مخرجاتها تقريرين كتابيين شاملين صدرا في سبتمبر 2018، وسبتمبر 2019.
- وقد أثبتنا أهم الانتهاكات منسوبة للأطراف المحلية والإقليمية، وعملنا على التوصيف القانوني المناسب (التكييف) لكل واقعة انتهاك.

وبناءً على القرارين المشار إليهما آنفًا، يمارس الفريق مهامه ويصدر تقاريره التي نحاول هنا إيراد أهم ما فيها، لترى الأطراف الإقليمية والجهات السياسية والميليشاوية اليمنية صورتها في مرآة مجلس الأمن، كما سجلتها عيون المجلس (فريق الخبراء) طوال الفترة الماضية، حتى لا تفيق ذات صباح وتتفاجأ بما لم يكن في حسبانها. وحينئذٍ قد تحاول الإنكار والفكاك فلا تجد إليهما سبيلًا.

كما أن اجتهادنا قادنا إلى إثبات ما نسب للأطراف المشار إليها آنفًا من انتهاكات في تلك التقارير، مع محاولة إعطائها الوصف القانوني المناسب «التكييف».

وحسب التقارير السنوية لفريق الخبراء التابع لمجلس الأمن الدولي فإن دولة الإمارات العربية المتحدة متورطة في ارتكاب الجرائم والانتهاكات التالية:

- إقرار بوجود مشمولين بالجزاءات (أحمد علي صالح) في أراضيها، وسفره بدون إذن اللجنة وفي انتهاك لقرارات مجلس الأمن والأمم المتحدة.
- انتهاك القرار الأممي 2140 لسنة 2014.
- تجاهل الطلب بعدم الرد على فريق الخبراء أكثر من مرة يدل على عدم تعاون الإمارات مع الأسرة الدولية. وذلك بحجب معلومات يحتاجها الفريق لأداء واجباته.
- استمرار التمرد على قرار مجلس الأمن الدولي، واستمرار تجاهل الإرادة

الدولية. (جريمة مستمرة)

- مخالفة القرارات الأممية بشأن الجزاءات ومن أخضعتهم لجنة مجلس الأمن لها. (مساعدة لاحقة ومعاصرة).
- استمرار الامتناع عن المساعدة للفريق، (جريمة سلبية وامتناع عن فعل واجب).
- المساعدة الجنائية لخالد صالح مع والده وأخيه في نهب الأموال وتبييضها «غسل الأموال». (مساعدة لاحقة للمتهمين).
- جريمة حرب باستخدام المرتزقة بالمخالفة لنص المادة»2»من الاتفاقية الدولية لمناهضة تجنيد المرتزقة.
- المساعدة الجنائية للإمارات مع وكيلها المحلي «النخبة الحضرمية» في الإخفاء القسري.
- انتهاك قرارات الأمم المتحدة بشأن تجميد أموال المشمولين بالعقوبات الأممية. مساعدة جنائية للمتهمين وجريمة غسيل أموال، وامتناع عن تنفيذ التدابير ضد المشمولين بها.
- مخالفة وانتهاك القرارات الأممية الملزمة لجميع الدول الأعضاء بالتعاون مع أفرقتها. (جريمة مستمرة).
- انتهاك للسيادة اليمنية كون مبرر تواجدها يرتبط بمواجهة الانقلابيين الحوثيين.
- جرائم إخفاء قسري واحتجاز حريات.
- تقويض سلطات الدولة اليمنية وسيادتها واستقلالها ووحدتها وأمنها واستقرارها.
- انتهاك للسيادة اليمنية.
- إنشاء قوات عسكرية
- انتهاك للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.
- إخفاء قسري مخالف للاتفاقيات الدولية المناهضة للإخفاء القسري.

- انتهاك للقواعد الإجرائية المحلية والدولية المنظمة لحالات احتجاز الحرية.
- مساس بالسيادة الوطنية بالمخالفة لميثاق الأمم المتحدة.
- التدخل في الشئون الداخلية لدولة أخرى محظور بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 39/103.
- تهديد لسلامة اليمن واستقراره وحدة أراضيه.
- إنشاء وتدريب وتمويل وحدات عسكرية قتالية خارج سلطات الدولة وشرعيتها، وأثبتت الأحداث أن تلك القوات هي التي نفذت الانقلابات التي أعقبت إنشاءها.
- جريمة عدوان على سيادة بلد مستقل وعضو في المجتمع الدولي.

اشتراك جنائي في جميع الأعمال المنسوبة لـ(أبو العباس) في تعز، وتمويل شخصية مصنفة إقليمياً أنها إرهابية.

- انتهاك للسيادة وعدوان على دولة مستقلة.
- إسهام جنائي في الفعل والنتيجة.
- انتهاك لقرارات مجلس الأمن الموجبة للتعاون مع الفريق التابع المنصوص عليه في الفقرة 8 من القرار 2342 لسنة 2017 وما قبله من قرارات صريحة بأن تتيح جميع الدول الأعضاء للفريق الوصول الى الوثائق والمواقع حتى يتمكن من تنفيذ الولاية.
- اشتراك في تهريب آثار محمية باتفاقيات دولية ونصوص دستورية في التشريع المحلي.
- انتهاك للتشريعات الدستورية والقانونية المحلية.
- انتهاك للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.
- تضليل للمجتمع الدولي.
- إنشاء سجون خاصة.
- تجاوز لمهامها في دعم الشرعية اليمنية.

- اعتداء على حريات اليمنيين بسلبها منهم بالمخالفة للشرعية المحلية والدولية من خلال:
  - الاعتقال التعسفي
  - حجز الحرية
  - الإخفاء القسري
- منهجية الاعتداء ارتقت بالأفعال إلى أن وصفت بجرائم ضد الإنسانية.
- توفر القصد الجنائي الخاص (جرائم حرب) و (جرائم ضد الإنسانية).
- إنشاء سجون سرية وخاصة وعدم خضوعها لقانون السجون.
- اعتداء على وحدة اليمن واستقلالها وسلامة أراضيها.
- نسبة الأفعال لأشخاص حددهم التقرير بالاسم والصفة كتابعين لدولة الإمارات العربية المتحدة.
- تحريض على انتهاك القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وهي جرائم حرب
- اشتراك حكومة الإمارات والحكومة اليمنية في المسؤولية عن الأفعال الإجرامية الواردة في التقارير.
- اعتداء على الأسس السياسية للدولة اليمنية التي نص عليها الدستور. وتقويض التسوية والإجهاز على العملية السياسية واستهداف الأحزاب والتنظيمات السياسية فكراً وممارسة.
- إنشاء ودعم وتمويل تشكيلات مسلحة خارج إطار مؤسسات الدولة، وبالتالي فهي تتحمل المسئولية باعتبارها الداعم والممول.
- جرائم التمييز في الحقوق بين أبناء البلد الواحد.
- حصار وتجويع القوات الحكومية بحرمانها من مرتباتها ومستحقاتها.
- انشاء كيانات وتشكيلات عسكرية مقاتلة تستهدف دولة أخرى ودعمها بأسباب البقاء والاستمرار.
- التمرد على القرارات الأممية الملزمة بالتعاون مع الأفرقة الأممية.

- انتهاك للقرارات الأممية التي تلزم جميع الدول الأعضاء بالتعاون مع الفريق.
- اعتداء على الحريات والقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.
- اشتراك ومساهمة جنائية في الجرائم والانتهاكات المنسوبة لتلك التشكيلات العسكرية.
- عدم شرعية ما يترتب على الوجود غير المشروع ووصفها بالمتمردة.
- مسئولية الامارات القطعية واعتبارها شريك بالفعل والنتيجة.
- جريمة عدوان ارتكبتها القيادة الإماراتية وطيرانها.
- انتهاك لحظر توريد الأسلحة.
- اشتراك في جرائم حرب ترتقي إلى جرائم ضد الإنسانية كالتعذيب.

- تقويض الامارات لوحدة اليمن واستقلاله وسلامته الإقليمية.

- المس بشرعية رئيس الجمهورية.
- تهديد للسلام والامن والاستقرار في اليمن نتيجة دعم كيانات مسلحة غير تابعة للدولة.
- انتهاك للقرار الأممي 2216.
- رصد تطورات علاقة حراس الجمهورية بالمحور العسكري الشرعي.
- حصار اقتصادي وتجويع ممنهج للشعب اليمني من قبل دولة الإمارات.
- انتهاك للحق في الغذاء والأمن الغذائي.
- ارتكاب جرائم ضد الإنسانية.
- ممارسة غير مشروعة لسلطات الدولة الدستورية والقانونية.
- تقويض سلطات الدولة ومؤسساتها الشرعية.
- جرائم حرب: انتهاكات فظيعة واعمال انتقامية ضد السكان المدنيين والجرحى.
- انتهاك للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

- تمرد الجماعات التي تدعمها الإمارات ضد السلطة الشرعية.
- مساهمة الإمارات المباشرة في تقويض سلطات الدولة الشرعية.
- خرق واضح للقرارات الأممية واهمها القرار 2216
- اعتقال واحتجاز تعسفيين.
- إخفاء قسري.
- تعذيب
- دعم جماعات مسلحة غير تابعة للدولة.
- تهديد أمن واستقرار ووحدة اليمن وسلامته الاقليمية.
- خرق واضح لقرارات مجلس الأمن الدولي وأهمها القرار 2216
- انتهاك للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.
- اشتراك ممنهج في ارتكاب انتهاكات فظيعة للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان من الإمارات ومدير أمن عدن (السابق) شلال شايع المدعوم من أبو ظبي، ومن هذه الانتهاكات الإخفاء القسري والاحتجاز التعسفي.
- انتهاك للحق في الحرية والحق في الحصول على الغذاء.

ويمكن الإشارة إليها بمزيد من التفصيل والإيضاح فيما يلي:

(لم يتطرق تقرير العام 2014 الصادر في يناير 2015، لدولة الإمارات العربية المتحدة)

التصعيد العسكري وعرقلة الانتقال السياسي في عام 2015

التصعيد العسكري وعرقلة الانتقال السياسي في عام 2015

أكدت الإمارات لفريق الخبراء وجود أحمد علي صالح المشمول ضمن قائمة العقوبات في أراضيها، وحصوله على تسهيلات لحركته وغسيل أمواله بتواطؤ ودعم إماراتي، وهذا يثبت ضلوع دولة الإمارات في مخالفة قرارات مجلس الأمن والأمم المتحدة.

م	ص	فقرة	النص	الوصف القانوني (التكييف)	وجه الاستدلال
	2	موجز	في سبتمبر تلقى الفريق تأكيدا شفويا من سلطات الإمارات العربية المتحدة يفيد أن أحمد علي عبد الله صالح موجود في أراضيها	إقرار بوجود المذكور في أراضيها مع كونه مشمولاً بالجزاءات، ما يثبت أن الإمارات تخالف قرارات الأمم المتحدة رغم أنها تشارك في تحالف عربي يدعم الشرعية. حصل سفر بدون إذن اللجنة وبالمخالفة للقرارات الأممية تكون منتهكة لها.	
التعاون مع الجهات المعنية والمنظمات :					
2	12	16	وسافر الفريق إلى الاتحاد الروسي، والأردن، وإسرائيل، وألمانيا، والإمارات العربية المتحدة، وجمهورية إيران، والبحرين، وجيبوتي، وعمان، وفرنسا، وقطر، ومصر، والمملكة العربية السعودية، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية، واجتمع مع المسؤولين ذوي الصلة فيها.		
3	13	19	فقرة (ب) الإمارات العربية المتحدة: اجتمع الفريق في مناسبتين مع مسؤولين في الإمارات العربية المتحدة وقدم أدلةً على معاملات مالية أجراها في ذلك البلد	إثبات لانتهاك الإمارات للقرار الأممي 2140 لسنة 2014، بالتسهيل والتواطؤ مع مشمولين بعقوبات وجزاءات جراء ضلوعهم في عرقلة	استخفاف الإمارات ولا مبالاتها بقرارات المجتمع الدولي.

			خالد علي عبد الله صالح، متصرفاً نيابة عن أحد الأفراد المحددة أسماؤهم هو علي عبد الله صالح. ووجه الفريق أيضاً رسائل رسمية طلب فيها معلومات عن تلك المعاملات وعن تنفيذ تجميد الأصول. وحتى وقت تقديم هذا التقرير، لم يكن الفريق قد تلقى أي معلومات.	التسوية السياسية في اليمن. تجاهل الطلب بعدم الرد يدل على عدم تعاون الإمارات مع الأسرة الدولية، ورفضها المستمر للالتزام بالقرارات الأممية. حجب معلومات يحتاجها الفريق لأداء واجباته، ما يجعلها في قائمة الأطراف المعرقلة للتسوية السياسية.	
4	13	هامش 1	تلقى الفريق ردوداً تتبنى نفس الموقف من الأردن وقطر ومصر والمغرب والمملكة العربية السعودية، وذكرت السنغال في ردها أنها لم تنشر أي وحدة عسكرية في اليمن حتى 16 أكتوبر 2015. ولم تصل إلى الآن ردود من الإمارات العربية المتحدة والسودان والكويت.	تجاهل الطلب بعدم الرد يدل على عدم تعاون الإمارات مع الأسرة الدولية، واستمرار تواطؤها مع المشمولين بالجزاءات الأممية وعقوبات مجلس الأمن. حجب معلومات يحتاجها الفريق لأداء واجباته، الأمر الذي يثبت وقوف الإمارات في صف الأطراف والقوى التي تعرقل التسوية السياسية اليمنية التي أعلن المجتمع الدولي دعمه لها.	
5	16	27	وفي ٢٥ مارس، فرّ الرئيس (هادي) إلى عُمان وتوجه بعد ذلك إلى الرياض حيث استقبله وزير الدفاع السعودي في 26 مارس، وهو اليوم الذي أطلق فيه التحالف بقيادة المملكة العربية السعودية عملية عاصفة الحزم، بمشاركة أربع دول من مجلس التعاون لدول		

■ عرقلة عملية الانتقال السياسي أو تقويض إتمامها بنجاح ■ التصعيد العسكري ■ الحوثيون والمقاومة ضد الحوثيين، والتحالف

الأسلحة وحظر توريد الأسلحة:

دولة الإمارات إحدى الدول الضالعة في عرقلة قرارات الشرعية الدولية ومنذ العام 2015 وهي تتلقى خطابات وتنبيهات فريق الخبراء، لكنها تصر على ارتكاب الخروقات المتواصلة وممارسة مزيد م نتهاكات للقرارات والاتفاقيات الدولية والتشريعات الوطنية اليمنية.

م	ص	فقرة	النص	الوصف القانوني (التكييف)	وجه الاستدلال
			الخليج العربية (الإمارات العربية المتحدة، والبحرين، وقطر، والكويت) وأربع دول من أعضاء جامعة الدول العربية (الأردن، والسودان، ومصر، والمغرب).		
6	31	هامش 35	وجه الفريق رسائل إلى البلدان المجاورة (إسرائيل وإندونيسيا وإيران وباكستان وجيبوتي وعمان ولبنان وماليزيا والهند)، وإلى الدول المشاركة في التحالف (الأردن والإمارات العربية المتحدة والبحرين وقطر والكويت ومصر والمملكة العربية السعودية)، وإلى الدول الأعضاء التي تقوم بعمليات مكافحة القرصنة في المنطقة (الاتحاد الروسي وأستراليا وألمانيا وإيطاليا والبرتغال والدنمارك وألصين وفرنسا وكندا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية ونيوزيلندا والولايات المتحدة واليابان وإلى الاتحاد الأوروبي وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.	استمرار التمرد على قرار مجلس الأمن الدولي. واستمرار تجاهل الإرادة الدولية. (جريمة مستمرة من قبل الإمارات تضاف لسلسلة جرائمها وانتهاكاتها للعهود و المواثيق والتشريعات المحلية والدولية، وفي مقدمتها قرارات الأمم المتحدة، والقانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان)	الفريق يكرر تواصله والحاحه على الإمارات فيما تمضي بسياسة التجاهل وعدم التعاون بالمخالفة للقرارات الأممية.
6	32	هامش 37	اجتماع عقده الفريق في دبي مع مسؤولين من الإمارات العربية المتحدة في 8 سبتمبر 2015، ومع مسؤولين من المملكة العربية السعودية في 12 و 13 سبتمبر 2015.		الإصرار على التجاهل.

تجميد الأصول:

م	ص	فقرة	النص	الوصف القانوني (التكييف)	وجه الاستدلال
8	41	103	تملك شركات Albula Limited وWeisen Limited وFoxford Management حسابات مؤسسية لدى بنك الخليج الأول في جنوب شرق آسيا. وفي أكتوبر 2014، حول علي عبد الله صالح مبلغين قدرهما 734786,49 يورو و33471993,37 دولارا من حسابات استئمانية إلى حسابات خالد علي عبد الله صالح لدى بنك الخليج الأول في جنوب شرق آسيا. وقام الأخير بعد ذلك بتحويل الأموال إلى حساباته لدى بنك الخليج الأول في الإمارات العربية المتحدة في ديسمبر 2014، وأغلق الحسابات في جنوب شرق آسيا.	• مخالفة القرارات الأممية بشأن الجزاءات ومن أخضعتهم لجنة مجلس الأمن لها، ودعمها المستمر لهم يؤكد أنها تقف في مواجهة الشعب اليمني والتشريعات المحلية والاتفاقيات والمعاهدات الإقليمية والدولية. • استمرار الامتناع عن المساعدة للفريق «جريمة سلبية ينتج عنها عرقلة عمل المختصين والخبراء، واستمرار التمرد على قرارات مجلس الأمن والأمم المتحدة». • امتناع عن فعل واجب يتأكد في إصرار الإمارات على رفض التعاون مع الخبراء والمختصين في مجلس الأمن والأمم المتحدة.	من اقوى الأدلة التي أوردها الفريق وأكثرها سطوعا على إصرار الإمارات ومضيها بنفس سياسات التجاهل والاستخفاف بالقرارات الدولية.
9	43	108	ومنذ عام 2015، تلقت شركة CT Management تعليمات واستلمت رسوما تتعلق بالأعمال الجارية لإدارة الشركة من خالد علي عبد الله صالح، الذي ظل المالك المستفيد النهائي في الشركة منذ 23 أكتوبر 2014. وعنوانه هو: رقم 38شارع الراحة، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة. وقد أجريت آخر عملية دفع للأموال بواسطة تحويل إلكتروني من بنك أبو ظبي الوطني في الإمارات العربية المتحدة.	• مخالفة القرارات الأممية بشأن الجزاءات ومن أخضعتهم لجنة مجلس الأمن لها. وفي ذلك تقدم أبو ظبي مساعدة مستمرة للمشمولين بالعقوبات والجزاءات. • استمرار الامتناع عن المساعدة للفريق. • جريمة سلبية ترتكبها الإمارات، وتصر على الاستمرار في ارتكابها ومواصلة المزيد من الانتهاكات. • وهو امتناع عن واجب يتعين تنفيذه على جميع أعضاء الأسرة الدولية.	يؤكد ويدعم ما قبله من أدلة.

م	ص	فقرة	النص	الوصف القانوني (التكييف)	وجه الاستدلال
10	43	109	أجري عدد من التحويلات المصرفية إما انطلاقاً من بنك الخليج الأول وبنك أبوظبي الوطني في الإمارات العربية المتحدة أو عبرهما. وبالإضافة إلى ذلك، هناك عدد من أفراد المحيط العائلي لكل من علي عبد صالح وأحمد علي عبد الله صالح لديهم عناوين إقامة في الإمارات العربية المتحدة.	مخالفة القرارات الأممية بشأن الجزاءات ومن أخضعتهم لجنة مجلس الأمن لها، وفي ذلك تقدم الإمارات مساعدتها المستمرة المعاصرة واللاحقة للمشمولين بالعقوبات. استمرار الامتناع عن المساعدة للفريق يعتبر جريمة سلبية، وامتناع عن فعل واجب.	يؤكد ويقوي ما قبله من أدلة.
11	46	115	توجد لدى فريق الخبراء أدلة على أن خالد علي عبد الله صالح، وهو ابن علي عبد الله صالح وأخ أحمد علي عبد الله صالح، لديه عنوان في الإمارات العربية المتحدة وأنه يتصرف باسم والده و/ أو أخيه و/أو بتوجيه منهما، وبالتالي فإنه يستوفي المعايير المحددة لتطبيق تدبير تجميد الأصول وفقاً للفقرة 11 من القرار 2140 (2014).	المساعدة الجنائية لخالد صالح مع والده وأخيه في نهب الأموال وتبييضها «غسل الأموال»، ما يؤكد أن الإمارات مستمرة في تقديم العون والمساعدة للمشمولين بعقوبات مجلس الأمن والأمم المتحدة.	المساعدة الجنائية لخالد مع المذكورين واشتراك الإمارات مع الجميع. جزم وقطع الفريق باستيفائه «خالد» لمعايير تجميد الأصول +حظر السفر.
12	48	119	أثناء الزيارة التي قام بها فريق الخبراء إلى دبي في الإمارات العربية المتحدة، في 6 سبتمبر، أكدت السلطات تأكيداً شفوياً أن أحمد علي عبد الله صالح يوجد في البلد.		يؤكد صحة الاستدلال الذي أوردناه على ما أثبته التقرير في موجزه.
13	48	هامش 49	كان أحمد علي عبد الله صالح سفيراً لليمن إلى الإمارات العربية المتحدة في الفترة المتحدة من أبريل 2013 إلى أبريل 2015.		

أثبت فريق الخبراء التابع لمجلس الأمن الدولي أن الإمارات تقوم بنشر (مرتزقة)، صنفتهم المنظمات الدولية بـ»أرخص مرتزقة في العالم»، ويؤكد الخبراء أن انتشار المرتزقة التابعين لدولة الإمارات يزيد من احتمال وقوع انتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، والفريق مستمر في الرصد والتحقيق بناء على تلك الحقائق.

الدمار الناجم عن الغارات الجوية في صعدة:

م	ص	فقرة	النص	الوصف القانوني (التكييف)	وجه الاستدلال
14	56	142	ويلاحظ الفريق أيضا تقارير تفيد أن دولة الإمارات العربية المتحدة تقوم بنشر «مرتزقة". وهذا النشر يزيد من احتمال وقوع انتهاكات للقانون الدولي الإنساني ويواصل الفريق الرصد والتحقيق بناء على ذلك.	جريمة عدوان ترتكبها دولة الإمارات في اليمن، وهي جريمة مستمرة ومتواصلة نجم عنها ارتكاب عدد كبير جداً من الجرائم والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وكافة العهود والمواثيق والتشريعات المحلية والإقليمية والدولية. جريمة حرب باستخدام المرتزقة بالمخالفة لنص المادة»2»من الاتفاقية الدولية لمناهضة تجنيد المرتزقة.	تورط الإمارات في أعمال تهدد الأمن والاستقرار في اليمن وتهدد السلم والأمن الدوليين.

انتهاكات حقوق الإنسان في اليمن عام 2016

1		موجز	وخلص الفريق إلى أن الحوثيين وكذلك قوات النخبة الحضرمية المتحالفة مع الحكومة ومع الإمارات العربية المتحدة انتهكت القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان ومعاييره فيما لا يقل عن 12 مناسبة و6 مناسبات على التوالي من خلال الإخفاء القسري للأشخاص.	المساعدة الجنائية للإمارات مع وكيلها المحلي «النخبة الحضرمية» في الإخفاء القسري والاختطافات والاحتجاز غير القانوني.	التكرار يدل على أن الجريمة ممنهجة.

الاتصالات مع الدول الأعضاء والمنظمات:

■ دولة الإمارات ترفض التجاوب والتعاون مع فريق خبراء مجلس الأمن ■ وهو ما أثبته خبراء الفريق في أكثر من تقارير من تقاريرهم السنوية.

م	ص	فقرة	النص	الوصف القانوني (التكييف)	وجه الاستدلال
2	10	11	ووقت تقديم هذا التقرير، كان ينتظر تلقي ردود من الأردن، وأستراليا، والإمارات العربية المتحدة، وإيران، والبحرين، وجزر البهاما، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وجيبوتي، ورومانيا، والسودان، وسويسرا، وعمان، وفرنسا، وقطر، والكويت.	مخالفة وانتهاك القرارات الأممية الملزمة لجميع الدول الأعضاء بالتعاون مع أفرقتها. «جريمة مستمرة ومتواصلة من قبل الإمارات لسنوات عديدة وفي مناطق يمنية مختلفة»	إصرار على تحدي الإرادة الدولية والاستخفاف بها.
4	15	30	ج. تجري العمليات البرية في عدن وفي محيط المكلا تحت السيطرة التشغيلية للإمارات العربية المتحدة؛ (فقرة 30 نقطة ج).	انتهاك للسيادة اليمنية كون مبرر تواجدها في عدن قد انتهى بخروج الانقلابيين الحوثيين منها.	
تجميد الأصول:					
3	49	105	وقد حول خالد علي عبد الله صالح أموالاً من شركتي Trice Bloom Limited و Towkay Limited إلى حساباته في سنغافورة والإمارات العربية المتحدة بعد إدراج علي صالح في قائمة الجزاءات.	انتهاك لتجميد الأموال الذي اشتملت عليه عقوبات مجلس الأمن والأمم المتحدة. مساعدة جنائية «معاصرة ولاحقة» من الإمارات للمتهمين والمشمولين بجزاءات مجلس الأمن والأمم المتحدة. جريمة غسيل أموال ترتكبها دولة الإمارات وهي مستمرة في ارتكابها وفق تقارير الخبراء ولجان الأمم المتحدة المعنية. امتناع عن تنفيذ التدابير ضد المشمولين بها، ورفض مستمر لتنفيذ قرارات مجلس الأمن الدولي والأمم المتحدة.	جميعها أدلة قطعية على حدوث الأفعال الإجرامية ونسبتها للمذكور. وتوفير الإمارات الحماية والغطاء اللازمين له.

الأعمال التي تهدد السلام والأمن والاستقرار، الديناميات الإقليمية، انخراط قوات التحالف:
منذ دخلت الإمارات ضمن التحالف العربي الداعم للشرعية اليمنية في مارس 2015 وهي تقوم بانتهاك السيادة الوطنية اليمنية، وتحكم سيطرتها على عدة محافظات في جنوب وشرق اليمن، وفي مقدمتها عدن وحضرموت

الأعمال التي تشكل انتهاكًا للقانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان، الحوادث المنسوبة للتحالف الذي تقوده المملكة العربية السعودية.

تمارس قوات الإمارات والقوات اليمنية الموالية لها انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، ومنها ما تقوم به قوات النخبة التي شكلتها أبو ظبي في حضرموت، وثبت إقدامها على الاختطافات والاعتقالات والاحتجاز غير القانوني والإخفاء القسري.

م	ص	فقرة	النص	الوصف القانوني (التكييف)	وجه الاستدلال
5	49	106	وقام أيضا بتحويل أموال إلى شركة أخرى، تدعى Raydan Investments Limited (المرجع نفسه، التذييل واو). ولدى الفريق أدلة تشير إلى أنه قد أنشأ على الأرجح هذه الشركة في الإمارات العربية المتحدة كوسيلة لأنشطة غسل الأموال لصالح الأفراد المدرجين في قائمة الجزاءات.	انتهاك لقرارات العقوبات والجزاءات التي شملت تجميد الأموال. ويعتبر ذلك «مساعدة جنائية معاصرة ولاحقة» من الإمارات للمشمولين بالعقوبات والجزاءات. امتناع عن تنفيذ التدابير ضد المشمولين بها.	جميعها أدلة قطعية على حدوث الأفعال الإجرامية ونسبتها للمذكور.
6	60	هامش 131	زار الفريق دولة الإمارات العربية المتحدة في الفترة من 15 إلى 23 أكتوبر 2016 واجتمع بمسؤولين في البلد		تكرار الزيارات وعدم تحقيق نتائج يقطع بأن «الجريمة مستمرة».
7	59	132	حقّق الفريق في انتهاكات القانون الدولي الإنساني المتعلقة بحالات الاختفاء القسري التي نفذتها قوات النخبة الحضرمية في المكلا والتي استهدرب بعد أن استعادت الحكومة سيطرتها على تلك المدينة في أواخر أبريل 2016. وهذه القوات تعمل نظريا تحت قيادة الحكومة الشرعية، غير أنها تخضع فعليا من الناحية التنفيذية لسيطرة الإمارات العربية المتحدة التي تشرف على العمليات البرية في المكلا.	جرائم إخفاء قسري واحتجاز حريات ترتكبها دولة الإمارات العربية المتحدة والقوات التابعة لها في عدة محافظات يمنية ومنها حضرموت. تقويض سلطات الدولة الضامنة لسيادة اليمن وأمنها ووحدتها واستقرارها. إنشاء قوات عسكريه وربطها بها. انتهاك للسيادة اليمنية.	رأي الفريق يتفق مع صحيح القانون المحلي والدولي. مسئولية الإمارات الجنائية والمدنية عن افعالها غير المشروعة وكذا أفعال تابعيها من النخبة.

م	ص	فقرة	النص	الوصف القانوني (التكييف)	وجه الاستدلال
8	60	134	ويرى الفريق أنه حتى في حال كون هؤلاء الأفراد مرتبطين بالتنظيم، فإن الحكومة ملزمة بمقتضى القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان بضمان أن تمتثل قوات النخبة الحضرمية، أو أية قوات أخرى تعمل في الميدان تحت سلطة الحكومة و/ أو بموافقتها، للمقتضيات القانونية والضمانات الإجرائية المناسبة الصلة التي تتعلق بسلب الحرية. وهذا يشمل اتخاذ خطوات فعالة لمنع حالات الاختفاء، بوسائل منها ضبط الإجراء الخاص بتسجيل المحتجزين وإبلاغ أفراد أسرهم بمكان وجودهم. ونظراً إلى أن لدى الإمارات العربية المتحدة أيضا قوات برية تعمل في المكلا، فإن التزامات مماثلة تقع على حكومتها. وأبلغت الإمارات المتحدة الفريق بأن التحالف قدم "مساعدة عسكرية ومالية وتدريبية" و"في مجال المعلومات الاستخباراتية واللوجستية والتدخل الجوي" إلى قوات النخبة الحضرمية العاملة تحت سيطرة القوات العسكرية اليمنية الشرعية.	انتهاك للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. إخفاء قسري مخالف للاتفاقيات الدولية المناهضة للإخفاء القسري. انتهاك للقواعد الإجرائية المحلية والدولية المنظمة لحالات احتجاز الحرية.	رأي الفريق يتفق مع صحيح القانون المحلي والدولي. مسئولية الإمارات الجنائية والمدنية عن افعالها غير المشروعة وكذا أفعال تابعيها من النخبة.

تهميش القوات الحكومية ودعم تشكيلات مسلحة في العام 2017

الأخطار التي تهدد الأمن والسلام والاستقرار في اليمن، الأمن والديناميات الإقليمية:

تعمل أبوظبي على تهميش القوات الحكومية التابعة للحكومة الشرعية المعترف بها دولياً، وفي المقابل تعمل على دعم وتقوية مليشيات وتشكيلات مسلحة تنفذ أهدافها وتدعم مصالحها في جنوب اليمن.

م	ص	فقرة	النص	الوصف القانوني (التكييف)	وجه الاستدلال
1	14	33	وترى قوات الإمارات العربية المتحدة في جنوب اليمن في قوات الحزام الأمني ركائز أساسية لاستراتيجيتها في اليمن ويستمر هذا النهج في تهميش المؤسسات الحكومية.	اشتراك في تقويض سلطات الدولة. مساس بالسيادة الوطنية بالمخالفة لميثاق الأمم المتحدة. التدخل في الشئون الداخلية لدولة أخرى محظور بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 39/103.	اعتبار النص للممارسة نهجا. تحديده للقصد الجنائي للفعل ووصفه بالتهميش لمؤسسات الحكومة.
2	14	34	تقاتل قوات الإمارات العربية المتحدة بصورة عامة في عدن وأبين وحضرموت ولحج والمهرة والمخا وشبوة.	تهديد لسلامة اليمن واستقراره ووحدة أراضيه. تجاوزت مهامها ومبررات وجودها التي انتفت وانتهت بإخراج الميليشيات الحوثية من تلك المحافظات.	حدد النص المكان الذي تقاتل به الإمارات في المحافظات الجنوبية +المخا مما يعني صحة ما تتهم به من عمل
3	15	36	وتواصل الإمارات العربية المتحدة توسيع الدعم الذي تقدمه إلى القوات المقاتلة بالوكالة عنها في الجنوب، وهي في المقام الأول قوات الحزام الأمني في أبين وعدن ولحج وقوات النخبة الحضرمية والشبوانية.	إنشاء وتدريب وتمويل وحدات عسكرية قتالية خارج سلطات الدولة وشرعيتها، وأثبتت الأحداث أن تلك القوات هي التي نفذت الانقلابات التي أعقبت إنشاءها. هي جريمة عدوان على سيادة بلد مستقل وعضو في المجتمع الدولي.	قطع النص بان الأحزمة والنخب مجرد قوات موكلة من الامارات وبالتالي فهي شريكة في المسئولية عن الأفعال والنتائج بمعنى أن الإمارات تسأل جنائيا

الوحدات العسكرية، القوات المقاتلة بالوكالة عن التحالف الذي تقوده المملكة العربية السعودية.

شكلت دولة الإمارات قوات مسلحة موالية لها خارج سيطرة المؤسسات الحكومية ودعمتها وقدمت لها التمويل اللازم والسلاح ودفعت بها لمواجهة القوات الحكومية في عدن عبر الحزام الأمني وفي تعز من خلال قوات (أبي العباس) المصنف كشخصية إرهابية.

المناطق المتنازع عليها واحتمال التجزئة:

م	ص	فقرة	النص	الوصف القانوني (التكييف)	وجه الاستدلال
4	16	43	... وعلى غرار الحوثيين في صنعاء، يواصل أبو العباس السيطرة على مناطق داخل المدينة (تعز)، ويمارس الحقوق والمسؤوليات الخاصة حصرًا بالحكومة الشرعية. وقبل 25 أكتوبر 2017 كان أبو العباس يتلقى دعما كبيرا من الإمارات العربية المتحدة.	اشتراك جنائي في جميع الأعمال المنسوبة لـ(أبو العباس). تمويل شخصية مصنفة إقليمياً أنها إرهابية	صراحة النص بتلقي المتهم دعما كبيرا على حد تعبير التقرير.
5	10	55	تتبع قوات الحزام الأمني التي شكلت في مارس 2016 وزارة الداخلية من الناحية الشكلية. لكنها في الواقع العملي تتلقى التدريب والمعدات والمال من الإمارات العربية المتحدة	انتهاك للسيادة. عدوان على دولة مستقلة. إسهام جنائي في الفعل والنتيجة.	اثبات للفعل الإجرامي صراحة النص والواقع العملي عن تلقي تلك التشكيلات أسباب وجودها واستمرارها من الامارات.
6	21	58	وفي أواخر عام 2016 شكلت الإمارات العربية المتحدة ومولت أيضا قوات النخبة الشبوانية باستخدام النموذج نفسه.	انتهاك للسيادة. عدوان على دولة مستقلة. إسهام جنائي في الفعل والنتيجة.	تكرار الفعل ذاته في محافظة أخرى يقوي ويعضد استخلاص الفريق واستنتاجه بمسئولية الإمارات عن النخبتين وأفعالهم وما يترتب عليهما مدنيا وجزائيا.

الأسلحة وتنفيذ حظر الأسلحة محدد الأهداف

م	ص	فقرة	النص	الوصف القانوني (التكييف)	وجه الاستدلال
7	39	106	نجحت قوات الحوثيين في نشر أجهزة متفجرة يدوية الصنع منقولة بالمياه في حادثتين على الأقل، وهما الهجوم على فرقاطة تابعة للأسطول الملكي السعودي وفي ميناء المخا. ويلاحظ الفريق أن الإمارات العربية المتحدة اطلعت الولايات المتحدة وشركة تجارية للتحريات في مجال الأسلحة على معلومات بشأن عملية ضبط لهذا النوع من الأجهزة المتفجرة.	انتهاك لقرارات مجلس الأمن الموجبة للتعاون مع الفريق التابع المنصوص عليه في الفقرة 8 من القرار 2342 لسنة 2017 وما قبله من قرارات صريحة بأن تتيح جميع الدول الأعضاء للفريق الوصول الى الوثائق والمواقع حتى يتمكن من تنفيذ الولاية.	
8	39	108	ويستنتج الفريق أن الإمارات غير ممتثلة للفقرة 8 من قرار مجلس الأمن 2342 (2017) إذ لم تتح لفريق الخبراء الوصول دون عوائق إلى الوثائق والمواقع حتى يتمكن من تنفيذ الولاية المنوطة به.	انتهاك لقرارات مجلس الأمن الموجبة للتعاون مع الفريق التابع المنصوص عليه في الفقرة 8 من القرار 2342 لسنة 2017 وما قبله من قرارات صريحة بأن تتيح جميع الدول الأعضاء للفريق الوصول الى الوثائق والمواقع حتى يتمكن من تنفيذ الولاية.	الفقرة لديها من الوضوح ما يغني عن المزيد من البيان.

الأعمال التي تشكل انتهاكاً للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان:

رصد فريق الخبراء حالات كثيرة لانتهاكات حقوق الإنسان من قبل قوات تابعة لدولة الإمارات في عدن وشبوة وحضرموت، ومنها احتجاز أفراد وحرمانهم من حرياتهم وحجزهم في مرافق احتجاز بقاعدة الإمارات في البريقة وفي مطار الريان بحضرموت، وفي منشأة بلحاف محافظة شبوة، وقد رصد الخبراء وجود أكثر من 200 محتجز في سجون تابعة للإمارات حتى شهر نوفمبر 2017.

السياق الاقتصادي ولمحة عن الوضع المالي، سيطرة الحوثيين والمنتسبين إليهم على الموارد الاقتصادية للدولة:

دولة الإمارات العربية هي إحدى الدول تمر منها القطع الأثرية التي يتم تهريبها من اليمن، ومنها بعض القطع الأثرية التي ضبطت في سويسرا بين العامين 2009 و 2010.

م	ص	فقرة	النص	الوصف القانوني (التكييف)	وجه الاستدلال
9	47	138	وثمة قضية تتعلق بضبط قطع أثرية في سويسرا بين عامي 2009 و2010 كانت قد وصلت من قطر والإمارات العربية المتحدة.	اشتراك في تهريب آثار محمية بنص دستوري. اشتراك في تهريب آثار محمية باتفاقيات دولية.	
10	57	166	في عام 2017 حقق الفريق في 12 حالة أفراد حرموا من حريتهم إذ احتجزوا في مرافق احتجاز بقاعدة الإمارات العربية المتحدة في البريقة وفي مطار الريان وفي ميناء بلحاف...	انتهاك للتشريعات الدستورية والقانونية المحلية. انتهاك للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. إنشاء سجون خاصة. تجاوز لمهامها.	العبارة فيها من الوضوح ما يغني عن المزيد من البيان.
11	58	167	ويقدر الفريق أن العدد الإجمالي للمحتجزين لدى قوات الإمارات العربية المتحدة في اليمن تجاوز200 محتجز في 1 نوفمبر 2017.	انتهاك للتشريعات الدستورية والقانونية المحلية. انتهاك للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. إنشاء سجون خاصة. تجاوز لمهامها.	تصاعد أعداد الضحايا يؤكد القصد الجنائي ويعزز القناعة بأن الأفعال ممنهجة كذلك الاستمرار على مدى السنوات الماضية.

م	ص	فقرة	النص	الوصف القانوني (التكييف)	وجه الاستدلال
12	58	167	وطلب الفريق لكنه لم يتلق رداً من الإمارات العربية المتحدة أو اليمن السلطة القانونية المختصة التي أذن بموجبها للإمارات بوصفها قوة أجنبية بأن تشارك في إلقاء القبض على أفراد في اليمن وسلب حريتهم. وبدلاً من ذلك أنكر ممثلو الإمارات أن البلد يشرف على مرافق الاحتجاز أو يديرها في البلد.	اعتداء على حريات اليمنيين بسلبها منهم بالمخالفة للشرعية المحلية والدولية.	عدم الرد ثم الانكار يعزز القناعة بـ: - حدوث الانتهاك - عدم التعاون مع الفريق بموجب التزاماتها في النص السابق وكعضو في الأسرة الدولية وعضو في التحالف.
13	58	169	ويبرهن الطابع المنهجي والواسع الانتشار للاعتقال التعسفي والحرمان من الحرية والاختفاء القسري للأفراد من قبل الإمارات العربية المتحدة في اليمن على نمط من السلوك واضح أنه يتعارض مع التزامات البلد بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.	اعتداء على حريات اليمنيين بـ: -الاعتقال التعسفي - حجز الحرية - الإخفاء القسري منهجية الاعتداءات ارتقت بالأفعال إلى أن وصفت بجرائم ضد الإنسانية.	قطع الفريق بـ: - الطابع المنهجي سعة الانتشار - - تعارض الأفعال مع القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني
14	58	170	وترى الإمارات المتحدة أن العمل مع قوات الأمن التابعة للحكومة اليمنية يتيح لها أن تنكر بصورة مقبولة ارتكاب أي انتهاكات.	اعتداء على حريات اليمنيين بـ: -الاعتقال التعسفي - حجز الحرية - الإخفاء القسري منهجية الاعتداء ارتقى بالأفعال إلى أن وصف بجرائم ضد الإنسانية. توفر القصد الجنائي الخاص.	كشف الفريق هدف الإمارات من إبقاء قوات الأمن مجرد واجهة وتحسباً لحاجاتها المستقبلية للإنكار والتنصل من جرائمها وتبعاتها.

م	ص	فقرة	النص	الوصف القانوني (التكييف)	وجه الاستدلال
15	58	171	وترفض الحكومتان إجراء تحقيقات ذات مصداقية في هذه الانتهاكات أو عمل شيء ضد الجناة. والإمارات العربية المتحدة موجودة في اليمن بموافقة الحكومة الشرعية التي تتمتع بكامل السلطة لإلغاء موافقتها أو تقييدها أو توضيح حدودها من أجل أن تؤكد امتثال قوات الإمارات العربية المتحدة للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.	اشتراك حكومة الإمارات والحكومة اليمنية عن الأفعال الإجرامية الواردة في الفقرات السابقة.	تحذير مبطن للحكومة اليمنية يرتقي الى مرتبة التهديد. تذكير بما تملكه الحكومة اليمنية من فرص وقدرات على لجم الإمارات ووقف عدوانها على اليمنيين ومنعها من مواصلة انتهاكاتها. اثبت امتناعها عن القيام بواجباتها في حماية مواطنيها.
16	58	171	واحتفظ بعض المسؤولين بمواقع احتجاز خارج نطاق القضاء. ففي عدن شمل هذا منزلا يخضع لسيطرة اللواء شلال شايع في التواهي الذي كان سابقا ملهى ليليا يدعى «ملهى وضاح». واستخدم موقع بير أحمد موقع احتجاز خارج نطاق القضاء يديره غسان العقربي الذي ينتسب إلى قوات الحزام الأمني وقوات الإمارات العربية المتحدة.	جرائم حرب. جرائم ضد الإنسانية. إنشاء سجون سرية وخاصة. عدم خضوعها لقانون السجون. نسبة الأفعال لأشخاص حددهم التقرير بالاسم.	الجمع ما بين ورد في التقرير والتقارير السابقة عن علاقة الأسماء هذه بالإمارات يؤكد وتعزز القناعات أن: 1 - السلطة الفعلية المطلقة للإمارات 2 - انتهاكها للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان

النزاع بين الحكومة والإمارات وتحديات الأمن والسلام في عام 2018

التحديات أمام السلام والأمن والاستقرار في اليمن، تغييرات الوضع العسكري في المناطق الخاضعة لسيطرة حكومة اليمن أو تحالف دعم الشرعية

م	ص	فقرة	النص	الوصف القانوني (التكييف)	وجه الاستدلال
1	12	24	وقد فشلت الجهود الرامية إلى تأكيد سلطة حكومة اليمن في الميدان وتفادي تزايد عداء عناصر جنوبية تدور في فلك نفوذ الإمارات العربية المتحدة تجاه حزب الإصلاح.	اعتداء على الأسس السياسية للدولة اليمنية التي نص عليها الدستور. وبذا تقوض التسوية وتجهض العملية السياسية وتستهدف الأحزاب والتنظيمات السياسية فكراً وممارسة.	
2	12	26	وفي مايو 2018 نشأ توتر بين السيد ابن دغر (رئيس الحكومة اليمنية) والإمارات العربية المتحدة بشأن سقطرى.	اعتداء على وحدة اليمن واستقلالها وسلامتها	وقفت الإمارات علنا الى جانب انفصاليي سقطرى.
3	13	27	وفي حين أن قوات الإمارات العربية المتحدة لا تدين علنا حزب الإصلاح فإن الحراك الجنوبي والمجلس الانتقالي يدينانه باعتباره جماعة إرهابية وقد أدى ذلك إلى ادعاءات بأن عناصر جنوبية قامت برعاية الإمارات العربية المتحدة باغتيال رجال دين وعدد من الأعضاء في حزب الإصلاح والناشطين فيه.	تحريض على انتهاك القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني وهي جرائم حرب تكاد أن تصل إلى جرائم ضد الإنسانية.	ترتب على التحريض قتل واصابة جماعة من اليمنيين «رجال دين » «منتسبي حزب سياسي» لتشكل جرائم ضد الإنسانية لكونها ممنهجة وواسعة النطاق. رعاية الإمارات لعناصر تستهدف بالقتل طائفة معينة من الناس «حرب».

ترى الإمارات المتحدة أن العمل مع قوات الأمن التابعة للحكومة اليمنية يتيح لها أن تنكر بصورة مقبولة ارتكاب أي انتهاكات

م	ص	فقرة	النص	الوصف القانوني (التكييف)	وجه الاستدلال
4	18	41	ولاحظ الفريق أن أفراد القوات التي تحظى بالرعاية المباشرة للإمارات العربية المتحدة أي قوات الحزام الأمني والنخبة يحصلون على مرتباتهم ومكافآتهم في مواعيدها بينما تجد أن المعنويات متدنية في أوساط أفراد القوات الحكومية في الجنوب لأنهم لا يتقاضون رواتبهم الشهر تلو الآخر.	جرائم التمييز في الحقوق بين أبناء البلد الواحد. حصار وتجويع القوات الحكومية بحرمانها من مرتباتها ومستحقاتها.	تأكيد على عداء مستحكم من الإمارات لكل ما هو شرعي ويمت للدولة الشرعية بصلة. تأكيد لتجنيد الإمارات وتفضيلها لإنشاء ميليشيات تدين لها بالولاء.
5	19	43	وتقاتل قوات الإمارات العربية المتحدة أساسا في محافظات عدن وأبين وحضرموت والحديدة وشبوة وتعز.	عدم شرعية وجودها وممارستها معاً لقيامها بأعمال وممارسات تتناقض مع الأهداف المعلنة للتحالف العربي الذي تشارك فيه دولة الإمارات العربية المتحدة ودخلت اليمن تحت رايته وأهدافه المعلنة.	لأن مبررات وجودها انقضت بخروج الميليشيات الانقلابية من عدن -يوليو 2015
الأسلحة وتنفيذ حظر الأسلحة المحدد الأهداف:					
6	22	52	وذكر جيش الإمارات العربية المتحدة بوضوح أن السيطرة على القوات المقاتلة بالوكالة تقع على عاتق الحكومة الوطنية وأنه لا يقدم الدعم إلا للجيش الوطني. ومن الناحية العملية فهو يقدم الدعم عن كثب لقوات الحزام الأمني وألوية العمالقة وقوات النخبة الحضرمية والشبوانية وحراس الجمهورية.	إنشاء كيانات وتشكيلات عسكرية مقاتلة تستهدف دولة أخرى ودعمها بأسباب البقاء والاستمرار.	وضوح النص يغني عن المزيد.

الأعمال التي تنتهك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان:

م	ص	فقرة	النص	الوصف القانوني (التكييف)	وجه الاستدلال
7	22	53	... ولاحظ الفريق أن العديد من كبار المسؤولين في حكومة اليمن قد صرحوا بألا سيطرة على وحدات قوات الحزام الأمني وأن هذه الوحدات لا تزال تتلقى التدريب والمرتبات من الإمارات العربية المتحدة.	انشاء كيانات وتشكيلات عسكرية مقاتلة تستهدف دولة أخرى ودعمها بأسباب البقاء والاستمرار.	أثبت الفريق بهذا النص عدم سيطرة الحكومة اليمنية، وبقاء تلك الوحدات مرتبطة بالإمارات وخاضعة لها.
8	35	87	وعلى الرغم من الطلبات المتكررة التي وجهت إلى المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة لم يسمح للفريق بفحص منظومات التوجيه للطائرة المسيرة UAV-X.	التمرد على القرارات الأمم المتحدة التي تلزم الدول بالتعاون مع الأفرقة الأممية.	الإصرار على عدم امتثالها دليل على أن الجريمة مستمرة وأن هناك حقيقة تحرص على إخفائها وتخشى انكشافها.
9	52	131	ولم يتلق الفريق بعد أي تأكيد من الإمارات العربية المتحدة على ما إذا كانت قد جمدت الأصول المعنية لخالد على عبدالله صالح الذي يعتقد الفريق أنه يدير ثروة شقيقه وأبيه وكلاهما مدرج في القائمة.	انتهاك للقرارات الأممية التي تلزم جميع الدول الأعضاء بالتعاون مع الفريق.	تكرار الزيارات من قبل الفريق. تكرار المراسلات وعدم الرد يكفي لبيان موقفها.
10	57	142	وفي عام 2018 تلقى الفريق معلومات عن أربع حالات ادعاء بوقوع انتهاكات من جانب الإمارات العربية المتحدة للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان فيما يتصل بالاحتجاز.	اعتداء على الحريات والقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.	يعضد ويقوي ما سبق وان أثبتته التقارير السابقة.

م	ص	فقرة	النص	الوصف القانوني (التكييف)	وجه الاستدلال
11	62	159	وعلى النحو المشار في الفقرة 23 وجد الفريق أدلة على أن حكومة اليمن ليست لها سيطرة فعلية على هذه القوات وعلى النقيض من ذلك فهذه القوات أنشأتها الإمارات العربية المتحدة في عام 2016 وهي تتلقى مرتباتها منها كما تتلقى السلاح والتدريب.	انتهاك للسيادة. جريمة عدوان. اشتراك ومساهمة جنائية في الجرائم والانتهاكات المنسوبة لتلك التشكيلات العسكرية.	تعضيد وتقوية لما سبق وأثبته هذا التقرير والتقارير السابقة عن مسئولية الامارات المباشرة في إنشاء وتدريب وتمويل تلك التشكيلات، وبالتالي فالتشكيلات تابعة للإمارات والمسئولية مشتركة بموجب التشريعات المحلية والدولية.

بعد استمرار التوتر بين الحوثيين وحلفاء الرئيس السابق صالح اندلعت اشتباكات بينهما في ديسمبر 2017 في صنعاء وقتل صالح على يد الحوثيين، في يناير 2018 أعلن المجلس الانتقالي الجنوبي الذي أنشئ في مايو 2017 حالة الطوارئ في عدن واندلعت اشتباكات مكثفة بين مناصريه وقوات الحكومة. وعاد الهدوء الحذر إلى عدن بعد تدخل التحالف، ولا تزال قوات المجلس الانتقالي المدعومة من الإمارات تسيطر على أهم المدن جنوبي اليمن.

م	ص	فقرة	النص	الوصف القانوني (التكييف)	وجه الاستدلال
1	5	20	لم تتبدل الجبهات الأمامية بعد انقضاء ثلاث سنوات على القتال في حين تستمر السيطرة على الأراضي في التغيير على المستوى المحلي. عززت الإمارات العربية المتحدة سيطرتها جنوبي اليمن مباشرة أو عبر القوات التابعة لها أي قوات الحزام الأمني وقوات النخبة الحضرمية والشبوانية على الرغم من مقاومة الرئيس هادي لها.	جريمة عدوان تباشرها دولة الإمارات، مستغلة وجودها في اليمن ضمن دول التحالف العربي الذي تدخل لدعم الحكومة اليمنية الشرعية. وانتهاك لسيادة اليمن وأمنه واستقراره. إصرار على التدخل في شئون دولة أخرى. إنشاء تشكيلات عسكرية لا تخضع للسلطة الشرعية اليمنية.	مقاومة رئيس الدولة وتبرؤه منها أقوى الأدلة على تدخل الإمارات السافر في الشأن اليمني وانتهاكها لسيادة البلاد.
2	6	24	بعد استمرار التوتر بين الحوثيين وحلفاء الرئيس السابق صالح اندلعت اشتباكات بينهما في ديسمبر 2017 في صنعاء وقتل صالح على يد الحوثيين، في يناير 2018 أعلن المجلس الانتقالي الجنوبي الذي أنشئ في مايو 2017 حالة الطوارئ في عدن واندلعت اشتباكات مكثفة بين مناصريه وقوات الحكومة. وعاد الهدوء الحذر إلى عدن بعد تدخل التحالف. لا تزال قوات المجلس الانتقالي	• اشتراك في التمرد المسلح «انقلاب عسكري» على السلطة الشرعية باستخدام قوات الحزام الأمني والمجلس الانتقالي. • تقديم المساعدة السابقة منذ الإنشاء والتشكيل للقوى العسكرية والتشكيلات المسلحة في عدن وبقية المحافظات جنوب وشرق اليمن. • تقديم المساعدة اللاحقة غير متصورة دون اتفاق جنائي سابق لها.	• أثبت النص: •اشتباكات الانتقالي مع قوات الحكومة في يناير 2018، «تمرد مسلح دعمته أبو ظبي لتقويض القوات الحكومية وتسهيل سيطرة أتباع الإمارات الذين يعملون تحت لافتات عسكرية

الاحتجاز التعسفي والإخفاء القسري والتعذيب وسوء المعاملة:

توفر لفريق الخبراء أسباب وجيهة للاعتقاد بأن حكومات كل من اليمن والإمارات والسعودية مسئولة عن انتهاكات لحقوق الإنسان، قد ترقى إلى جرائم حرب.

م	ص	فقرة	النص	الوصف القانوني (التكييف)	وجه الاستدلال
			الجنوبي المدعومة بشكل كبير من الإمارات تسيطر على أهم المدن جنوبي اليمن.		وأمنية لا تتبع مؤسسات الأمن والجيش التابعين للحكومة الشرعية المعترف بها دولياً». • سيطرة المتمردين على أهم المدن.
2	6	24	ظهرت في أوائل العام 2017 تقارير متماسكة تتحدث عن ارتكاب انتهاكات في مرافق احتجاز أو مراكز غير مصرح بها خاضعة لسيطرة الإمارات العربية المتحدة طلب الرئيس هادي من التحالف تسليم جميع أماكن الاحتجاز والسجون السرية التي استحدثت خارج إطار مؤسسات الدولة وتقديم ملفات القضايا إلى السلطات القضائية. وأطلق سراح عشرات المعتقلين بالرغم من أنه لغاية شهر يونيو 2018 كان المسئولون في الحكومة يدعون ان سلطتهم على مرافق الاحتجاز في الجنوب محدودة جداً.	• انتهاك للسيادة اليمنية. • جرائم حرب مستمرة. • انتهاكات للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.	طلب الرئيس يؤكد: وقوع أفعال مجرمة و منتهكة للسيادة. انتهاك لحقوق وحريات اليمنيين. انعدام أي شرعية لبقاء الإماراتيين وأفعالهم وتجريمها، خاصة أن مبرر وجودهم قد انتهى بخروج ميليشيات الحوثي.

م	ص	فقرة	النص	الوصف القانوني (التكييف)	وجه الاستدلال
4	13	70	تعرض المعتقلين للتعذيب والمعاملة القاسية في عدد من مرافق الاحتجاز ومنها مرفقي احتجاز الريان والبريقة (تحت سيطرة الإمارات) ومرفق 7 أكتوبر في أبين وسجن لحج المركزي وسجن المنصورة (تحت سيطرة قوات الحزام الأمني)، ومرفق احتجاز الأمن السياسي في مأرب (تحت سيطرة الحكومة)	• جرائم حرب. • جرائم ضد الإنسانية.	أثبت النص: • وقوع الفعل المجرم. • حدد أماكن وقوعه. • حدد الجهات المسئولة
5	13	71	كذلك أجرى فريق الخبراء تحقيقات في العنف الجنسي بما في ذلك اغتصاب معتقلين ذكور بالغين علي يد موظفين إماراتيين وبحسب وصف المعتقلين في مرفق الاحتجاز التابع للتحالف في البريقة فقد تم استجوابهم وهم عراة ومعصوبي الأعين ومقيدي الأيدي كما تعرضوا للاعتداء الجنسي والاغتصاب. أما في سجن بئر احمد فقد داهمت القوات الإماراتية المرفق وارتكبت أعمال عنف جنسي في مارس 2018 تم تجريد حوالي 200 معتقل من ملابسهم بشكل جماعي بينما قام الاماراتيون بفحص فتحات شرجهم قسراً خلال عملية التفتيش هذه، وتم اغتصاب العديد من المعتقلين باستخدام أدوات مختلفة وعصي وأصابع اليدين.	• جرائم حرب. • جرائم ضد الإنسانية.	• ارتقت من كونها جرائم حرب إلى جرائم ضد الإنسانية لأنها: توسع إطارها ومنهجيتها وطول أمدها الزمني وتعدد وتكرار وقوعها في أكثر من سجن ومحافظة تصل بالمراقب إلى تلك النتيجة. بشاعة الجريمة وطرقها ووسائلها تثير تقزز الأسوياء من البشر. •

م	ص	فقرة	النص	الوصف القانوني (التكييف)	وجه الاستدلال
6	14	73	توفر لفريق الخبراء أسباب وجيهة للاعتقاد بأن حكومات كل من اليمن والإمارات والسعودية مسئولة عن انتهاكات لحقوق الإنسان بما في ذلك الاختفاء القسري، وحيث تبدو معظم هذه الانتهاكات مرتبطة بالنزاع فهي قد ترقى إلى جرائم الحرب التالية: الاغتصاب و / أو المعاملة القاسية والمهينة، و/أو التعذيب، و/أو انتهاك الكرامة الشخصية.	• جرائم حرب.	• اعتبر الفريق أن حكومات اليمن والإمارات والسعودية مسئولة عن الانتهاكات التي قد ترقى إلى جرائم حرب.
7	14	81	توفر لفريق الخبراء أسباب وجيهة للاعتقاد أنه منذ سبتمبر 2014 ضيقت أطراف النزاع في اليمن الخناق بشكل خطير على الحق في حرية التعبير. وواجه المدافعون عن حقوق الانسان مضايقات وتهديدات وحملات تشويه سمعة لا هوادة فيها من الحكومة اليمنية وسلطات الأمر الواقع، وقوات التحالف بما فيها السعودية والإمارات وسلطات الأمر الواقع.	• انتهاك للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. • انتهاك لكل النصوص الحامية لحرية التعبير في الصكوك الدولية.	

انتهاكات حرية التعبير:

م	ص	فقرة	النص	الوصف القانوني (التكييف)	وجه الاستدلال
8	15	84	منذ العام 2016 قامت القوات الموالية للحكومة في المناطق الواقعة تحت سيطرتها بمضايقة وسائل الإعلام والمرافقين من خلال مراقبة القنوات التلفزيونية ومداهمة مراكز منظمات المجتمع المدني ويبدو أن الحالة قد تدهورت منذ أغسطس 2017 مع قيام قوات الحزام الأمني في عدن وقوات النخبة في محافظتي حضرموت وشبوة بترهيب أولئك الذين يعتقد أنهم ينتقدون القوات الإماراتية والقوات المدعومة من الإمارات. وفي هذا السياق اعتُقل الصحفيون والمتظاهرون بسبب احتجاجاتهم السلمية على ممارسات الاحتجاز وانتقادهم العلني للعمليات العسكرية، علاوة على ذلك في أعقاب توحيد العناصر الفاعلة المتحالفة مع المجلس الانتقالي الجنوبي والمدعوم من قبل الإمارات. تم استهداف وسائل الإعلام التي يعتقد أنها مرتبطة بالعناصر الموالية للرئيس هادي في الحكومة، مثل اقتحام وإحراق مباني جريدة في عدن في مارس 2018.	• انتهاك للقانون الدولي لحقوق الإنسان. • انتهاك لكل النصوص الحامية لحرية التعبير في الصكوك الدولية، وانتهاك عدد من الحقوق الأساسية.	

تتوفر لدى فريق الخبراء أسباب وجيهة للاعتقاد بأن أطراف النزاع في اليمن قد ارتكبت عددا كبيرا من الانتهاكات للقانون الدولي الإنساني، وبانتظار قرار من قبل محكمة مختصة ومستقلة فإن أفرادا من الحكومة والتحالف (السعودية والإمارات) يمكن أن يكونوا قد نفذوا هجمات منتهكة مبادئ التمييز و/أو التناسب و/أو الاحتياط، وارتكبوا جرائم يمكن أن تشكل جرائم حرب وهي تشمل المعاملة القاسية والتعذيب وانتهاك الكرامة الإنسانية والاغتصاب وتجنيد الأطفال دون الخامسة عشر من عمرهم أو ضمهم إلى صفوف قواتهم أو استخدامهم للمشاركة النشطة في الأعمال القتالية.

الاستنتاجات والتوصيات

م	ص	فقرة	النص	الوصف القانوني (التكييف)	وجه الاستدلال
9	18	106	تتوفر لدى فريق الخبراء أسباب وجيهة للاعتقاد بأن حكومات كل من اليمن والإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية مسئولة عن ارتكاب انتهاكات لحقوق الانسان بما فيها الحرمان غير القانوني من الحق في الحياة، والاحتجاز القسري، والاغتصاب، والتعذيب وسوء المعاملة والاختفاء القسري وتجنيد الأطفال، وانتهاكات خطيرة لحرية التعبير وللحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ومنها على وجه الخصوص الحق في مستوى معيشي لائق والحق في الصحة.	• انتهاكات للحق في الحياة. • جرائم حرب تنتهك القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.	يؤكد الفريق وقوع الانتهاكات بعد وقوفه على الأدلة والبراهين الوجيهة.

م	ص	فقرة	النص	الوصف القانوني (التكييف)	وجه الاستدلال
10	19	108	تتوفر لدى فريق الخبراء أسباب وجيهة للاعتقاد بأن أطراف النزاع في اليمن قد ارتكبت عدداً كبيرا من الانتهاكات للقانون الدولي الإنساني، وبانتظار قرار من قبل محكمة مختصة ومستقلة فإن: أ- افرادا من الحكومة والتحالف بما في ذلك المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة يمكن أن يكونوا قد نفذوا هجمات منتهكة مبادئ التمييز و/أو التناسب و/أو الاحتياط. والتي قد ترقى إلى مستوى جرائم حرب. أ- افرادا من الحكومة وقوات التحالف بما في ذلك المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة قد ارتكبوا جرائم يمكن أن تشكل جرائم حرب وهي تشمل المعاملة القاسية والتعذيب وانتهاك الكرامة الإنسانية والاغتصاب وتجنيد الأطفال دون الخامسة عشر من عمرهم أو ضمهم إلى صفوف قواتهم أو استخدامهم للمشاركة النشطة في الأعمال القتالية. أ- أفراد من سلطات الأمر الواقع ارتكبوا أفعالا قد ترقى إلى جرائم حرب، وتشمل المعاملة القاسية والتعذيب وانتهاك الكرامة الإنسانية وتجنيد الأطفال دون الخامسة عشر من عمرهم أو ضمهم إلى صفوف قواتهم أو استخدامهم للمشاركة النشطة في الأعمال القتالية.	جرائم حرب. جرائم ضد الإنسانية.	نسبها إلى الأطراف جميعها، وإن كانت قاعدة النسبية تحضر هنا وبقوة.

تغيرات الوضع العسكري في مناطق الحكومة والتحالف عام 2019

التحديات أمام السلام والأمن والاستقرار في اليمن، تغييرات الوضع العسكري في المناطق الخاضعة لسيطرة حكومة اليمن أو تحالف دعم الشرعية في اليمن

في 28 و29 أغسطس 2019 شنت الإمارات العربية المتحدة غارات جوية على وحدات عسكرية تابعة للحكومة اليمنية من أجل استرجاع السيطرة على عدن،

وحالت هذه الغارات دون دخول قوات الحكومة إلى عدن، وخلقت ميزة عسكرية لصالح المجلس الانتقالي الذي تدعمه الإمارات.

م	ص	فقرة	النص	الوصف القانوني (التكييف)	وجه الاستدلال
1	13	24	خلال عام 2019، قلصت الإمارات العربية المتحدة عدد قواتها في إطار عملية إعادة انتشار نفذت على مرحلتين. وشملت المرحلة الأولى تخفيضاً كبيراً في يونيو ويوليو إذ خفضته من بضعة آلاف إلى بضع مئات من الجنوب، لكنها أبقت على بعض الجنود لدعم الجماعات المسلحة التي كان البلد دربها وجهزها في الفترة ما بين 2015 و2019، أما المرحلة الثانية فنفذت في الأسبوع الأول من أكتوبر، حيث تركت وجودا أدني لقوات الإمارات العربية المتحدة في المخا، وعدن، وبلحاف، والريان، وسقطرى. وأجرى هذا التخفيض إلى جانب التخفيض الكبير للقوات السودانية بعيد إنشاء النظام الجديد في الخرطوم. وتم انسحاب الإمارات العربية المتحدة من عدن بتسليم قاعدتها في البريقة إلى قوات المملكة العربية السعودية عقب التوقيع على اتفاق الرياض في نوفمبر 2019.	تضليل للمجتمع الدولي.	استمرار وجود قوات إماراتية في منطقة العلم وبلحاف بشبوة وحجزها من قبل القوات اليمنية في أوائل شهر مارس 2020 يؤكد التضليل الذي تمارسه الامارات.

م	ص	فقرة	النص	الوصف القانوني (التكييف)	وجه الاستدلال
2	14	24	يرى الفريق أن قوات الساحل الغربي وقوات الحزام الأمني وقوات النخبة الحضرمية وقوات النخبة الشبوانية هي جماعات مسلحة غير تابعة للدولة. وأفادت حكومة اليمن بأن قوات الحزام الأمني وقوات النخبة الشبوانية وقوات النخبة الحضرمية لم تكن منذ نشأتها تحت قيادتها وسيطرتها ويبين الجدول 2 انتماءاتها قبل عملية إعادة انتشار قوات الإمارات العربية المتحدة في يونيو 2019.	• عدم شرعية تلك التشكيلات. • مسئولية الداعم والممول لها عن جميع أفعالها.	• إثبات دور الإمارات في رعاية التشكيلات من الإنشاء وحتى الآن. • مسئوليتها القانونية والسياسية عن أي فعل أو انتهاك للتشريعات المحلية والدولية.
3	14	26			

الجدول 2

نوع الدعم ومستوى السيطرة من جانب الإمارات العربية المتحدة وحكومة اليمن قبل 1 حزيران/يونيو 2019

الجماعة	الخصائص	طريقة العمل
1- قوات الحزام الأمني	جهة غير تابعة للدولة توجد في عدن ولحج وأبين والضالع الأمني طريقة العمل المتبعة مع الإمارات العربية المتحدة: قامت الإمارات العربية المتحد تشكيل القوات واختيار القادة وتجنيد وتدريب القوات، ودفع المرتبات، وتوفي الأسلحة والمعدات واللوجستيات. وعملت القوات مع الإمارات العربية المتحدة في عمليات مشتركة، وتلقت أوامر وتعليمات محددة من قوات الإمارات العربية المتحدة	مع الإمارات العربية المتحدة: كما ورد أعلاه
2- قوات النخبة الشبوانية	جهة غير تابعة للدولة توجد في شبوة	مع الإمارات العربية المتحدة: كما ورد أعلاه

3- قوات النخبة الحضرمية	جهة غير تابعة للدولة توجد في حضرموت	مع الإمارات العربية المتحدة: كما ورد أعلاه
4- قوات الساحل الغربي (بأستثناء قوات أمجد خالد)	جهة غير تابعة للدولة توجد في المخا والحديدة تم تشكيلها من جانب كل من الإمارات العربية المتحدة والحكومة اليمنية.	مع الإمارات العربية المتحدة: كما ورد أعلاه وكان لدى الإمارات العربية المتحدة زمام السيطرة العملياتية الكاملة أثناء العمليات التي نفذت في الساحل الغربي.
جماعة أبي العباس	جهة تابعة للدولة، توجد في تعز	مع الإمارات العربية المتحدة: كما ورد أعلاه وفرت الإمارات العربية المتحدة الأسلحة والمعدات واللوجستيات فقط وتولت حكومة اليمن دفع الرواتب في عام 2019، وأجرت الجماعة عمليات مشتركة مع قوات حكومة اليمن.

م	ص	فقرة	النص	الوصف القانوني (التكييف)	وجه الاستدلال
4	15	27	شهدت القوات الواردة في الجدول 2 تغييرات ما بين يونيو ونوفمبر 2019 ، وكان أبرزها انتساب قوات الحزام الامني في عدن إلى المجلس الانتقالي الجنوبي في أغسطس، واضافة إلى ذلك تجزأت قوات النخبة الشبوانية وليس مستوى السيطرة الذي تمارسه مباشرة الإمارات العربية المتحدة على قادة قوات النخبة الشبوانية وقوات الحزام الأمني بواضح حاليا، لكن الإمارات العربية المتحدة لا تزال قادرة على ان تمارس حدا أدنى من القيادة عن طريق المجلس الانتقالي الجنوبي ، واستمرت التوترات بين قوات النخبة الشبوانية وقوات حكومة اليمن في شبوة وأبين حتى ديسمبر 2019.	• عدم شرعية تلك التشكيلات. • مسئولية المنشئ والحاضن لها عن جميع أفعالها.	تأكيداً لما ورد انفاً من حيث: -الوصف القانوني. -الاستنتاج والاستدلال.

م	ص	فقرة	النص	الوصف القانوني (التكييف)	وجه الاستدلال
5	15	28	وفي يونيو 2019 اتحد قادة قوات الساحل الغربي في هيكل قيادة مشتركة للقوات يضم نحو 11 من كبارة القادة، بما في ذلك من ألوية العمالقة، والوية تهامة، وألوية حراس الجمهورية، ولواء هيثم قاسم، وما زال يتعين معرفة ما إذا كان ذلك سيكفل توثيق التنسيق بين قوات كانت في السابق تتطلب إشراف الإمارات العربية المتحدة لكي تكون فعالة. وتستمر الانقسامات بين مختلف الجماعات. وقد امتنعت إلى حد كبير قوات الساحل الغربي الموالية للإمارات العربية المتحدة عن المشاركة في النزاع الدائر في الجنوب. وفي نوفمبر جرت مناقشات في الرياض لإدماج بعض أفراد قوات الساحل الغربي كوحدات تابعة لحكومة اليمن.	• عدم شرعية التشكيلات. • عدم شرعية ما يترتب على الوجود غير المشروع ووصفها بـ المتمردة. • مسئولية الامارات القطعية واعتبارها شريك بالفعل والنتيجة.	• تأكيداً لما ورد انفاً من حيث: -الوصف القانوني. - الاستنتاج والاستدلال.
6	16	34	أما نقطة التحول الثانية فكانت في 28 و29 أغسطس 2019 حينما شنت الإمارات العربية المتحدة غارات جوية على وحدات عسكرية تابعة لحكومة اليمن من أجل استرجاع السيطرة على عدن. وحالت هذه الغارات دون دخول قوات حكومة اليمن إلى عدن، وخلقت ميزة عسكرية لصالح المجلس الانتقالي	• جريمة عدوان ارتكبتها القيادة الإماراتية وطيرانها. • اعتداء على السيادة اليمنية.	بعدوان الإمارات على الجيش اليمني أثبتت: عدوانها على السيادة اليمنية وتهديد الوحدة الوطنية. مسئوليتها عن إقامة أي كيان انفصالي قادم. اعتبارها مهدد حقيقي للأمن والسلام

م	ص	فقرة	النص	الوصف القانوني (التكييف)	وجه الاستدلال
			الجنوبي وفي وقت لاحق استعاد المجلس السيطرة على أبين.		والاستقرار في اليمن والمنطقة ومهدد للأمن والسلام الدوليين. اعتبار الإمارات دولة شاذة متمردة على الشرعية الدولية.
الأسلحة وتنفيذ حظر الأسلحة المحدد الأهداف:					
7	29	63	والحالة الثانية التي تم فيها حجز تكنولوجيا مدنية يفترض انها موجهه لصنع طائرات مسيرة مسلحة أو أجهزة متفجرة يدوية الصنع منقولة بحرا تتعلق بمحاولة تصدير 60 مشغلا مؤازرا من طراز SSPS-105 في أوائل نوفمبر 2018. وقد تم تصديرها من اليابان إلى مرسل إليه في أبو ظبي تحت اسم صالح محسن سعيد صالح، الذي يعرف أن رقم هاتفه تستخدمه شركة البيرق للنقل البري والدولي، وهي شركة توفر خدمات النقل بين الإمارات العربية المتحدة واليمن. وكشف الفريق أن الجهة المستوردة في اليمن هي شركة السواري للتجارة والاستيراد التي تستخدم عنوانا بريديا وعنوان بريد إلكتروني تستخدمها أيضا مجموعة السواري للصناعات المطاطية ويبدو أن شخصا يدعى محمد السواري له ارتباط بالشركتين وكذلك بشركة ثالثة هي (إخوان هاشم للتجارة الدولية)	• انتهاك لحظر توريد الأسلحة.	• مسئولية الإمارات بحكم وجود الأطراف التجارية فيها وعلاقة الشركة الثالثة وتخصصها بالمعدات العسكرية. • قابلية التكنولوجيا المدنية للتحول تكفي للتدليل على سوء النية ووجود القصد الاحتمالي المعروف في الفقه الجنائي.

الأعمال التي تنتهك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان:

يحقق خبراء مجلس الأمن الدولي في حالات متعلقة بالاعتقال التعسفي وسوء المعاملة والتعذيب والاختفاء القسري، من قبل قوات الحزام الأمني وقوات النخبة الشبوانية التي أنشأتها دولة الإمارات ودعمتها بالأموال والأسلحة والتدريب.

م	ص	فقرة	النص	الوصف القانوني (التكييف)	وجه الاستدلال
			التي تتخصص وفقا لموقعها الشبكي، في توريد المعدات العسكرية بما فيها مكونات الطائرات المسيرة.		
8	47	101	وحقق الفريق أيضا في 13 حالة إضافية تتصل بالاعتقال التعسفي وسوء المعاملة والتعذيب والاختفاء القسري من جانب قوات الحزام الأمني وقوات النخبة الشبوانية وهذه القوات أنشأتها الإمارات العربية المتحدة، وتلقت التدريب والأسلحة والمرتبات منها، وبالنظر إلى العلاقة الوثيقة مع قوات الحزام الأمني يتوجب على الامارات العربية المتحدة ضمان احترام القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك من خلال ممارسة تأثيرها على قوات الحزام الأمني لمنع الانتهاكات أو وضع حد لها. ويتعين على الامارات العربية المتحدة أيضا أن تبذل العناية الواجبة لمنع وإنهاء انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها قوات الحزام الأمني، ويرد مزيد من المعلومات في المرفق السري صدق جميع	اشتراك في جرائم حرب ترتقي إلى جرائم ضد الإنسانية كالتعذيب.	تأكيد وتعضيد وتقوية لما سبق وإن أثبته الفريق في هذا التقرير والتقارير السابقة.

القانون الواجب التطبيق: القانون الدولي الإنساني

م	ص	فقرة	النص	الوصف القانوني (التكييف)	وجه الاستدلال
1	16	51	الدول الأعضاء في التحالف على اتفاقيات جنيف الأربع وبروتوكوليها الإضافيين لعام 1977. إلا أن أغلبية الدول الأعضاء الحاليين في التحالف (السعودية والبحرين ومصر والإمارات) لم تصدق على اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد. كما أن هذه الدول الأعضاء ليست طرفا في الاتفاقية بشأن الذخائر العنقودية. باستثناء السنغال. والمسألة أكثر تعقيداً أما فيما يتعلق باتفاقية حظر أسلحة تقليدية معينة واثنين او أكثر من بروتوكولاتها، فإن جميع أعضاء التحالف أطراف فيها باستثناء مصر والسودان والأردن والكويت.	• تظل الدولة مسؤولة عن الجرائم والانتهاكات وفقا لمبدأ المسئولية الجنائية الفردية «معترف به من قبل انشاء المحكمة الجنائية الدولية».	• ثبوت المسئولية الجنائية الفردية عن جرائم الحرب بموجب القانون الدولي.

القانون الجنائي الدولي:

م	ص	فقرة	النص	الوصف القانوني (التكييف)	وجه الاستدلال
2	18	57	اليمن ليس طرفا في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية ولا حتى معظم أعضاء دول التحالف بما في ذلك المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة ومع ذلك فإن مبدأ المسئولية الجنائية الفردية عن جرائم الحرب معترف به منذ وقت طويل بموجب القانون الدولي العرفي. وتشمل جرائم الحرب الانتهاكات الجسيمة لاتفاقيات جنيف، فضلا عن الانتهاكات الخطيرة الأخرى للقانون الإنساني الدولي، يسرد نظام روما الأساسي الأفعال التي تعتبرها المحكمة الجنائية الدولية كذلك وينعكس ذلك في القانون الدولي العرفي في هذا الصدد.	• مسؤولية الدولة عن الجرائم والانتهاكات اعتمادًا على: - مبدأ المسؤولية الجنائية الفردية. - القانون الدولي العرفي المعترف به من قبل انشاء المحكمة الجنائية الدولية. • إضافة للتأصيل الوارد في الفقرة السابقة فهناك الحق الثابت لمجلس الأمن بالإحالة للمحكمة الجنائية بموجب الفصل السابع.	

القانون الدولي لحقوق الإنسان:

م	ص	فقرة	النص	الوصف القانوني (التكييف)	وجه الاستدلال
3	28	85	يفترض أن يكون لدى التحالف التزامات بحقوق الإنسان فيما يتعلق باليمن وأن يطبق القانون الدولي لحقوق الإنسان خارج الحدود الإقليمية وبالفعل فقد ثبت أن نطاق تطبيق القانون الدولي لحقوق الإنسان لا يعتمد فقط على الحدود الإقليمية لدولة ما. بل يعتمد أيضا على مناطق تحت	• مسئولية الدولة والتزاماتها بالقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني ثابتة بموجب: - إنتمائها للأسرة الدولية وعضويتها في المجتمع الدولي. المسئولية الجنائية الفردية «تأصيل سابق».	

م	ص	فقرة	النص	الوصف القانوني (التكييف)	وجه الاستدلال
			ولايتها القضائية أو سيطرتها الفعلية، حتى لو كانت خارج حدود الدولة السيادية. في حين أن بعض الدول تنكر أن قواتها المسلحة ملتزمة بالقانون الدولي لحقوق الإنسان عندما تعمل في خارج حدودها. سيكون من الصعب رفض هذا التطبيق خارج الحدود الإقليمية إذا كانت القوات الأجنبية هذه تتمتع بمستوى معين من السيطرة على شخص أو منطقة أو منشأة معينة. في سياق اليمن على سبيل المثال قد ينطبق ذلك على مراكز الاحتجاز و/ أو القواعد العسكرية التي قد يمكن اعتبارها خاضعة لسلطة إحدى الدول الأعضاء في التحالف. بصورة أساسية المملكة العربية السعودية أو الإمارات. كذلك الدول الأجنبية العاملة في منطقة دولة أخرى فهي مقيدة بالتزامات القانون الدولي لحقوق الإنسان لهذه الدولة.		

التعاون خلال الولاية الثانية (سبتمبر 2018 - أغسطس 2019)

م	ص	فقرة	النص	الوصف القانوني (التكييف)	وجه الاستدلال
4	29	90	عقب إصدار التقرير الأول لفريق الخبراء في أغسطس 2018/ قامت المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وحكومة اليمن وأعضاء آخرون في مجموعة الدول العربية بما في ذلك مصر بإبلاغ فريق الخبراء بأنها لن تتعاون معه أو تدعم عمله.	- عرض تطورات ومواقف.	

النزاع المسلح والتطورات السياسية (سبتمبر 2014 - أغسطس 2019):

م	ص	فقرة	النص	الوصف القانوني (التكييف)	وجه الاستدلال
5	35	113	في 27 أبريل 2017 عزل الرئيس هادي اثنين من قادة الجنوب المؤيدين للانفصال استفادوا من الدعم الإماراتي – محافظ عدن عيدروس الزبيدي ووزير الدولة هاني بن بريك. تم تنظيم مظاهرات كبرى في عدن احتجاجاً على القرار في منتصف شهر مايو، تم تشكيل المجلس الانتقالي الجنوبي الذي ضم عددا من المحافظين من محافظات أخرى مع الزبيدي رئيسا وبن بريك نائبا ومع دعم عسكري من قوات الحزام الأمني المدعومة من الإمارات العربية المتحدة.	• انتهاك لمبدأ عدم التدخل في الشئون الداخلية. • مساس بالسيادة الوطنية. • جريمة حرب «الدعم العسكري» • بالاشتراك الجنائي. • مساعدة معاصرة ولاحقة. • تجاوز لمهامها وانتهاء شرعية وجودها بعد خروج ميليشيات الحوثي في شهر يوليو 2015.	• تقديم الدعم العسكري لتشكيل غير شرعي ضد سلطة شرعية جاءت الإمارات لتدعمها، فإذا بها تقوضها. (اشتراك بتدبير وتنفيذ انقلاب عسكري على مؤسسات الدولة الشرعية)

م	ص	فقرة	النص	الوصف القانوني (التكييف)	وجه الاستدلال
6	36	117	في 21 يناير 2018. أعلن المجلس الانتقالي الجنوبي المتحالف مع دولة الإمارات حالة الطوارئ في عدن وأصدر انذاراً للرئيس هادي لإقالة حكومته، مما أدى إلى تفاقم التوترات بين أعضاء التحالف. وعقب انقضاء مهلة الأسبوع، واستجابة لتدابير الرئيس هادي المضادة من أجل منع التجمعات والمظاهرات ومنع الجماعات المسلحة من دخول عدن في 28 و 29 يناير، اشتبك المجلس الانتقالي الجنوبي ومؤيدوه مع القوات الموالية لهادي، وسيطرت القوات المدعومة من دولة الإمارات على معظم أنحاء المدينة، وأحاطت بالقصر الرئاسي فيما وصفه الرئيس هادي بـ «محاولة انقلابية» على الرغم من أن القوات السعودية منعتهم من دخول القصر.	• اشتراك الإمارات في محاولة انقلابية ضد سلطة الرئيس الشرعي والحكومة المعترف بها دولياً رغم إن الإمارات عضو في التحالف العربي الذي تدخل في اليمن لدعم الشرعية اليمنية ومواجهة الانقلاب الحوثي.	• أثبت الفريق في تقريره - وقوع الفعل. - خاب أثره بسبب لا دخل لإرادتها فيه، وتمثل في منع القوات السعودية للقوى الانقلابية من دخول القصر.
7	36	118	ابتداء من مايو 2018 بدأت القوات والجماعات المسلحة اليمنية المدعومة من دولة الإمارات في التعبئة لشن هجوم بدأ رسمياً في 13 يونيو أثناء تحركها نحو مدينة الحديدة وسط تحذيرات مستمرة من الأمم المتحدة وغيرها من أن	عرض التطورات العسكرية في زمن محدد.	

م	ص	فقرة	النص	الوصف القانوني (التكييف)	وجه الاستدلال
			يقود ذلك إلى كارثة إنسانية، في منتصف يوليو تقدمت القوات المسلحة اليمنية في الشمال مع دعم جوي من قوات التحالف إلى منطقتين في محافظة حجة، وقطعت خطوط الإمداد الحوثية عن محافظتي حجة وصعدة. واندلعت الاشتباكات على طول الخطوط الأمامية في حجة وصعدة مع استمرار الأحزاب في القتال من أجل السيطرة على الأجزاء المهمة استراتيجياً في المحافظتين.		
8	37	123	ظل الوضع الأمني متوتراً للغاية في الجنوب في أغسطس 2019 شهدت عدن أسوأ أعمال العنف منذ القتال في عام 2015 في الأول من أغسطس 2019، أسفر صاروخ عن مقتل العشرات من مقاتلي الحزام الأمني في خلال عرض عسكري بينهم أحد أبرز قادته منير «أبو اليمامة» اليافعي. رغم أن الحوثيين أعلنوا مسئوليتهم عن الهجوم ألقى هاني بن بريك اللوم على الإصلاح، وجدد دعوات الانفصال وصلت التوترات إلى ذروتها في 7 أغسطس عندما اندلع	• إسهام في محاولة انقلاب عسكري ضد سلطة شرعية استمدت الإمارات وجودها من تلك السلطة. • قتل وجرح خارج القانون. • تدمير البنية التحتية. • إضرار بالسلم الاجتماعي. • جريمة تطهير عرقي بسبب التمييز على أساس جغرافي(شمال/جنوب). جريمة تهجير قسري بسبب التمييز على أساس جغرافي ومناطقي، ودعم الممارسات العنصرية التي طالت مئات المواطنين.	• عبارة النص ودلالته تؤكد دقة الوصف القانوني للفعل. • تشكيك التقرير في حقيقة موقف التحالف من: - وحدة البلد. - دعم الشرعية. تجاوز الإمارات لمهامها المفترضة وتحولها للنقيض. مسئوليتها عن نتائج الشروع في الانقلاب.

م	ص	فقرة	النص	الوصف القانوني (التكييف)	وجه الاستدلال
			القتال بين قوات الحزام الأمني المدعومة من الإمارات والقوات الموالية للرئيس هادي. بعد بضعة أيام من القتال حيث أفيد عن مقتل وجرح العشرات بينهم مدنيون وتضرر البنية التحتية في عدن بشكل بالغ سيطرت قوات الحزام الأمني على معظم أنحاء عدن وأجزاء من أبين وشبوة. أما وقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه في أعقاب القتال فلم ينص على أي إعادة نشر للقوات. ومع وضع هذا التقرير في صيغته النهائية في أواخر أغسطس استمر هذا الوضع في التدهور، وأظهرت كذلك هشاشة موطئ قدم الرئيس هادي السياسي في المحافظة والبلد ككل، كما أنه ترك أسئلة بدون إجابة حول موقف التحالف من عدن ومسألة الانفصال الجنوبي.		
9	68	210	يوثق هذا الفصل الاعتقالات التعسفية والقتل التعسفي والقيود على حرية التعبير والعنف الجنسي المرتكبة خلال عامي 2018-2019 في المناطق التي مارست كل من دولة الإمارات العربية المتحدة والمجلس الانتقالي	جرائم حرب يرقى بعضها إلى جرائم ضد الإنسانية.	فقرات الفصل وتفريعاته وتفصيلاته تقود للتسليم بانتهاك الإمارات للقانونين الدولي الإنساني والدولي لحقوق الإنسان.

عدن والجنوب (2016 - 2019):

م	ص	فقرة	النص	الوصف القانوني (التكييف)	وجه الاستدلال
			الجنوبي والحزام الأمني وسلطات حكومة اليمن سيطرتها عليها في عدن ولحج وأبين وشبوة وحضرموت، وكذلك الأجزاء الجنوبية من محافظتي الضالع وتعز. كما ويبرز حوادث انتهاكات حقوق الإنسان التي وقعت سابقا كلما تطلب الأمر ذلك لتوضيح أنماط الانتهاكات.		
10	69	213	في أكتوبر 2015، توصلت دولة الإمارات العربية المتحدة والحكومة اليمنية إلى اتفاق يقضي بتبديل قوات الإمارات العربية المتحدة في اليمن كل ستة أشهر، بشرط أن يعين الرئيس هادي اللواء عيدروس قاسم الزبيدي محافظاً لعدن والشيخ السلفي هاني بن بريك وزيرا للدولة، واللواء شلال علي شائع مديرا لأمن عدن.	• مساس باستقلال الدولة اليمنية وسيادتها.	• أكبر تجلي على وقوع الإكراه المعنوي على رأس الدولة من قبل الإمارات إثبات لـ: - استغلال الإمارات لظروف الحرب واملائها للقرارات. تبعية الرجلين للإمارات وخضوعهما لها. اشتراكهما مع الغير في الجرائم المنسوبة لهما لاحقا تنفيذا لرغبة الإمارات واستجابة لها.

م	ص	فقرة	النص	الوصف القانوني (التكييف)	وجه الاستدلال
11	69	214	في الفترة بين أكتوبر 2015 ويونيو 2019، تم تنظيم ما لا يقل عن 30000 من مقاتلي المقاومة من عدن والضالع وأبين ولحج في قوات الحزام الأمني، التي تم تجهيزها وتدريبها وتمويلها من قبل دولة الإمارات العربية المتحدة، خلال نفس الفترة قامت دولة الإمارات بتأسيس وتجنيد ودعم النخبة الشبوانية في محافظة شبوة والنخبة الحضرمية في النصف الجنوبي/ الساحل من محافظة حضرموت. وكانت الغاية المعلنة لهذه الجماعات المسلحة هي إرساء الأمن في مناطق عملياتها. بحلول نهاية عام 2016، كانت القوات المدعومة من الإمارات قد سيطرت بشكل عام على معظم عدن ولحج وأبين وشبوة وجنوب حضرموت، وتم طرد تنظيم القاعدة والدولة الإسلامية إلى حد كبير.	• إنشاء كيانات مسلحة غير شرعية من قبل الإمارات. • جرائم حرب. • انتهاك للمادة»2» مشتركة • ترتقي إلى جريمة عدوان.	إثبات النص ودلالة عباراته الواضحة «تم تجهيزها وتدريبها وتمويلها من قبل دولة الإمارات» دليل قاطع على التبعية والارتهان.

م	ص	فقرة	النص	الوصف القانوني (التكييف)	وجه الاستدلال
12	69	216	بين فبراير ومايو 2017، قاتلت الإمارات وقوات الحزام الأمني ضد القوات الحكومية للسيطرة على مطار عدن. ونتيجة لذلك في 27 أبريل 2017، أعفى الرئيس هادي وزير الدولة هاني بن بريك والمحافظ عيدروس الزبيدي من منصبيهما. تم اعفاء قادة الحزام الأمني والمقاتلين الذي تجاهلوا أوامر الإمارات العربية المتحدة بمهاجمة القوات الحكومية، وانضم بعضهم إلى القوات الحكومية. وكان بعضهم ضحايا لهجمات انتقامية قام بها الحزام الأمني والجماعات المرتبطة نتيجة لذلك كان هناك عدد من المظاهرات ضد الحكومة للمطالبة باستقلال جنوب اليمن في 11 مايو 2017، أسس هاني بن بريك والزبيدي، مع 10 سياسيين آخرين، المجلس الانتقالي الجنوبي، زاعمين أنه الممثل الشرعي لليمنيين الجنوبيين.	• جريمة عدوان وفقا لنظام روما. • انتهاك للمادة «3» مشتركة من اتفاقيات جنيف. • انتهاك للمادة «2» فقرة «1» من ميثاق الأمم المتحدة..	• إثبات وقوع الجرائم ونسبتها لمرتكبيها. • تظافر الفعل الإجرامي الجنائي مع العمل السياسي «تشكيل المجلس الانتقالي» • تأكيد على سوء النية وتثبيتها.
13	70	219	في أبريل 2019، التقى البرلمان اليمني لأول مرة منذ مارس 2015 في سيئون حضرموت. في يوليو 2019، أعلنت دولة الإمارات سحب معظم قواتها من الجبهات مع الحوثيين، لكنها أعادت تأكيد عزمها على استمرار وجودها في عدن والمحافظات الجنوبية، ودعمها للحزام الأمني وقوات النخبة الشبوانية والحضرمية.	انعدام شرعية تواجد الإمارات في اليمن بعد إعلان انسحابها في يونيو 2019.	عدم شرعية العودة لوقوعها بإرادة منفردة للإمارات دون موافقة السلطة الشرعية والتوثيق الكتابي لذلك.

الانتهاكات المتعلقة بالاعتقال

الانتهاكات المتعلقة بالاعتقال: الاعتقال التعسفي والإخفاء القسري والتعذيب وسوء المعاملة

وجد فريق الخبراء في تقريره لعام 2018 أسبابا معقولة للاعتقاد بأن الإمارات العربية المتحدة والحزام الأمني والنخبة الشبوانية قاموا بين عامي 2016 و2018 بإدارة شبكة من مرافق الاعتقال غير الرسمية بما في ذلك المنشآت المعروفة باسم « بير احمد 1»، « بير احمد 2». ومنشآت في قاعدة البريقة التابعة للتحالف وقاعدة الريان الجوية التابعة للتحالف في محافظة حضرموت. ووجد الفريق كذلك أنه داخل هذه المرافق، حدث اعتقال تعسفي وتعذيب بما في ذلك العنف الجنسي.

وذكر المعتقلون أن العنف والتهديدات المستخدمة تتصاعد وأن التهديد النهائي هو الاغتصاب. عندما لم ينجح الأفراد العسكريون في الإمارات في تحقيق أهدافهم بوسائل أخرى قاموا باغتصاب الضحايا أو الاعتداء عليهم جنسيا

رغم أن الحكومة قد صرحت علانية في بعض الأحيان بأنها تسيطر على المرفق، فقد ذكرت في بعض الأحيان أنها لا تسيطر عليه. وفقا لأدلة موثوقة، من الواضح أن وزارة الداخلية ووزارة الدفاع والقضاء والمدعي العام ليست لهم سيطرة فعلية على الاعتقال والإفراج عنهم في بير احمد2. بدلا من ذلك لا يمكن الافراج إلا من قبل دولة الإمارات.

م	ص	فقرة	النص	الوصف القانوني (التكييف)	وجه الاستدلال
14	70	220	وجد فريق الخبراء في تقريره لعام 2018 أسبابا معقولة للاعتقاد بأن الإمارات العربية المتحدة والحزام الأمني والنخبة الشبوانية قاموا بين عامي 2016 و2018 بإدارة شبكة من مرافق الاعتقال غير الرسمية بما في ذلك المنشآت المعروفة باسم « بير احمد 1»، « بير احمد 2». ومنشآت في قاعدة البريقة التابعة للتحالف وقاعدة الريان الجوية التابعة للتحالف في محافظة حضرموت. ووجد الفريق كذلك أنه داخل هذه المرافق، حدث اعتقال تعسفي وتعذيب بما في ذلك العنف الجنسي.	• جرائم حرب. • جرائم ضد الإنسانية. • انتهاك للقانون الدولي لحقوق الإنسان. • إنشاء سجون سرية غير شرعية وغير رسمية.	طول أمد ارتكاب الجرائم يؤكد: - أنها جرائم مستمرة. - أنها جرائم ممنهجة. - توافر القصد الجنائي الخاص. - « الفعل والنتيجة معا». - كذا تعدد أماكن الجرائم يؤكد كل ما ذكر في الفقرة.
15	72	223	تعمل قاعدة التحالف البريقة كمقر قيادة للتحالف في اليمن، وتسيطر عليها دولة الإمارات. وتقع في منطقة البريقة في محافظة عدن، وقد تم تأسيسها في عام 2015 في بداية تدخل التحالف في النزاع. داخل حدود القاعدة، يدير التحالف مركز اعتقال سري، وقد حقق الفريق في الحالات التي نقل فيها المعتقلون بشكل روتيني مباشرة إلى البريقة، او نقلوا من بير احمد 2، لفترات تتراوح بين بضعة أيام إلى 10 أشهر،	• جرائم حرب ترتقي لتشكل جرائم ضد الإنسانية. • انتهاك للقانون الدولي لحقوق الإنسان. • انتهاك للمادة :3» المشتركة بين اتفاقيات جنيف.،	طول أمد ارتكاب الجرائم يؤكد: - أنها جرائم مستمرة. - أنها جرائم ممنهجة. - توافر القصد الجنائي الخاص. - « الفعل والنتيجة معا». كذا تعدد أماكن الجرائم يؤكد كل ما ذكر في الفقرة.

م	ص	فقرة	النص	الوصف القانوني (التكييف)	وجه الاستدلال
			قبل نقلهم إلى بير احمد2. وبقي المعتقلون في الحبس الانفرادي ونتيجة لذلك لم يتمكن الفريق من تحديد عدد المعتقلين في المرفق. يحتوي الموقع على مبان متعددة بها عدة زنازين قائمة بذاتها وغرف احتجاز واستجواب. في أكثر من 14 حالة منفصلة تم التحقيق فيها بين عام 2017 ومايو 2019، بما في ذلك صبي واحد كان المعتقلون من مقاتلي المقاومة السابقين والجنود الحكوميين، ونشطاء حقوق الانسان يعتقد ان عينة الحالات التي تم التحقيق فيها تمثل نبذة عن الحجم الحقيقي للانتهاكات التي تحدث هناك وخطورتها.		
16	72	224	في البريقة ظل جميع المعتقلين في الحبس الانفرادي. ثم نقلوا إلى غرف محددة، يشار إليها من قبل أفراد عسكريين من الإمارات العربية المتحدة على أنها «غرفة التعذيب» أو «غرفة الأحلام» وتعرض المعتقلون للاستجواب المطول والتعذيب على أيدي أفراد عسكريين من الإمارات على مدار عدة ساعات، وغالباً ما يتكرر ذلك لعدد من الأيام أو الأسابيع أو الأشهر. جميع المعتقلين	- جرائم حرب. - جرائم ضد الإنسانية. - انتهاك للقانون الدولي لحقوق الإنسان. - انتهاك للقانون الدولي الإنساني.	- طول أمد ارتكاب الجرائم يؤكد: - أنها جرائم مستمرة. أنها جرائم ممنهجة. - توافر القصد الجنائي الخاص «الفعل والنتيجة معا». - كذا تعدد أماكن الجرائم يؤكد كل ما ذكر في الفقرة.

م	ص	فقرة	النص	الوصف القانوني (التكييف)	وجه الاستدلال
			كانوا مكبلي الأيدي وعصبت أعينهم أثناء استجوابهم كوسيلة لإحباطهم وتعطيلهم في هذه الاستجوابات، قام أفراد من جيش الإمارات بممارسة التعذيب والتهديدات والعنف الجنسي وقد طبقوا ذلك عن قصد من أجل إذلال المحتجزين ووصمهم بالعار وإكراههم على الاعتراف أو تجنيدهم بالقوة. شمل التعذيب الصعق بالكهرباء والتعليق من السقف لفترات طويلة والضرب المتكرر بالكابلات المعدنية وإزالة أصابع القدم والأظافر، والعري القسري، والاغتصاب، والاعتداء الجنسي.		كشف الفريق هدف الإماراتيين وشركائهم وإن العنف الجنسي إذلال للمحتجزين ووصمهم بالعار وإكراههم على الاعتراف وتجنيدهم بالقوة. - أقام الفريق الأدلة على: -تعذيب لليمنيين على أيدي أفراد من الجيش الإماراتي. -أوردت الفقرة: 1-صور التعذيب ووسائله. 2-كشف المدى الذي وصل إليه انتهاك الإمارات لحقوق الإنسان في اليمن.التعذيب والعنف الجنسي والاغتصاب. 3-جزمت بالقصد للفعل والباعث عليه

م	ص	فقرة	النص	الوصف القانوني (التكييف)	وجه الاستدلال
17	72	225	وثق فريق الخبراء حالات العنف الجنسي في مركز الاعتقال في البريقة بين عامي 2017 و 2019 اغتصاب 6 رجال وصبي واحد بالإضافة إلى حالات اعتداءات جنسية وعري قسري أخرى. في عدد من الحالات، تم اغتصاب الضحايا عدة مرات ارتكب الأفراد العسكريون في الإمارات اغتصابا شفهيا وشرجيا بأشياء وبالعضو الذكري. وشمل ذلك الاغتصاب الجماعي على أيدي أفراد عسكريين متعددين. في جميع الحالات، استخدم العنف الجنسي كأسلوب استجواب وتعذيب. وذكر المعتقلون أن العنف والتهديدات المستخدمة تتصاعد وأن التهديد النهائي هو الاغتصاب. عندما لم ينجح الأفراد العسكريون في الإمارات في تحقيق أهدافهم بوسائل أخرى قاموا باغتصاب الضحايا أو الاعتداء عليهم جنسيا.	جرائم حرب. جرائم ضد الإنسانية. انتهاك للقانون الدولي لحقوق الإنسان. انتهاك للقانون الدولي الإنساني.	دلالة النص وإشاراته وتفصيل الوقائع تظهر وتكشف التوحش لدى الإماراتيين وشركائهم. العنف الجنسي المتكرر «الاغتصاب عدة مرات» تدل على: النية الإجرامية المبيتة. الرغبة في إذلال السجناء والانتقام منهم. توجيه رسائل للمعارضين لوجود الإمارات خارج السجون. أدلة متعددة في فقرة واحدة على: عنف جنسي وثقه الفريق. اغتصاب 6 رجال وصبي واحد وثقه الفريق. اعتداءات جنسية أخرى موثقة. عري قسري. اغتصاب للضحايا عدة مرات. اغتصاب شفهي وشرجي. انتهاكات ممنهجة لحقوق الإنسان اللصيقة بالشخص.

م	ص	فقرة	النص	الوصف القانوني (التكييف)	وجه الاستدلال
					اغتصاب جماعي على أيدي عسكريين إماراتيين. الاغتصاب والاعتداء الجنسي يقعان بعد فشل الإماراتيين في الوصول إلى أهدافهم بوسائل أخرى.
18	73	226	مرفق الاعتقال في بير احمد2 هو ثاني أكبر مركز اعتقال في محافظة عدن بعد سجن المنصورة المركزي. يقع بئر احمد 2 في مديرية البريقة على بعد حوالي 2.5 كم غرب مدينة عدن. شيدت الإمارات بير احمد 2 وبدأ تشغيله في 12 نوفمبر 2017. ونفذت قوات الحزام الأمني وغالبا وحدة مكافحة الإرهاب، جميع عمليات اعتقال المعتقلين المحتجزين في بير احمد 2، والبريقة، ومواقع غير رسمية أخرى في عدن سيتم التطرق لها لاحقا. كما نفذت كتائب أبو العباس المدعومة من الإمارات وقوات النخبة الشبوانية والنخبة الحضرمية توقيف معتقلين في المرفق.	جرائم حرب ترتقي بعضها لتشكل جرائم ضد الإنسانية. انتهاك للقانون الدولي الإنساني. انتهاك للقانون الدولي لحقوق الإنسان. أفعال محظورة بمواد نظام روما. أفعال محظورة بمواد البروتوكول الإضافي.	

م	ص	فقرة	النص	الوصف القانوني (التكييف)	وجه الاستدلال
19	73	228	في بير احمد 2، استمر الحبس الانفرادي وضرب المعتقلين، تعرض للحبس الانفرادي أو النقل إلى البريقة المعتقلين البارزين « المناهضين لدولة الإمارات» بمن فيهم النشطاء وأفراد القوات المسلحة اليمنية. كما ورد في تقرير الفريق لعام 2018، في بير احمد2 في العام 2018، قام أفراد عسكريون من الإمارات بتعرية ما يقارب 200 معتقل ووقوفهم عراة أمام بعضهم البعض ونفذوا عمليات بحث عن الهواتف المحمولة. تعرض العديد من المعتقلين للاغتصاب رقمياً (بالأصابع) واغتصابهم بالعصى والأدوات على أيدي الحراس أثناء عمليات التفتيش هذه. في وقت كتابة هذا التقرير، كانت زيارات مرفق الاحتجاز لا تزال محظورة على العائلات.	جرائم حرب. جرائم ضد الإنسانية.	أثبتت الفقرة: انتهاك الكرامة الإنسانية لليمنيين «جريمة مستمرة». الحبس الانفرادي والنقل إلى البريقة للمعتقلين البارزين المناهضين للإمارات. قيام أفراد عسكريين إماراتيين بتعرية ما يقارب 200 معتقل. الاغتصاب الرقمي بالعصي والأدوات.
20	74	230	رغم أن الحكومة قد صرحت علانية في بعض الأحيان بأنها تسيطر على المرفق، فقد ذكرت في بعض الأحيان أنها لا تسيطر عليه. وفقا لأدلة موثوقة، من الواضح أن وزارة الداخلية ووزارة الدفاع والقضاء والمدعي العام ليست لهم سيطرة فعلية على الاعتقال والإفراج عنهم في بير احمد2. بدلا من ذلك لا يمكن	اشتراك الحكومة في الأفعال الإجرامية عبر ما يعرف بالجريمة السلبية، «الامتناع عن القيام بالواجب»، وعدم حماية مواطنيها. مسؤولية النائب العام عن حماية المجتمع بحكم انها وظيفته الأساسية وواجبه العيني ومبرر وجوده على رأس النيابة «جريمة سلبية».	تناقضات الحكومة بشأن سيطرتها على المرفق. عددت الفقرة: وزارة الداخلية. وزارة الدفاع. المدعي العام. جميعهم ليس لهم سيطرة فعلية على

م	ص	فقرة	النص	الوصف القانوني (التكييف)	وجه الاستدلال
			الموافقة على الافراج إلا من قبل دولة الإمارات العربية المتحدة.		الاعتقال أو الإفراج. تنفيذ الإفراج من قبل الجهات متعلق بموافقة الإمارات.
21	76	233	يقع مركز اعتقال الريان داخل قاعدة الريان الجوية التابعة للإمارات على بعد 30 كم شرق مدينة المكلا التي تقع في النصف الجنوبي من محافظة حضرموت، وهي منطقة بالكامل تحت سيطرة الإمارات العربية المتحدة والنخبة الحضرمية. وأحدث الأدلة الأساسية المتعلقة بالاعتقال التي حصل عليها الفريق يشير إلى أن منشأة الريان لا زالت تعمل في أغسطس 2018. وفي تلك المرحلة كان لا يزال هناك محتجزون، وبعضهم هناك لمدة عام وثمانية أشهر من دون توجيه تهم إليهم. وهناك أيضا تقارير عن معتقلين موجودين وغيرهم ممن اختفوا هناك مؤخرا بحلول نهاية عام 2018 التي لم يستكمل الفريق تحقيقاته في وقت كتابة هذا التقرير.	جرائم ضد الإنسانية. جرائم حرب.	طول أمد الإخفاء. ممارسة الإخفاء لعدد كبير. القطع بسيطرة الإمارات على المكان. أثبتت الفقرة: وجود معتقلين. إخفاء آخرين.

م	ص	فقرة	النص	الوصف القانوني (التكييف)	وجه الاستدلال
22	76	234	يقع سجن المنورة المركزي في مدينة المكلا بمحافظة حضرموت. تم افتتاح المرفق في نوفمبر 2017. محافظ حضرموت ومدير الأمن، يديران كل من النخبة الحضرمية المدعومة من الإمارات وسجن المنورة المركزي. قبل مايو 2018، أفاد شهود بأن قوات الإمارات احتفظت ببعض السيطرة على المنشأة. حقيقة أنه في العام 2019، بقي المحتجزون في المرفق حتى بعد أن أمر المدعي العام بإطلاق سراحهم، وفي بعض الحالات بعد أكثر من عام، تدعم التقارير التي تفيد بأن المفرق لا يخضع لسيطرة الحكومة اليمنية. بالنظر إلى تأثير دولة الإمارات على أولئك الذين يسيطرون على المنشأة، يعتقد الفريق أنها لا تزال تحتفظ ببعض التحكم في المنشأة.	انتهاك للسيادة «جريمة مستمرة». انتهاك للقانون الدولي لحقوق الإنسان.	إهانة القضاء اليمني برفض أوامره. أثبت الفريق بقاء محتجزين رغم أمر المدعي العام.
23	76	235	في أبريل 2019، استمرت النخبة الحضرمية في احتجاز الأفراد بصورة تعسفية، بمن فيهم بعض الصبية لا تتجاوز أعمارهم 16 عاماً والذين يعتقد أنهم معارضون لدولة الإمارات العربية المتحدة. يقال ان هناك ما يقارب 120 محتجزاً بمن فيهم نشطاء	انتهاك للقانون الدولي لحقوق الإنسان. انتهاك للطفولة. جرائم حرب.	أقام الفريق الدليل على: سجن أطفال. سجن المعارضين لسياسات الإمارات. طول أمد السجن من قبل

م	ص	فقرة	النص	الوصف القانوني (التكييف)	وجه الاستدلال
			حقوق الإنسان نقلوا إلى سجن المنورة المركزي من الريان والذين ظلوا محتجزين لمدة تصل إلى ثلاث سنوات دون تهمة أو محاكمة.		من لا صفة له. مرور 3 سنوات على السجن غير القانوني ودون توجيه تهمة أو محاكمة.
24	77	237	تسيطر قوات النخبة الشبوانية على مرافق الاعتقال في معسكر لواء الشهداء في عتق، وفي مخيم الحوطة على بعد 5كم شمال عزان. وقد استخدموا أيضا مواقع مخصصة أخرى للاعتقال، بما في ذلك معسكر سيفين – وان الواقع بالقرب من عزان. معسكر لواء الشهداء هو مقر نخبة شبوة، ومخيم الحوطة هو مقرهم في المناطق الجنوبية الشرقية من شبوة. في جميع الحالات التي حقق فيها الفريق أو أبلغ عنها، أجرت قوات النخبة الشبوانية الاعتقالات، في شبوة يوجد أيضا مرفق اعتقال في قاعدة التحالف بلحاف التي تسيطر عليها الإمارات.	اشتراك الإمارات والنخبة في جرائم الحرب.	أثبتت الفقرة: تعدد مرافق الاعتقال غير القانوني. حددت الجهات المنتهكة بـ النخبة + الامارات. وجود مرفق حجز واعتقال في قاعدة بلحاف التي تسيطر عليها الإمارات.

م	ص	فقرة	النص	الوصف القانوني (التكييف)	وجه الاستدلال
25	77	239	المعتقلون يتم اعتقالهم من قبل النخبة الشبوانية ويتم اقتيادهم إلى هذه المعسكرات حيث يمكثون لمدة تصل إلى أسبوعين قبل أن يتم الإفراج عنهم أو الوفاة في الحجز أو نقلهم إلى قاعدة التحالف في بلحاف أو سجن المكلا المركزي أو مرافق في عدن. اختفى المعتقلون المنقولون لفترات طويلة من الاحتجاز لمدة تتراوح بين عام ونصف وعامين. وفي جميع الحالات، احتجزوا بمعزل عن العالم الخارجي، ودون تهمة رسمية أو إجراءات قانونية. وكان من بين المعتقلين أولئك الذين انتقدوا الإمارات والمجلس الانتقالي علانية، والذين لهم صلات واضحة بقطر، وغيرهم بناء على المظالم المحلية مع النخبة الشبوانية. تعرض المعتقلون للتعذيب داخل معسكرات النخبة الشبوانية وخارجها من خلال الضرب بالكابلات والبنادق، والحرق، وفي حالتين مات المعتقلون بعد تعذيبهم وأصيبوا بجروح خطيرة في الحجز.	جرائم حرب. جرائم ضد الإنسانية «استبعاد ونفي». انتهاك للقواعد الأساسية للقانون الدولي الإنساني. انتهاكات ممنهجة (تعذيب أفضى إلى موت) واذى بدني ومعنوي جسيم.	أكدت الفقرة: مسؤولية النخبة الشبوانية عن الاعتقال. بقاء المعتقلين لمدد طويلة بعضهم حتى الوفاة. عزلهم عن العالم. غياب الإجراءات القانونية. نقد الإمارات أو المجلس الانتقالي من أسباب الاعتقال. تعرضهم للتعذيب. أوردت بعض طرق ووسائل التعذيب.

م	ص	فقرة	النص	الوصف القانوني (التكييف)	وجه الاستدلال
26	80	244	يقع مركز الاعتقال في عصب على بعد 12 كيلو متر شمال مدينة عصب، في مقاطعة داتاكاليا الجنوبية، إقليم البحر الأحمر الجنوبي، إريتريا. يتم التحكم في المنشأة من قبل دولة الإمارات، وهي مجاورة لقاعدتها البحرية. تقع على بعد 2.5كم شرق قاعدة الإمارات الجوية في عصب. في بداية تدخل التحالف في الحرب في مايو 2015، أنشأت الإمارات هذه القواعد علناً في عصب كمواقع تنطلق منها قواتها للتدخل في اليمن. وشملت الأنشطة المعلنة التي تجري في القاعدة تدريب قوات الحزام الأمني.	جرائم حرب.	أثبتت الفقرة: وجود مركز اعتقال خارجي تابع للإمارات. حددت بالضبط مكان وزمان نشأته. شرحت ظروف نشأة المعتقل.
27	80	245	حدد شهود عيان ان الحراس والمحققين في عصب هم عسكريين إماراتيين. كانوا مزيجاً من الإماراتيين وغير العرب الذين يحملون جنسية أو إثنية مجهولة الهوية، وكانوا يرتدون الزي العسكري لدولة الإمارات. في حالات معينة، اختفى المقاتلون المناهضون لدولة الإمارات الذين رفضوا العمل لحساب الحزام الأمني في عصب، ثم قاموا بالإكراه من قبل أفراد الجيش الإماراتي للعمل معهم	جرائم ضد الإنسانية.	أثبتت الفقرة: الجنسية الإماراتية للمحققين والحراس مزيج من الإماراتيين وغير العرب «مجهولين». اكراه الإماراتيين لغيرهم على الاغتيال بالاشتراك معهم. مالا يقل عن 9 معتقلين شوهدوا في

م	ص	فقرة	النص	الوصف القانوني (التكييف)	وجه الاستدلال
			في عمليات الاغتيال. ثم نقلوا مرة أخرى إلى اليمن عن طريق البريقة أو بير احمد1و2. في عام 2018، كان هناك مالا يقل عن 9 معتقلين من الرجال شوهدوا في عصب، ويتألفون من المقاومة السابقة وأعضاء الحزام الأمني ومقاتلي الحوثيين. بناء على أدلة الشهود الموثوقة وتحليل صور الأقمار الصناعية، بدأ المرفق في وقت التقاط صورته وكأنه يضم مالا يقل عن 70 خلية منفصلة يحتجز فيها السجناء.		عصب من: 1- المقاومة السابقة 2-الحزام الأمني 3-مقاتلي الحوثي تتكون الأدلة من: 1- أدلة الشهود الموثوقة. 2-تحليل صور الأقمار الصناعية.
28	81	248	بناء على تحقيقاته، وجد فريق الخبراء أسباباً معقولة للاعتقاد بأن العديد من حالات الاختفاء القسري حدثت في محافظات عدن وشبوة وحضرموت وعصب في إريتريا، بالإضافة إلى ممارسة الاحتجاز التعسفي في جميع المرافق المذكورة. فيما يتعلق بحالات الاختفاء القسري فقد تم استخدام شبكة من المرافق لإخفاء الأفراد الذين يعارضون دولة الإمارات بشكل أساسي، وإبعادهم عن أي إشراف قضائي، وكذلك عن أقربائهم.	جرائم ضد الإنسانية.	خلاصة الفقرة: حالات إخفاء قسري. حددت المحافظات «الضحايا». حددت الإخفاء عبر شبكة من المرافق. إبعاد المخفيين عن: أي إشراف قضائي. أقاربهم. حددت الفقرة: مرافق الاعتقال.

م	ص	فقرة	النص	الوصف القانوني (التكييف)	وجه الاستدلال
			ينطبق هذا الأمر في مرافق الاحتجاز التالية: مرفق احتجاز قاعدة التحالف في البريقة (مرفق سري تسيطر عليه الإمارات العربية المتحدة) مرفق احتجاز الريان (مرفق سري للقاعدة الجوية الإماراتية)، معسكر لواء الشهداء ومخيم الحوطة (الذي تسيطر عليه قوات النخبة الشبوانية المدعومة من الإمارات العربية المتحدة) مرفق اعتقال التين (مرفق سري تسيطر عليه الحكومة اليمنية والقوات المسلحة السعودية)، سجن عصب في ارتيريا (مرفق سري للإمارات).		الجهات المسئولة عنه. سرية المرفق.
29	82	249	مرفق البريقة ويدير الحزام الأمني المدعوم اماراتيا مرفق بير احمد2، والحكومة اليمنية ليس لديها إمكانية الوصول إلى المعتقلين ولا سلطة إطلاق سراحهم. احتجز بعض الأسرى هناك ما بين 4 أشهر وسنتين ونصف. وينطبق الشيء نفسه في مرفق المنورة حيث لم يسمح محافظ حضرموت بالإفراج عن المحتجزين بعد أوامر من المدعي العام، وبالتالي احتجاز الاسرى لمدة تصل إلى 3 سنوات دون توجيه تهم	جريمة حرب ترقى إلى جريمة ضد الإنسانية. انتهاك للقانونين الدوليين. انتهاك للمادة الـ «3»المشتركة. انتهاك قواعد القانون العرفي. انتهاك للتشريع الدستوري المحلي «استقلال السلطة القضائية».	كون الجريمة ممنهجة وإطارها واسع غيّر وصفها القانوني إلى جريمة ضد الإنسانية. كشف رفض المحافظ لأوامر القضاء. كشف أن معارضة المخفيين لدولة الإمارات والمجلس الانتقالي هي السبب لحرمانهم من حريتهم.

م	ص	فقرة	النص	الوصف القانوني (التكييف)	وجه الاستدلال
			رسمية أو القيام بإجراءات قانونية. في مرفق احتجاز التين، وهو مرفق مشترك تديره القوات المسلحة اليمنية والسعودية، احتجز المعتقلون أيضا لفترات طويلة دون إجراءات قانونية. واتهم بعضهم في نهاية المطاف بعد سنتين إلى 3 سنوات وأرسلوا إلى مرفق احتجاز المنورة، وإن اعتقال المسجونين وابقاءهم في مرافق الاحتجاز هذه بسبب معارضتهم المفترضة أو العلنية لدولة الإمارات وللمجلس الانتقالي عنصر آخر يجعل حرمانهم من الحرية تعسفياً.		
30	82	251	بناء على التحقيقات التي أجراها، لدى فريق الخبراء أسباب معقولة للاعتقاد بأن التعذيب وسوء المعاملة قد استخدما في مرافق الاحتجاز في عدن وبالأخص في مركز احتجاز قاعدة التحالف في البريقة التي تسيطر عليه قوات الإمارات، بير احمد2 التي تسيطر عليه قوات الحزام الأمني المدعومة من الإمارات، في مرافق الحزام الأمني غير الرسمية ومرفق اعتقال التين الذي تسيطر عليه الحكومة	جرائم حرب. جرائم ضد الإنسانية.	خلاصة الفصل التعذيب وسوء المعاملة استخدما في مرافق الاحتجاز. أثبت التقرير معاملة قاسية ومهينة حطت من الكرامة الإنسانية للضحايا.

م	ص	فقرة	النص	الوصف القانوني (التكييف)	وجه الاستدلال
			اليمنية والقوات المسلحة السعودية. في جميع هذه المنشآت، استخدم التعذيب أثناء الاستجوابات بشكل أساسي من أجل إرغامهم على الاعتراف. وورد أنه تم استخدام التعذيب في البريقة في سبيل التجنيد.		
31	83	252	من أشكال العنف الجنسي، فضلا عن التعذيب والاعتداء على الكرامة الشخصية. لدى فريق الخبراء أسباب معقولة للاعتقاد بأن العنف الجنسي قد تم استخدامه في مرفق احتجاز قاعدة البريقة الخاضع لسيطرة الإمارات وفي بير احمد2 الخاضع لسيطرة الحزام الأمني المدعوم من الإمارات.	جرائم ضد الإنسانية (العنف الجنسي والإلحاق الأذى البدني والمعنوي الجسيم)	خلاصة: العنف الجنسي استخدم في: البريقة الخاضع لسيطرة الإمارات. بير أحمد الخاضع لسيطرة الحزام الأمني المدعوم من الإمارات.
32	83	253	بناء على ذلك، لدى فريق الخبراء أسباب معقولة للاعتقاد بأن حكومات اليمن والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة قد انتهكت الحق في الحرية والأمن الشخصي، خاصة في حالات الاختفاء القسري والاعتقالات والاحتجازات التعسفية وكذلك التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة بما	جرائم حرب. جرائم ضد الإنسانية: التعذيب-المعاملة القاسية أو اللا إنسانية -الاعتداء على الكرامة الشخصية-الاغتصاب-أشكال العنف الجنسي.	خلاصة حكومات اليمن -السعودية -الإمارات.. انتهكت الحق في الحرية والأمن الشخصي. الأفراد المتورطون في ارتكاب الأفعال المذكورة

م	ص	فقرة	النص	الوصف القانوني (التكييف)	وجه الاستدلال
			في ذلك الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي، بالنظر إلى الصلة بين هذه الانتهاكات والنزاع المسلح غير الدولي في اليمن، ينطبق القانون الدولي الإنساني أيضا. بناء على ذلك ووفقا لتقرير صادر عن سلطة قضائية مختصة، يمكن اعتبار الأفراد المتورطين في ارتكاب الأفعال المذكورة أعلاه أو إصدار الأوامر أو المسئولية عن ارتكابها، مسؤولين عن جرائم الحرب التالية: التعذيب أو المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو الاعتداء على الكرامة الشخصية والاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي.		في الفقرة بإصدار الأوامر أو تنفيذها مسئولون عن الجرائم المثبتة.

يمكن اعتبار الأفراد المتورطين في ارتكاب الأفعال المذكورة أعلاه أو إصدار الأوامر أو المسئولية عن ارتكابها، مسئولين عن جرائم الحرب التالية: التعذيب أو المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو الاعتداء على الكرامة الشخصية والاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي.

القتل التعسفي:

بين أكتوبر 2015 ومايو 2019، تحقق فريق الخبراء بحالات لما لا يقل عن 90 شخصا قتلوا، عن طريق إطلاق نار وانفجارات في مدينة عدن والمحافظات المحيطة

بها. وتتألف عمليات القتل المستهدف البالغ عددها 90 من قادة المقاومة السابقين، وكبار موظفي الحكومة المدنية، والزعماء الدينيين، وأصحاب النفوذ المجتمعي، والذين انتقدوا المجلس الانتقالي والإمارات.

- في 4 ديسمبر 2018، وفي اوج الاغتيالات، نشر فيديو من خلال المصادر المفتوحة يسمى 10 من مرتكبي الجرائم كانوا جزءا من خلية اغتيال داخل الحزام الأمني، ولا سيما وحدة مكافحة الإرهاب. قيل ان مؤلف هذا الفيديو قتل، في عام 2019 اعتقلت السلطات الحكومية ثلاثة من هؤلاء الأفراد للاشتباه في سلسلة من الاغتيالات، بما فيه ذلك واحدة على الأقل من الحالات التي حققت فيها المجموعة. وتعرض المسؤولون الذين يحققون ويلاحقون قضائيا هذه القضايا للتخويف والتهديدات من الإمارات وقوات الحزام الأمني. في فبراير 2019، تم توجيه الاتهام رسمياً إلى هؤلاء الافراد الثلاثة في انتظار المحاكمة.
- في17 يوليو 2019، بالتزامن مع إعلان دولة الإمارات بسحب بعض قواتها من اليمن، أفادت التقارير بأن المدعي العام أصدر وثائق لم يتم التحقق منها تتضمن تفاصيل الاتهامات مرة أخرى للمتهمين الثلاثة. ذكرت هذه الوثائق أن هاني بن بريك كان قد أمر هؤلاء الثلاثة وساعدهم لقتل ما يصل إلى 26 من القادة الدينيين منذ عام 2016، مع الاشتباه في تورط قائد إماراتي.
- في29 ديسمبر 2015 الساعة العاشرة مساء في مكتب الإصلاح في عدن، كريتر، حاولت قوات الإمارات، بما في ذلك مرتزقة أجانب قتل عضو البرلمان الإصلاحي أنصاف علي مايو وذلك من خلال تفجير الجزء الأمامي من المبنى.

لم يكن إنصاف موجودا في المبنى في ذلك الوقت. كان هناك 25 مدنيا من بينهم 10 صحفيين يعملون في وسائل الإعلام الدولية، وموظفو حزب الإصلاح، رغم عدم وجود دليل على أن الانفجار تسبب في وقوع إصابات في صفوف المدنيين إلا أن عددا من المدنيين أصيبوا بالرصاص من قبل هؤلاء المرتزقة.

ما بين 1 و 28 مايو 2019 قتل ثلاثة من أعضاء الحراك الجنوبي الذين عارضوا المجلس الانتقالي في ثلاث عمليات اغتيال منفصلة في عدن. كما تلقى أعضاء الحراك تهديدات واحتجزوا على الأقل حتى يونيو 2019 بسبب تعبيرهم عن مشاعر معادية للانتقالي أو للإمارات.

- في 23 سبتمبر 2018 الساعة 12:30 ظهرا خارج مدارس البنيان، المنصورة، قام 6 من أفراد قوات الحزام الأمني بقتل رمزي محمد الزغير بإطلاق النار عليه، كما أطلقوا النار على أحد المارة الآخرين ثم غادروا في سيارة تويوتا. كان الزغير مديرا لمدارس البيان حيث حل محل فهد اليونسي بعد وفاته. على الرغم من أنه لم يكن عضوا في حزب الإصلاح إلا أنه كان مؤيدا للحكومة. وكان قد انتقد علانية المجلس الانتقالي والإمارات.
- في ديسمبر 2018، نشر فيديو يسمّي 10 من مرتكبي جرائم الاغتيالات، ويشكلون جزءا من خلية اغتيال داخل الحزام الأمني، وقيل إن مؤلف هذا الفيديو قتل، وفي عام 2019 اعتقلت السلطات الحكومية ثلاثة من هؤلاء الأفراد للاشتباه في سلسلة من الاغتيالات، بما فيه ذلك واحدة على الأقل من الحالات التي حققت فيها المجموعة. وتعرض المسؤولون الذين يحققون ويلاحقون قضائيا هذه القضايا للتخويف والتهديدات من الإمارات وقوات الحزام الأمني. وفي فبراير 2019، تم توجيه الاتهام رسمياً إلى هؤلاء الافراد الثلاثة.
- في 17 يوليو 2019، أفادت التقارير بأن المدعي العام أصدر وثائق تؤكد أن هاني بن بريك كان قد أمر هؤلاء الثلاثة، وساعدهم لقتل ما يصل إلى 26 من القادة الدينيين منذ عام 2016، مع الاشتباه في تورط قائد إماراتي.

م	ص	فقرة	النص	الوصف القانوني (التكييف)	وجه الاستدلال
33	83	254	بين أكتوبر 2015 ومايو 2019، تحقق فريق الخبراء بحالات لما لا يقل عن 90 شخصا قتلوا، حسبما ذكر عن طريق إطلاق نار وانفجارات في مدينة عدن والمحافظات المحيطة بها. وتتألف عمليات القتل المستهدف البالغ عددها 90 من قادة المقاومة السابقين، وكبار موظفي الحكومة المدنية، والزعماء الدينيين، وأصحاب النفوذ المجتمعي، والذين انتقدوا المجلس الانتقالي الجنوبي والإمارات العربية المتحدة. من بين هذه الحالات، وقعت 86 حالة في الفترة ما بين 6 أكتوبر 2015 و 23 أكتوبر 2018، وكان الأخير هو تاريخ آخر استهداف لزعيم ديني وثقة الفريق، منذ أكتوبر 2018، كان هناك انخفاض ملحوظ في عمليات القتل المستهدف المبلغ عنها، ومع ذلك، بدأت التقارير تظهر مرة أخرى ابتداءً من مايو 2019 حول عمليات القتل المستهدفة لأعضاء الحراك الجنوبي المعارضين للمجلس الانتقالي الجنوبي والإمارات. لم يكمل الفريق التحقيق في عمليات القتل المستهدف التي زادت مؤخرا وقت كتابة هذا التقرير.	جرائم قتل عمدية خارج نطاق القانون ويمكن أن تصنّف جريمة إبادة جماعية. جريمة إبادة جماعية نفذتها السلطات الإماراتية والمجلس الانتقالي.	أثبت الفريق استهداف: قادة المقاومة السابقين. كبار موظفي الحكومة. أصحاب النفوذ المجتمعي. الذين انتقدوا الإمارات والمجلس الانتقالي. أثبت التقرير عمليات استهداف ممنهجة ومنظمة لشرائح مجتمعية وطيف سياسي واسع بسبب التمييز. في تزامن انشاء الانتقالي وتحديه العلني للحكومة دليل على: التبعية المطلقة لمنشئيه ومموليه «الإمارات».

م	ص	فقرة	النص	الوصف القانوني (التكييف)	وجه الاستدلال
35	85	261	**تحليل:** توجد عوامل شائعة تدعم هذه الحالات العشرين التي تشمل قادة دينيين، إلى جانب الحالات الثماني السابقة في عام 2016، وحالة مقتل زعيم ملحد في عام 2017، وتسع من الحالات العشر التي حقق فيها الفريق أولا كان كل هؤلاء الضحايا مؤثرين رئيسيين في مجتمعهم، قادرين على تحفيز الناس وقيادة الرأي العام. ثانيا، انهم ينتقدوا علنا أو لا يتفقوا مع الإمارات العربية المتحدة والمجلس الانتقالي الجنوبي و / أو الحزام الأمني، وكانوا معروفين على هذا النحو من خلال انتماءاتهم أو من خلال تصريحات عامة وقبل وفاتهم.	جريمة إبادة جماعية نفذتها سلطات الإمارات والمجلس الانتقالي بطريقة منظمة ومنهجية ضد جماعات تخالفهم الرأي السياسي والديني.	في تحليل التقرير وتفسيره لحالات الاغتيال تعضيد وتقوية للأدلة السابقة التي تحمل الإمارات مسئولية تلك التصفيات رغم الاختلاف البين لتوجهات الضحايا الفكرية والسياسية لكن رفضهم لسياسات الإمارات والمجلس الانتقالي جعلهم هدفا للتصفية.
36	86	263	من بين 28 حالة اغتيال لزعماء دينيين، قتل 16 في حي المنصورة في عدن، كل هؤلاء الضحايا كانوا معروفين باسم السلفيين أو أعضاء أو مؤيدي الإصلاح، قتل غالبية الثمانية والعشرين في إطلاق نار من قبل الجناة باستخدام المركبات. وقد أخفى الجناة هويتهم وفي بعض الحالات استخدموا الأسلحة الصامتة، جميع الحالات الـ28 المبلغ عنها	أعداد الضحايا وطريقة القتل وكونه قتلا خارج القانون وتكراره. ومنهجيته تدفع لتصنيف تلك الجرائم تصنيفا جديدا وإعطائها التكييف الأنسب وهو «جرائم إبادة جماعية».	ركزت الفقرة على: مكان وقوع التصفيات وطريقة التنفيذ. الجهات المسئولة عن الأماكن. انتماء المتهمين لـ: الحزام الأمني التابع للإمارات. قوات الإمارات.

م	ص	فقرة	النص	الوصف القانوني (التكييف)	وجه الاستدلال
			وجميع الحالات العشر التي تم التحقيق فيها وقعت في إقليم يسيطر عليه الحزام الأمني في خمس من أصل 10 حالات التي تم التحقيق فيها، تم التعرف على الجناة الأفراد من قبل الشهود كجزء من الحزام الأمني وفي حالة واحدة من قوات الإمارات. في 4 حالات أخرى، وقع الاغتيال جزئيا أو كلياً في محيط أو بالقرب من موقع الحزام الأمني.		كل تلك المعطيات تعضد وتقوي إسناد الجرائم ونسبتها للإمارات وتحملها مسئوليتها.
37	36	264	في ثلاث مناسبات خلال الفترة 2017-2018، اقترب ضباط الإمارات العربية المتحدة من المحتجزين في مرفق قاعدة البريقة للتحالف ممن كانوا من الحزام الأمني السابق أو مقاتلي المقاومة وطلبوا منهم أن يصبحوا قتلة، عندما رفضوا القيام بذلك، حاول موظفو الإمارات العربية المتحدة اكراههم بالاعتقال المطول والتعذيب، بما في ذلك العنف الجنسي.	جرائم حرب. جرائم ضد الإنسانية. إكراه مادي ومعنوي على القتل.	دللت الفقرة على: استقطاب المحتجزين من قبل الإمارات عبر ضباطها وتوريطهم في جرائم الاغتيالات، كما حددت وسائل الإكراه.

م	ص	فقرة	النص	الوصف القانوني (التكييف)	وجه الاستدلال
38	86	265	يتزامن وقف اغتيال الزعماء الدينيين في 23 أكتوبر 2018 والانخفاض الملحوظ في الاغتيالات في عدن من ذلك الحين وحتى مايو 2019 مع سيطرة دولة الإمارات العربية المتحدة والمجلس الانتقالي الجنوبي والحزام الأمني بشكل متزايد في الجنوب، ومع ذلك قيل إن ما بين 1 و 28 مايو 2019 قتل ثلاثة من أعضاء الحراك الجنوبي الذين عارضوا المجلس الانتقالي في ثلاث عمليات اغتيال منفصلة في عدن. كما تلقى أعضاء الحراك تهديدات واحتجزوا على الأقل حتى يونيو 2019 بسبب تعبيرهم عن مشاعر معادية للانتقالي أو للإمارات.	جرائم حرب ترتقي إلى جرائم ضد الإنسانية.	
39	87	266	من خلال بث تلفزيوني في سبتمبر 2018 ومن خلال التصريحات العامة في نوفمبر 2018، هاني بن بريك صرح بأن أعضاء حزب الإصلاح الذين تم اغتيالهم قتلوا على أيدي أعضاء الإصلاح الاخرين بعد أن بدأوا يدعمون الانفصالية الجنوبية. في ديسمبر 2018، صرح هاني بن بريك خلال مقابلة مع صحفي أن الإمارات كانت تدعم «القتال» ضد الإصلاح.	جرائم حرب ترتقي إلى جرائم ضد الإنسانية أو جرائم إبادة لأنها تستهدف طائفة كبيرة من الناس ولأسباب دينية وسياسية. تحريض على الكراهية والقتل.	وثق الفريق ودلل أن: الإمارات تدعم القتال وعلى لسان أهم رموزها ووكلائها وتستهدف حزب الإصلاح. في نفس السياق اعترف بتفاخر نائب رئيس أركان الإمارات في خطاب له في العام 2020 انه استهدف الإصلاح.

م	ص	فقرة	النص	الوصف القانوني (التكييف)	وجه الاستدلال
40	87	267	في 4 ديسمبر 2018، وفي أوج الاغتيالات، نشر فيديو من خلال المصادر المفتوحة يسمى 10 من مرتكبي الجرائم كانوا جزءا من خلية اغتيال داخل الحزام الأمني، ولا سيما وحدة مكافحة الإرهاب. قيل إن مؤلف هذا الفيديو قتل، في عام 2019 اعتقلت السلطات الحكومية ثلاثة من هؤلاء الأفراد للاشتباه في سلسلة من الاغتيالات، بما في ذلك واحدة على الأقل من الحالات التي حققت فيها المجموعة. وتعرض المسؤولون الذين يحققون ويلاحقون قضائيا هذه القضايا للتخويف والتهديدات من الإمارات وقوات الحزام الأمني. في فبراير 2019، تم توجيه الاتهام رسمياً إلى هؤلاء الأفراد الثلاثة في انتظار المحاكمة.	جرائم حرب ترتقي إلى مستوى جرائم ضد الإنسانية.	أوردت الفقرة: معلومة قتل المسئول عن الفيديو. تهديد المحققين وتخويفهم من الإمارات وقوات الحزام الأمني. وبذلك تتعزز الأدلة على مسئولية الإمارات.
41	87	268	في 17 يوليو 2019، بالتزامن مع إعلان دولة الإمارات بسحب بعض قواتها من اليمن، أفادت التقارير بأن المدعي العام أصدر وثائق لم يتم التحقق منها تتضمن تفاصيل الاتهامات مرة أخرى للمتهمين الثلاثة. ذكرت هذه الوثائق أن هاني بن بريك كان قد أمر هؤلاء الثلاثة	اشتراك في جرائم قتل خارج القانون «تحريض ومساعدة». جريمة ضد الإنسانية.	

م	ص	فقرة	النص	الوصف القانوني (التكييف)	وجه الاستدلال
			وساعدهم لقتل ما يصل إلى 26 من القادة الدينيين منذ عام 2016، مع الاشتباه في تورط قائد إماراتي.		
42	87	270	في 29 ديسمبر 2015 الساعة 22:00 في مكتب الإصلاح في عدن، كريتر، حاولت قوات الإمارات، بما في ذلك مرتزقة أجانب قتل عضو البرلمان الإصلاحي إنصاف علي مايو وذلك من خلال تفجير الجزء الأمامي من المبنى. لم يكن انصاف موجودا في المبنى في ذلك الوقت. كان هناك 25 مدنيا من بينهم 10 صحفيين يعملون في وسائل الإعلام الدولية، وموظفو حزب الإصلاح، رغم عدم وجود دليل على أن الانفجار تسبب في وقوع إصابات في صفوف المدنيين إلا أن عددا من المدنيين أصيبوا بالرصاص من قبل هؤلاء المرتزقة.	جريمة حرب.. ارتقت إلى جريمة ضد الإنسانية.	استهداف مقر حزب يكتظ بأنصاره عادة. نطاق الجريمة واسع. مكانها: «أشهر وأقدم أحياء عدن وأكثرها ازدحاما». شهادة موقع بازفيد قد أوردت اعتراف للمرتزقة بدور الإمارات في تحريضهم وتمويلهم وتكليفهم بالجريمة.
43	88	272	كان الموقع تحت سيطرة الحزام الأمني. كان محاط بثلاث نقاط تفتيش دائمة، تقع على بعد 50 إلى 400 متر. وصلت قوات ومرتزقة دولة الإمارات العربية المتحدة إلى المنطقة عبر نقطة تفتيش للحزام الأمني على بعد 300	جريمة حرب ارتقت إلى جريمة ضد الإنسانية.	دقة الوصف للمكان ولغة القطع واليقين التي كتبت بها الفقرة وغزارة المعلومة وتتابعها تنبئ جميعها أن:

م	ص	فقرة	النص	الوصف القانوني (التكييف)	وجه الاستدلال
			متر، وغادرت المنطقة عبر نقطة تفتيش أخرى على بعد 150 متر. في الهجمات اللاحقة، احتلت قوات الحزام الأمني المبنى ومنذ أكتوبر 2017، أصبح مركز الحزام الأمني. تم تعيين المرتزقة، ودفع رواتبهم وتجهيزهم، وتزويدهم بالمعلومات الاستخبارية من قبل أفراد دولة الإمارات العربية المتحدة، ثم كلفوا بقتل عدد من الأهداف من الإصلاح. لقد تم منحهم رتب عسكرية وزي عسكري إماراتي، وكانوا جزءا من الهيكل القيادي التابع لوزارة الدفاع لدولة الإمارات العربية المتحدة. لقد رافقتهم قوات إماراتية ليتمكنوا من الوصول إلى المناطق في عدن أثناء عملياتهم.		نسبة الفعل يقينية وقطعية. أن يد الفريق ممتلئة وملفه مكتظ بالوثائق.
44	90	276	في 23 سبتمبر 2018 الساعة 12:30 ظهرا خارج مدارس البنيان، المنصورة، قام 6 من أفراد قوات الحزام الأمني بقتل رمزي محمد الزغير بإطلاق النار عليه 18 مرة في جميع أنحاء جسده ببنادق AK-47. كما أطلقوا النار على أحد المارة الآخرين ثم غادروا في سيارة تويوتا. كان الزغير مديرا لمدارس البيان حيث	جريمة حرب ارتقت بها منهجيتها ونطاقها الواسع إلى الجرائم ضد الإنسانية.	

م	ص	فقرة	النص	الوصف القانوني (التكييف)	وجه الاستدلال
			حل محل فهد اليونسي بعد وفاته. على الرغم من أنه لم يكن عضوا في حزب الإصلاح إلا أنه كان مؤيدا للحكومة. وكان قد انتقد علانية المجلس الانتقالي والإمارات العربية المتحدة في عدن.		
45	91	284	وجد فريق الخبراء اسباباً معقولة للاعتقاد بأن دولة الإمارات العربية المتحدة وقوات الحزام الأمني التابعة لها مسؤولة عن الاغتيالات العشرة التي حقق فيها والتي ترقى إلى انتهاك لقانون حقوق الإنسان في الحرمان التعسفي من الحياة. في الحالات التي تم فيها تحديد قوات الحزام الأمني كمرتكبة لهذه الجرائم، ضمن صفة المسؤولية عن إنفاذ القانون، فإن عمليات القتل هذه ترقى إلى الإعدام خارج نطاق القضاء. نظرا لارتباطها بالنزاع المسلح وارتكابها من قبل أطراف هذا النزاع فإن عمليات القتل غير القانونية هذه ترقى أيضا إلى القتل بموجب القانون الدولي الإنساني مما قد يؤدي إلى المسئولية الجنائية الفردية عن جريمة الحرب المتمثلة في جريمة قتل المسؤولين عن ارتكاب الجريمة والأمر، المساعدة والتحريض أو	جريمة حرب ارتقت بها منهجيتها ونطاقها الواسع إلى الجرائم ضد الإنسانية.	

م	ص	فقرة	النص	الوصف القانوني (التكييف)	وجه الاستدلال
			المساهمة في ارتكاب عمليات القتل، وكذلك لأي فرد يتحمل مسؤولية القيادة. كما أن الحكومة اليمنية ملزمة باحترام وحماية وإعمال حقوق الإنسان.		

فرض القيود على الحرية:

م	ص	فقرة	النص	الوصف القانوني (التكييف)	وجه الاستدلال
46	92	285	بالإضافة إلى عمليات الاعتقال والقتل المفصلة أعلاه، ارتكبت الإمارات العربية المتحدة وقوات الحزام الأمني انتهاكات أخرى استهدفت الآراء المخالفة، على ما يبدوا من أجل تعزيز سلطتهم في الجنوب، على حساب الحكومة، الإصلاح وغيرها من المعارضة. في تقريره لعام 2018 وجد فريق الخبراء أنه في الفترة من 2017 إلى أيار / مايو 2018، كانت هناك سلسلة من الاعتقالات والتهديدات والاعتداءات والعوائق ضد الصحفيين ونشطاء حقوق الإنسان والصحف الذين انتقدوا دولة الإمارات العربية المتحدة أو المجلس الانتقالي الجنوبي أو الحزام الأمني أو تم اعتبارهم مؤيدين للإصلاح، وشمل ذلك استهداف الناشطات والمتظاهرات.	جرائم وانتهاكات لحرية التعبير. جرائم حجز حريات. جرائم اعتقال تعسفي. جرائم إلحاق الأذى البدني والمعنوي الجسيم. «تشكل منفردة ومجتمعة جرائم حرب». تقويض للحقوق والحريات بموجب القاعدة «34» من القانون الدولي العرفي.	أوضح الفريق ارتكاب الإمارات والحزام الأمني الانتهاكات وفصلها في الفقرة. الجهات المستهدفة: الصحفيين. نشطاء حقوق الإنسان. سائر المنتقدين للإمارات والحزام الأمني. حدد زمان الانتهاكات.

م	ص	فقرة	النص	الوصف القانوني (التكييف)	وجه الاستدلال
47	92	286	من العام 2016 إلى أوائل العام 2018، في نفس الوقت مع رحيل قطر عن التحالف في عام 2017، هددت قوات الحزام الأمني وأجرت مراقبة على موظفي وكالة الأنباء القطرية الدولية (الجزيرة). في أوائل عام 2018، أفادت التقارير أن الإمارات العربية المتحدة أجبرت الحكومة على حرمان الجزيرة من الإذن للعمل في اليمن. بالإضافة إلى ذلك، خلال عام 2018 واستمرت حتى عام 2019، استخدمت قوات الإمارات العربية المتحدة وقوات الحزام الأمني تهديدات وتخويف لمنع الصحفيين الآخرين في عدن الذين كان الكثير منهم ينتقد ممارسات احتجاز الإمارات العربية المتحدة والحزام الأمني، من تغطية القتال في الحديدة عن طريق تقييد وصول الصحفيين إلى المناطق الخاضعة لسيطرتهم.	جريمة حرب. مساس بالسيادة اليمنية وتدخل بالقرار اليمني والانتقاص منه.	الاعتداء على وسائل الإعلام ومنعها من أداء وظيفتها والتضييق عليها ومقراتها ووسائل عملها. جميعها أعيان مدنية محترمة ومصانة في أوقات الحرب والسلم.

م	ص	فقرة	النص	الوصف القانوني (التكييف)	وجه الاستدلال
48	92	287	في الفترة ما بين مايو 2018 ويونيو 2019، تعرض 7 نشطاء وصحفيون قاموا بتوثيق انتهاكات الاحتجاز من قبل الإمارات ونشرها، او انتقدوا علانية دولة الإمارات والمجلس الانتقالي، للاعتقال التعسفي وفي بعض الحالات تعرضوا للتعذيب. في 10 يونيو 2019، تم اعتقال سالم عوض الربيزي، وهو عضو في الدائرة السياسية للحراك الجنوبي، على يد النخبة الشبوانية في عتق. في الليلة التي سبقت نشره علنا صورة كاريكاتورية للشيخ محمد بن زايد، بجانب صورة لقيادة المجلس الانتقالي، كتبت عليها «نحن عبيدك». نقل الربيزي إلى قاعدة بلحاف التابعة للتحالف حيث بقي مختفيا، وقت كتابة هذا التقرير، ويقال إنه تعرض للتعذيب والاذى الشديد.	جرائم ضد الإنسانية «كالتعذيب» البدني الجسيم جرائم حرب ارتقت إلى الجرائم ضد الإنسانية.	أثبتت الفقرة: احتجاز حرية الإعلاميين. تعرضهم للتعذيب.
49	93	288	ونتيجة لما ورد أعلاه حدث «أثر سلبي» بشكل ملحوظ خلال عام 2018 وحتى يونيو 2019. ترك معظم الصحفيون المستقلون عدن والمناطق الجنوبية وانتقلوا إلى الخارج، وخضع أولئك الباقون إلى الرقابة الذاتية، والامتناع عن انتقاد المجلس	جرائم اعتداء على النظام السياسي لليمن القائم على التعددية السياسية واحترام الحريات العامة. الاعتداء على الحق في الحياة والأمان وحرية التعبير.	كشف الفريق في الفقرة: الوضع السيئ للحريات العامة. النتائج السلبية لمناخ الاستبداد كـ: 1- مغادرة السياسيين.

م	ص	فقرة	النص	الوصف القانوني (التكييف)	وجه الاستدلال
			الانتقالي، والإمارات والحزام الأمني خوفا من الانتقام. غادر قادة الإصلاح اليمن لتجنب التعرض للقتل، وكما ورد أعلاه فقد تم استبدال الأئمة بهؤلاء الأكثر امتثالا للمجلس الانتقالي الجنوبي. وقد ملأ المجلس الانتقالي هذه الفجوة بتطوير وجوده الإعلامي الخاص. واستمر توثيق الانتهاكات الأخرى المزعومة لحرية التعبير حتى يونيو 2019 والتي لم يكتمل فيها تحقيقات الفريق بحلول وقت كتابة هذا التقرير.		2-مغادرة الصحفيين. 3-خضوع من بقي للرقابة «البوليسية».
العنف الجنسي المرتبط بالنزاع:					
50	96	299	لدى فريق الخبراء أسباب معقولة للاعتقاد بأن أفراد اللواء المدرع 35 وقوات الحزام الأمني ارتكبوا الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي، والتي قد يتحمل الأفراد مسؤولية جرائم الحرب المتعلقة بالاغتصاب وأشكال أخرى من أشكال العنف الجنسي وكذلك التعذيب والاعتداء على الكرامة الشخصية، بالإضافة إلى ذلك يمكن أن يكونوا مسؤولين عن جريمة الحرب المتمثلة في أخذ	جرائم حرب. جرائم ضد الإنسانية. انتهاك للقانون الدولي الإنساني. انتهاك للقانون الدولي لحقوق الإنسان. خرقا للمادة»3» المشتركة من اتفاقيات جنيف. خرقا للمادة «93» من القانون الدولي العرفي.	أثبتت الفقرة: تورط طرف جديد في الانتهاكات «لواء 35». عدد التهم المنسوبة لأفراد منه. حمل الحكومة اليمنية والإماراتيين جزء من المسئولية وبقدر سيطرتها الفعلية.

م	ص	فقرة	النص	الوصف القانوني (التكييف)	وجه الاستدلال
			الرهائن. إن الحكومة اليمنية والإمارات العربية المتحدة، بقدر ما هي مسيطرة على القوات و/ أو المنشآت، ملزمة أيضا باحترام حقوق الانسان وحمايتها والوفاء بها. حقوق السكان وبالتالي اتخاذ إجراءات إيجابية لحماية السكان من العنف الجنسي، وغيرها من الأعمال التي تنتهك حقهم في الحرية والأمن الشخصي.		
معركة الحديدة (2018-2019):					
51	174	498	في عام 2018. شهدت محافظة الحديدة التي تعد إحدى أكثر المناطق حرماناً في اليمن، عمليات قتال شديدة تسببت بإصابات عديدة في صفوف المدنيين فضلا عن اضرار جسيمة وتدهور في الوضع الإنساني خلال الهجوم الذي شنته القوات المسلحة اليمنية إلى جانب الجماعات المسلحة التي تدعمها الإمارات العربية المتحدة بهدف استعادة السيطرة على مدينة الحديدة العاصمة.	جرائم حرب.	

الانتهاكات المتعلقة بالأعمال العدائية:

القصف من جانب القوات المسلحة اليمنية والجماعات المسلحة المدعومة من الإمارات العربية المتحدة

م	ص	فقرة	النص	الوصف القانوني (التكييف)	وجه الاستدلال
52	174	499	ابتداء من يناير 2018، تقدمت القوات المسلحة اليمنية والجماعات المسلحة التابعة لها والمدعومة من الإمارات العربية المتحدة عبر محافظة تعز من الجنوب باتجاه مدينة الحديدة وقطعت خطوط الإمداد الحوثية بين مدينتي تعز والحديدة. ووصلت إلى ضواحي مدينة الحديدة بحلول يونيو 2018، وبحجة أن الحوثيين يقومون بتهريب الأسلحة عبر ميناء الحديدة بدأ التحالف «عملية النسر الذهبي» التي كان الهدف المعلن منها طرد الحوثيين من المدينة الساحلية. واستمر القتال في جميع أنحاء المحافظة طوال النصف الثاني من عام 2018.		
53	189	545	في مديرية الدريهمي، تكثف الهجوم الذي شنته القوات المسلحة اليمنية والجماعات المسلحة التابعة لها والمدعومة من الإمارات العربية المتحدة على المنطقة باتجاه مواقع	جرائم حرب.	

م	ص	فقرة	النص	الوصف القانوني (التكييف)	وجه الاستدلال
			الحوثيين في الشرق. وذكر شهود أن قدراً كبيراً من القصف أتى من الغرب، حيث تواجدت القوات المسلحة اليمنية والجماعات المسلحة التابعة لها المدعومة من دولة الإمارات العربية المتحدة، في منطقة تسمى النخيلة، بينما قصفت الغارات الجوية الشوارع والسيارات. في حوالي الساعة الثانية عشرة والنصف ظهراً أصابت قذيفة قادمة من الغرب منزلا في الجانب الشرقي من القرية. كانت عائلة مختبئة في نفس الغرفة لساعات. دخل المقذوف من أحد الجدران وخرج من آخر، تاركا ثقوباً في الجدران والركام خلفه وتسبب في انهيار جزء من السقف. أسفر الهجوم عن إصابة صاحب المنزل ووالدته وزوجته وأبنائه الثلاثة، بما في ذلك طفل عمره 10 أيام وطفل عمره 9 أشهر. لم تتمكن الأسرة من الفرار في يوم الهجوم بسبب استمرار القتال، ولا يزال جميع أفراد الأسرة النازحون حالياً يعانون من إصاباتهم، بينهم طفل يعاني من مشاكل في التنفس، ويعاني البالغون من مشاكل صحية بسبب عدم القدرة على دفع تكاليف الرعاية الطبية المطلوبة.		

م	ص	فقرة	النص	الوصف القانوني (التكييف)	وجه الاستدلال
54	189	546	بناءً على الأدلة المتوفرة، لدى فريق الخبراء أسباب معقولة للاعتقاد بأن القذائف التي أطلقت في هذا الحادث أطلقتها القوات المسلحة اليمنية والجماعات المسلحة التابعة لها والمدعومة من الإمارات. كان المنزل في منطقة مأهولة بالسكان المدنيين ويبدو أن القصف نفذ خلال قتال عنيف بين القوتين اللتين كانتا تطلقان النار على بعضهما البعض من الجانبين المقابلين للقرية. حسب المعلومات المتوفرة، يبدو أن القذيفة التي أصابت المنزل هي واحدة بين قذائف كثيرة سقطت على القرية في ذلك اليوم. وبالنظر إلى الاتجاه الذي جاءت منه القذيفة وموقع أطراف النزاع، وجد فريق الخبراء اسباباً معقولة للاعتقاد بأن القذيفة التي ضربت المنزل وتسببت في وقوع إصابات أطلقها أفراد يقاتلون لصالح القوات المسلحة اليمنية والجماعات المسلحة المدعومة من الإمارات. وأظهر استخدام هذه الأسلحة خلال معركة في منطقة مأهولة بالسكان المدنيين فشلاً في مراعاة حياة المدنيين وسلامتهم.	جرائم حرب.	غياب مبدأ التمييز وخلو تفكير الإمارات وبعض قيادات الجيش اليمني الخاضعين لها من الاهتمام به. انتهاك الطرفين لمبدأ أخذ الاحتياطات اللازمة.

م	ص	فقرة	النص	الوصف القانوني (التكييف)	وجه الاستدلال
55	189	547	في ظهر أحد أيام أغسطس 2018، في مديرية الدريهمي، أصابت قذائف الهاون منزلين مدنيين، مما أسفر عن مقتل 6 مدنيين، بينهم 3 ذكور بالغين و 3 أطفال (صبيان وفتاة واحدة) وإصابة 3 مدنيين، رجل وفتاتين. ينتمي جميع الضحايا إلى العائلة نفسها. في وقت وقوع الحادث، كانت القوات الموالية للحكومة تنفذ هجوماً على المدينة من الجانب الغربي. كانت المنازل المتضررة الواقعة في الجانب الجنوبي الغربي من المدينة في وسط تبادل إطلاق النار. ولاحظ شهود قناصة حوثيين بالقرب من المنزل. وذكر بعض الشهود أن القذائف جاءت من الغرب حيث تمركزت القوات المسلحة اليمنية والجماعات المسلحة التابعة لها والمدعومة من الإمارات. نزحت العائلات بعد الهجوم، وتم نقل الفتاتين المصابتين إلى مستشفيات خارج المدينة.	جرائم حرب	
56	190	549	في العام 2018، سقطت قذيفة بجانب مدرسة ومسجد في مدينة الحديدة. كانت ثلاث فتيات يمشين في المنطقة، وجميعهن قتلن على الفور وجرح رجلان	جريمة حرب اشترك فيها وبالتالي يسأل عنها: -الإمارات -الحكومة اليمنية. -إنتهاكهما لمبدأ أخذ الاحتياطات اللازمة.	

م	ص	فقرة	النص	الوصف القانوني (التكييف)	وجه الاستدلال
			بالغان. ولم يكن القتال دائراً في وقت وقوع الحادث، والمنطقة التي وقعت فيها منطقة مدنية مكتظة بالسكان. أصيب اثنان من الذكور البالغين. وجاءت القذيفة من الجنوب حيث تمركزت القوات المسلحة اليمنية والجماعات المسلحة التابعة لها والمدعومة من الإمارات. ولم يتمكن فريق الخبراء من تحديد أي هدف عسكري واضح في المنطقة، إلا أن القذيفة سقطت في منطقة سكنية تضم العديد من المنازل والمباني المدنية. وإن موقع الهجوم وتوقيته يثيران مخاوف خطيرة بشأن الاحتياطات المتخذة لحماية المدنيين، حيث من البديهي وجود مدنيين في الشوارع وقت وقوع الحادث.		
57	190	551	حقق فريق الخبراء في ثلاث حالات مذكورة سابقاً وجد فيها أسبابا معقولة للاعتقاد بأن القوات المسلحة اليمنية والجماعات المسلحة التابعة لها والمدعومة من الإمارات قد أطلقت قذائف قتلت وجرحت رجالا ونساء واطفالا مدنيين، وألحقت أضراراً بالممتلكات المدنية ووقع حادث قصف في سياق قتال	جريمة حرب اشترك فيها وبالتالي يسأل عنها: -الإمارات -الحكومة اليمنية. -انتهاك مبدأي التمييز والاحتياط في الهجوم.	

م	ص	فقرة	النص	الوصف القانوني (التكييف)	وجه الاستدلال
			عنيف ومباشر، حيث كانت القوات تنفذ هجوما للتقدم. ويثير هذان الحادثان مخاوف نتيجة قيام القوات المسلحة اليمنية والجماعات المسلحة التابعة لها والمدعومة من الإمارات باستخدام الأسلحة بطريقة عشوائية في المناطق المكتظة بالسكان للتمكن من التقدم فيما تؤمن الغطاء للقوات. وقع الحادث الثالث عندما لم يكن القتال دائراً. في هذه الحالة، أصابت القذائف منطقة مدنية مكتظة بالسكان كانت هادئة نسبياً وقت الهجوم. بالإضافة إلى استخدام الأسلحة العشوائية في المناطق المدنية، في انتهاك لمبدأ التمييز، وتزداد المخاوف بشأن توقيت الهجوم مع التساؤل إذا اتخذت جميع الاحتياطات الممكنة لحماية السكان المدنيين من أثر الهجمات.		
58	191	552	في الحالات المفصلة أعلاه وجد فريق الخبراء اسباباً معقولة للاعتقاد بأن القوات المسلحة اليمنية والجماعات المسلحة التابعة لها والمدعومة من الإمارات كانت مسؤولة عن القصف العشوائي، منتهكة بذلك مبدأ التمييز، وفشلت في اتخاذ	جريمة حرب اشترك فيها وبالتالي يسأل عنها: -الإمارات -الحكومة اليمنية. -انتهاك مبدأي التمييز والاحتياط في الهجوم.	

القصف من جانب جناة غير محددين، 2 أغسطس 2018، مديرية الحوك، الحديدة:

م	ص	فقرة	النص	الوصف القانوني (التكييف)	وجه الاستدلال
			جميع الاحتياطات الضرورية والممكنة لحماية المدنيين. وقد تؤدي هذه الأعمال إلى مسؤولية جنائية فردية عن جريمة الحرب المتمثلة في شن هجوم عشوائي أسفر عن مقتل أو إصابة مدنيين.		
59	191	555	بيّن تحليل الحفر التي خلفها القصف في الشارع بالقرب من المستشفى أن الأسلحة أطلقت من الجنوب، وبما أن قذائف الهاون التي سقطت في المنطقة القريبة من المستشفى جاءت من الجنوب، ونظراً لوجود موقع عسكري للحوثيين في المنطقة التي سقطت فيها القذائف، يرى فريق الخبراء أن قذائف الهاون قد جاءت على الأرجح من المطار حيث تتمركز القوات المسلحة اليمنية والجماعات التابعة لها والمدعومة من الإمارات العربية المتحدة.	جريمة حرب اشترك فيها وبالتالي يسأل عنها: -الإمارات -الحكومة اليمنية.	
60	191	555	منذ الأسبوع الثاني من مايو 2018، تحولت المنطقة التي يقع فيها المسجد إلى ساحة معارك نشطة، مع تحرك لواء العمالقة والمقاومة التهامية	-عرض للتطورات.	

م	ص	فقرة	النص	الوصف القانوني (التكييف)	وجه الاستدلال
			باتجاهه لإزاحة الحوثيين. وقد تلقت هذه القوات الدعم من الإماراتيين. وبحلول أواخر مايو 2018، كانت قد سيطرت على المنطقة. بعد بدء الهجوم على مدينة الحديدة (منتصف يونيو) حاول الحوثيون شن هجوم مضاد في الفازة واستؤنفت معارك كبيرة في المنطقة على الرغم من حدوث بعض التغييرات في الخطوط الأمامية، بقيت المناطق الساحلية تحت سيطرة القوات الموالية للحكومة.		

حرية التعبير:

جميع المعتقلين كانوا مكبلي الأيدي وعصبت أعينهم أثناء استجوابهم كوسيلة لإحباطهم وتعطيلهم في هذه الاستجوابات، وقام أفراد من جيش الإمارات بممارسة التعذيب والتهديدات والعنف الجنسي وقد طبقوا ذلك عن قصد من أجل إذلال المحتجزين و وصمهم بالعار و إكراههم على الاعتراف أو تجنيدهم بالقوة. شمل التعذيب الصعق بالكهرباء والتعليق من السقف لفترات طويلة والضرب المتكرر بالكابلات المعدنية وإزالة أصابع القدم والأظافر، والعري القسري، والاغتصاب، والاعتداء الجنسي.

م	ص	فقرة	النص	الوصف القانوني (التكييف)	وجه الاستدلال
61	200	578	خلال عام 2018 وحتى عام 2019، اتخذت القوات المسلحة اليمنية والجماعات المسلحة التابعة لها والمدعومة من الإمارات تدابير لضمان الحد الأدنى من التغطية الصحفية للنزاع من خلال مضايقة ممثلي وسائل الإعلام وعرقلة وصولهم إلى المنطقة. على سبيل المثال، أفادت شبكة تلفزيون مقرها عدن بوجود قيود شديدة في أي منطقة خاضعة لسيطرة القوات المدعومة من الإمارات في الساحل الغربي. كما تم منع المحطة التلفزيونية من تغطية معركة الحديدة من جانب الحزام الأمني عندما حاولت نشر موظفين مقرهم عدن على الساحل الغربي. وأعطى موظفوها أمر المغادرة وإلا واجهوا الاعتقال والاحتجاز.	جريمة حرب.	منع الإعلام محظور بحد ذاته، ويعزز الاعتقاد بأن الإمارات ومن معها يخافون ظهور الحقائق.

تجنيد واستخدام الأطفال على يد ألوية العمالقة وقوات الحزام الأمني:

م	ص	فقرة	النص	الوصف القانوني (التكييف)	وجه الاستدلال
62	204	593	أجرى فريق الخبراء مقابلات مع 3 جنود تم تجنيدهم من على يد الحزام الأمني المدعوم من الإمارات العربية المتحدة وألوية العمالقة في سياق تصاعد الأعمال القتالية على الساحل الغربي. ذكر اثنان منهم أنهما كانا في السابعة عشرة من العمر، بينما ذكر الثالث أنه كان في الثامنة عشرة من العمر وقت إجراء المقابلة. وذكروا أنه تم تجنيدهم في سن 14و15و17 على التوالي. قامت المجموعة بتوثيق 10 حالات أخرى من الأطفال الذين شاركوا في الهجوم في الدريهمي بالحديدة، حيث قتل أحدهم وأصيب اثنان أثناء مشاركتهما في الأعمال العدائية كأعضاء في ألوية العمالقة والحزام الأمني.	جرائم حرب ترتقي إلى جرائم ضد الإنسانية. تنتهك اتفاقية حقوق الطفل.	

وضع الصيادين :

م	ص	فقرة	النص	الوصف القانوني (التكييف)	وجه الاستدلال
63	205	598	تبقى الظروف الدقيقة لمقتل الصيادين غامضة، إذ اختفى الناجي الوحيد من الحادث. وتلقى فريق الخبراء معلومات تفيد بأن المسؤولين الإماراتيين حاولوا التأكد من أن الشاهد الوحيد ومصادر وأقارب الصيادين الذين لقوا حتفهم سيلوذون بالصمت بشأن الحادث، وتم دفع الأموال لهم.	جرائم حرب ارتقت إلى الجرائم ضد الإنسانية.	محاولة الترغيب والترهيب لأسر الضحايا من قبل الإماراتيين يثبت تورطهم.

المهرة (2017- 2019):

م	ص	فقرة	النص	الوصف القانوني (التكييف)	وجه الاستدلال
64	207	603	في النزاع الحالي، انحازت السلطات المحلية إلى الحكومة ودعمت تدخل التحالف، في الوقت نفسه، تمكن المهريون مؤخراً من الحفاظ على النسيج الاجتماعي والسياسي الموجود مسبقاً. ومع ذلك، فقد تم اختبار القدرة على التحمل الاقتصادي والسياسي للمهرة من خلال تدخل أعضاء التحالف في أوقات منفصلة خلال السنوات الخمس الماضية. أولاً، حاولت الإمارات ثم المجلس الانتقالي الجنوبي المدعوم منها، كسب موطئ قدم عسكري أو سياسي في المحافظة ولم يحالفهم النجاح. وتبع هذه المحاولات قيام المملكة العربية السعودية ببذل جهود كبيرة للسيطرة على المهرة ولا زالت هذه الجهود مستمرة وقت كتابة هذا التقرير، ويبدو أن التبرير الرسمي المعلن هو لمواجهة التهريب المزعوم للأسلحة عبر المهرة.	عرض للتطورات.	

العنف على أساس النوع الجنساني:

م	ص	فقرة	النص	الوصف القانوني (التكييف)	وجه الاستدلال
65	221	640	كانت 24 من هذه القضايا ضد اللاجئين والمهاجرين من أصل صومالي أو اثيوبي، و 6 منها ضد أفراد من مجتمعات «المهمشين»، و3 ضد أولئك الذين ينتمون إلى أصول إثنية أو طائفية غير محددة من اليمن ولكن لديهم نقاط ضعف محددة أخرى. الجناة الذين ارتكبوا هذا العنف الجنسي، هم أعضاء في الحزام الأمني المدعوم من الإمارات وأفراد من اللواء المدرع الخامس والثلاثين، والذين كانوا سابقاً ضمن ميليشيات المقاومة وتم ضمهم من قبل الحكومة إلى قواتها في الفترة بين 2016-2019 دون أي تدريب أو تدقيق أو إشراف داخلي وقامت الحكومة اليمنية والإمارات بوضع هؤلاء الأشخاص في مناصب السلطة والقوة ضد السكان الأكثر ضعفاً وبشكل متزايد الضعفاء الذين يحتاجون إلى الحماية.	جرائم حرب وقد ترتقي إلى جرائم ضد الإنسانية.	أثبت الفريق أن الضحايا إما لاجئين أو مهمشين بمعنى أنهم من الفئات الضعيفة الأولى بالرعاية، كما أثبت أن الجناة أعضاء بالحزام الأمني. وبعضهم أفراد من اللواء 35.
66	222	643	يلزم إجراء مزيد من التحقيقات بشأن حجم وطبيعة هذا العنف الجنسي المستهدف الذي ترتكبه هذه الجماعات المسلحة في المجتمعات المهمشة، بما في ذلك النازحين الخاضعين لسيطرة الحكومة، ودولة الإمارات وسلطات الأمر الواقع.		

العنف الجنسي في الاعتقال:

م	ص	فقرة	النص	الوصف القانوني (التكييف)	وجه الاستدلال
67	222	646	ويشمل ذلك ايضاً مالا يقل عن 12 حالة اغتصاب لستة رجال وفتى واحد في مرافق الاعتقال التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة، فضلا عن اعتداءات جنسية أخرى، وعري قسري. تعرض المعتقلون للاغتصاب شفهياً وشرجياً، بما في ذلك الاغتصاب بالعضو الذكري والاغتصاب بالأشياء والاغتصاب الجماعي. وشملت الاعتداءات الجنسية ضرب خصيات المحتجزين. بالإضافة إلى ذلك، في عام 2018، تحقق الفريق من أنه في مارس 2018، تم تجريد ما يقرب من 200 معتقل من ملابسهم، بينما قام موظفو دولة الإمارات بفحص شرجهم عنوة. خلال هذا البحث، تم اغتصاب العديد من المحتجزين بالأصابع وأدوات وعصي.	نفس الوصف القانوني للفقرات السابقة 223 224 225 226 228 من التقرير.	الاستدلال الوارد في الفقرات المشار إليها.
68	223	647	ذكر المحتجزون أن العنف والتهديدات المستخدمة كانت تتصاعد وأن التهديد النهائي كان الاغتصاب. عندما لم تنجع سلطات الأمر الواقع أو المحققون الاماراتيون بوسائل أخرى، فإنهم كانوا يسيئون معاملة المحتجزين جنسيا بشدة.	نفس الوصف القانوني للفقرات السابقة 223 224 225 226 228 من التقرير.	

م	ص	فقرة	النص	الوصف القانوني (التكييف)	وجه الاستدلال
			في جميع الحالات المذكورة أعلاه، استخدم العنف الجنسي لإكراه المعتقلين على الإدلاء باعترافات أو للامتثال للمطالب. الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي على مرتكبيها هي في المقام الأول وسيلة لكسب السلطة والسيطرة واستخدم المحققون والحراس هذه الأساليب ضد الرجال والأولاد من أجل إذلالهم لتحقيق أهدافهم.		

تأثير النزاع المسلح على الأطفال:

تجنيد الأطفال في القوات المسلحة أو الجماعات المسلحة واستخدامهم في القتال من قبل أطراف النزاع.

م	ص	فقرة	النص	الوصف القانوني (التكييف)	وجه الاستدلال
69	233	677	تلقى فريق الخبراء أدلة دامغة حول التجنيد « القسري» و «الطوعي» لما لا يقل عن 27 طفلا لا تتجاوز أعمارهم 13 عاماً من قبل القوات المسلحة اليمنية وكذلك من قبل الحزام الأمني المدعوم من الإمارات، ألوية العمالقة، وقوات النخبة الشبوانية، وذلك منذ عام 2017. من بين هؤلاء الأطفال، ما لا يقل عن 22 طفلاً- بعضهم لا يتجاوز عمره 13 عاماً – تم تجنيدهم بواسطة الحزام الأمني والعمالقة – وتم استخدامهم في الأدوار القتالية طوال الحملة العسكرية في الحديدة عام 2018. وفقاً إلى المعلومات التي جمعها فريق الخبراء، توفي 5 أطفال وأصيب 5 آخرون. ومن بين الأطفال الخمسة الذين قتلوا، أحدهم تم تجنيده في سن 16 عاماً، كان على وشك العودة إلى المنزل بحلول نهاية ديسمبر 2018. استلم والد الطفل جثة ابنه الذي أصيب بعيار ناري عيار 23 ملم في بطنه. وقد أخبر الأب فريق الخبراء بهذه التجربة.	جرائم حرب. جرائم ضد الإنسانية. انتهاك لاتفاقية حقوق الطفل. البروتوكول الملحق بها.	

م	ص	فقرة	النص	الوصف القانوني (التكييف)	وجه الاستدلال
70	235	682	لدى فريق الخبراء أسباب معقولة للاعتقاد بأن أفراد في القوات المسلحة اليمنية، والجماعات المسلحة التابعة لها، بما في ذلك جماعات المقاومة والحزام الأمني المدعوم من الإمارات العربية المتحدة وألوية العمالقة، وقوات النخبة الشبوانية، قاموا بتجنيد الأطفال دون سن الخامسة عشرة وفي بعض الحالات، تم استخدامهم للمشاركة في الأعمال العدائية. تعتبر هذه الأعمال انتهاكات خطيرة للقانون الدولي الإنساني، وقد تؤدي إلى مسؤولية جنائية فردية عن جرائم الحرب. لقد فشلت الأطراف المذكورة أعلاه أيضا في الامتثال للقانون الوطني والدولي فيما يتعلق بالتجنيد القسري واستخدام الأطفال دون سن 18 عاماً للمشاركة في الأعمال العدائية. فيما يتعلق بالتجنيد الطوعي للأطفال الذين تزيد أعمارهم عن 15 عاماً، يلاحظ الفريق انه يبدو وأن الأطراف لم تمتثل للضمانات المنصوص عليها في البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل.	جرائم حرب. جرائم ضد الإنسانية. انتهاك لاتفاقية حقوق الطفل.. البروتوكول الملحق بها.	الاستدلال الوارد في الفقرات المشار إليها سابقا.

انتهاكات الحق في الحرية والأمن الشخصي والحماية من العنف:

م	ص	فقرة	النص	الوصف القانوني (التكييف)	وجه الاستدلال
71	239	694	في ديسمبر 2017، اعتقلت القوات المسلحة اليمنية والجماعات التابعة لها الأطفال الذين يقاتلون إلى جانب المقاتلين الحوثيين في منطقة بيحان بمحافظة شبوة، وتم نقلهم إلى أحد السجون في مأرب دون توجيه تهم إليهم. في حين قام الفريق بتوثيق التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة التي ارتكبتها قوات الحزام الأمني المدعومة من دولة الإمارات العربية المتحدة، وجد الفريق أن صبياً يبلغ من العمر 15 عاماً اعتقلته قوات الحزام الأمني في عدن في مايو 2019 توفي في الاحتجاز نتيجة التعذيب. ومما يثير القلق الشديد عدد الأطفال المحتجزين في عدن في سجن بير احمد الثاني الخاضع لسيطرة قوات الحزام الأمني التي تدعمها الامارات. في هذا المرفق، لا يزال هناك 11 طفلاً على الأقل مرتبطين سابقاً بالحوثيين محتجزين بمعزل عن العالم الخارجي، دون أي تهم رسمية، بعضهم منذ العام 2015.	جرائم حرب. جرائم ضد الإنسانية. انتهاك للقانون الدولي الإنساني. اتفاقيات جنيف. البروتوكولين الإضافيين.	

م	ص	فقرة	النص	الوصف القانوني (التكييف)	وجه الاستدلال
72	240	696	لدى الفريق أسباب معقولة للاعتقاد بأن قوات الحزام الأمني المدعومة من الإمارات العربية المتحدة والجماعات الحوثية المسلحة وسلطات الأمر الواقع قد انتهكت الحق في الحرية والأمن الشخصي، أي من خلال الاعتقالات التعسفية واحتجاز الأطفال، بما في ذلك انتهاك حقوق الطفل، بالإضافة إلى حقوق المحاكمة العادلة، وكذلك التعذيب وغيره من أصناف سوء المعاملة. من خلال هذه الأفعال انتهكوا أيضا الحماية المحددة الممنوحة للأطفال بموجب اتفاقية حقوق الطفل، التي تقيد احتجاز الأطفال كتدبير أخير و لأقصر فترة زمنية مناسبة.	جرائم حرب. جرائم ضد الإنسانية. انتهاك للقانون الدولي الإنساني. انتهاك للمواد «1,3» من اتفاقيات جنيف الأربع. انتهاك اتفاقية مناهضة التعذيب.	الشكل الممنهج للجرائم الإطار الواسع المدى الزمني غيّر وصفها فارتقت إلى جرائم ضد الإنسانية.
72	240	696	قام فريق الخبراء بتوثيق حوادث العنف الجنسي ضد الأولاد المحتجزين من قبل الإمارات العربية المتحدة وسلطات الأمر الواقع، في كلا السياقين، بين عامي 2016 و 2019 وثق الفريق اغتصاب 4 أولاد وفتاة واحدة على أيدي قوات الحزام الأمني. ووثق الفريق كذلك اغتصاب صبيين وفتاة، ومحاولة اغتصاب فتاة، والاعتداء الجنسي على صبي من قبل أفراد من اللواء 35.	جرائم حرب. جرائم ضد الإنسانية. انتهاك للقانون الدولي الإنساني. انتهاك للمواد «1,3» من اتفاقيات جنيف الأربع. انتهاك اتفاقية مناهضة التعذيب. انتهاك اتفاقية حقوق الطفل والبروتوكول الملحق بها.	

م	ص	فقرة	النص	الوصف القانوني (التكييف)	وجه الاستدلال
74	241	700	هذه الأفعال التي يرتكبها أفراد في سلطات الأمر الواقع وقوات الحزام الأمني المدعومة من الإمارات العربية المتحدة وأفراد من اللواء 35 تشكل انتهاكات للقانون الإنساني الدولي بموجب المادة 3 المشتركة بين اتفاقيات جنيف التي تحظر المعاملة اللا إنسانية والبروتوكول الإضافي الثاني الذي يحظر العنف في الحياة، والصحة والرفاه البدني أو العقلي للأشخاص. هذه الأفعال قد تؤدي إلى مسؤولية جنائية عن جرائم الحرب المتمثلة في ارتكاب الاغتصاب أو أي شكل آخر من أشكال العنف الجنسي، والاعتداء على الكرامة الشخصية. ويلاحظ الفريق أيضا أن هذه الأفعال ترقى إلى انتهاكات لقانون حقوق الإنسان بموجب اتفاقية حقوق الطفل من خلال أطر الحق في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية.	جرائم حرب. جرائم ضد الإنسانية. انتهاك للقانون الدولي الإنساني. انتهاك للمواد «1,3» من اتفاقيات جنيف الأربع. انتهاك اتفاقية مناهضة التعذيب. انتهاك اتفاقية حقوق الطفل والبروتوكول الملحق بها.	الشكل الممنهج للجرائم الإطار الواسع المدى الزمني غيّر وصفها فارتقت لمصاف الجرائم ضد الإنسانية.

انتهاكات الحق في التعليم:

م	ص	فقرة	النص	الوصف القانوني (التكييف)	وجه الاستدلال
75	248	721	وقت كتابة هذا التقرير، وجد الفريق أن ما لا يقل عن 20 مدرسة في الحديدة وتعز وصعدة تستخدمها القوات المسلحة اليمنية وقوات الحزام الأمني المدعومة من الإمارات والقوات السودانية والحوثيون. تستخدم «قوات التحالف» حاليا لأغراض عسكرية مدرستي الوحدة عريش والوحدة حسن بن علي في المخا وتعز. وقوات التحالف السودانية تستخدمها حاليا ثكنات مثل «7يوليو» و «الشهيد عبدالله الصلغي» في المخاء في موزع، تعز، توجد « قوات التحالف» في مدرسة الشهداء الابتدائية (حوالي 700 طفل اعتادوا على هذه المدرسة)، ومدرسة عبدالرحمن رفيق ومدرسة الجيل الجديد. بعض هذه المدارس كانت تستخدم من قبل الحوثيين. على سبيل المثال، تم استخدام مدرسة الجيل الجديد كسجن من قبل الحوثيين حق عام 2017.	جرائم حرب. تعطيل فائدة الأعيان المدنية العامة. (انتهاك الحق في التعليم). تعريضها لأضرار الحرب. انتهك الطرفان مبدأ الاحتياطات ضد تأثيرات الهجوم ومبدأ التمييز باستخدامهما أهدافا مدنية لأغراض عسكرية.	

الحالات المثيرة للقلق:

لم ينجو أرخبيل سقطرى، الواقع عند مفترق الطرق بين القرن الأفريقي وخليج عدن من النزاع، ووفقا للمعلومات التي تلقاها الفريق، تعرضت سقطرى منذ العام 2015 إلى التدهور البيئي الجسيم والنهب والفساد، بما في ذلك من مشاريع بناء من الإمارات.

الاستخدام العسكري وتدمير المواقع الدينية والثقافية، تدمير التراث الثقافي اليمني:

م	ص	فقرة	النص	الوصف القانوني (التكييف)	وجه الاستدلال
76	293	850	تم تدمير مسجد الفازة الصوفي في الحديدة في يونيو 2018 بينما كانت المنطقة تحت سيطرة ألوية العمالقة التي تدعمها الإمارات. وقد وجد فريق الخبراء اسباباً معقولة للاعتقاد بأن عناصر العمالقة كانوا مسؤولين عن التدمير المتعمد لهذا الموقع الديني التاريخي في القرن السابع، والذي لم يكن له سبب عسكري واضح.	جرائم حرب. استهدفت أعيان مدنية محمية قانونا. ألحقت الضرر بالبنية التحتية.	أكد الفريق أن الاستهداف لم يكن له مبرر عسكري.
77	295	857	لم ينجو أرخبيل سقطرى، الواقع عند مفترق الطرق بين القرن الأفريقي وخليج عدن من النزاع. نظراً لموقعه ذي الأهمية العالمية المتميزة بسبب تنوعه الحيوي مع النباتات والحيوانات الغنية والمتميزة، فقد تم إدراج جزيرة سقطرى في قائمة	انتهاك لسيادة اليمن على ترابها الوطني. تعطيل مورد اقتصادي. حرمان الجزيرة من الآثار الاقتصادية المترتبة على الإدراج في قائمة اليونيسكو.	إلحاق الضرر بمصالح اليمن واقتصادها الوطني «المورد السياحي».

انتهاكات الحق في التعليم:

م	ص	فقرة	النص	الوصف القانوني (التكييف)	وجه الاستدلال
			اليونسكو للتراث العالمي في عام 2008. ومنذ نهاية عام 2015، كانت الجزيرة تخضع لمستويات متفاوتة من السيطرة من قبل الإمارات. وفقا للمعلومات التي تلقاها الفريق، تعرضت سقطرى منذ ذلك الحين إلى التدهور البيئي الجسيم والنهب والفساد، بما في ذلك من مشاريع بناء من الإمارات العربية المتحدة.		

الاستنتاجات:

م	ص	فقرة	النص	الوصف القانوني (التكييف)	وجه الاستدلال
78	319	925	أدى فشل الأطراف في الإقرار بأي نوع من المسؤولية عن الانتهاكات ورفضها اتخاذ أي خطوات ذات مغزى لتصحيح المواقف الناتجة عن أفعالها، إلى انعدام المساءلة على نطاق واسع، مما شجع على زيادة دائرة عدم الاكتراث بحقوق السكان اليمنيين وحرض على الإفلات من العقاب على الجرائم المرتكبة في اليمن. لدى الحكومة اليمنية مسؤولية معالجة الانتهاكات على وجه السرعة. وتتحمل سلطات الأمر الواقع والدول الأعضاء في التحالف بما في ذلك المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة مسؤولية جسيمة ويجب عليها اتخاذ إجراءات ضد المسؤولين داخل صفوفها. ويقع العبء أيضا على المجتمع الدولي، وخاصة الدول التي لها تأثير على أطراف النزاع، لإدانة اتخاذ خطوات مناسبة لمنع حدوث الانتهاكات ومساعدة اليمن عبر ضمان محاسبة مرتكبي الجرائم. كما أن استمرار تزويد الأسلحة لأطراف النزاع في اليمن يؤجج الصراع ويزيد من معاناة السكان.		توصيف دقيق لما آلت إليه أوضاع البلد.

التوصيـــات:

إلى التحالف، بما في ذلك المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة.

م	ص	فقرة	النص	الوصف القانوني (التكييف)	وجه الاستدلال
79	323	931	يتعين على دول التحالف، بما في ذلك المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة بوصفهما قائدين للتحالف، الامتثال للالتزامات بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، تحقيقاً لهذه الغاية بالإضافة إلى التوصيات المذكورة أعلاه لجميع أطراف النزاع، ينبغي على التحالف: 1- الاعتراف بدور قوات المملكة العربية السعودية وقوات الإمارات العربية المتحدة والجماعات المسلحة التابعة لها في ارتكاب انتهاكات للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. 2- اصدار تعليمات واضحة		توصيات جديرة بالاهتمام كونها صادرة عن فريق عالي المستوى ويتبع أهم مؤسسة دولية وهي مجلس الأمن والأمم المتحدة.

تهديدات الأمن والاستقرار في اليمن عام 2020

لمحة عامة عن التهديدات للأمن والسلام والاستقرار في اليمن في عام 2020 .

وقد أثر حجم التربح تأثيرا كبيرا في الحالة الإنسانية، واشتد القتال في بعض الجبهات ولا سيما في الجوف ومأرب ونهم وتعز والحديدة والبيضاء وأبين. واستمر ارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان على نطاق واسع مع إخضاع مرتكبيها إلى قدر ضئيل جدا من المساءلة. وتفاقم أثر كوفيد - 19 بسبب فقدان التحويلات المالية الى اليمن، ولاسيما تلك التي ترد من دول مجلس التعاون الخليجي. ويقدم الجدول 1 نبذة عن التحديات التي واجهت السلام والأمن والاستقرار في اليمن خلال الفترة المشمولة بالتقرير

نبذة مختصرة عن التحديات التي واجهت السلام والأمن والاستقرار في اليمن خلال فترة التقرير

التحدي	البيان	الصلات الخارجية
الربح من الموارد الاقتصادية والسيطرة عليها من قبل الأفراد والكيانات	يؤثر النزاع الاقتصادي في جميع اليمنيين. وقد وسع الحوثيين بقوة سيطرتهم على الوحدات الاقتصادية للدولة لتمويل جهودهم الحربية وتجد حكومة اليمن صعوبة في تحصيل الإيرادات الداخلية واجتذاب التمويل الخارجي اليمن. (الفقرات 90 الى 117).	أدى تفشي الفساد داخل حكومة اليمن الى تراجع الدعم النقدي الخارجي (انظر الفقرات 103 الى 112). وأضر سوء إدارة الإيرادات النقدية الأجنبية بمصداقية حكومة اليمن

انتهاكات القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان الواسعة النطاق من جانب جميع الأطراف في ظل الإفلات من العقاب .	لا يزال الحوثيون وحكومة اليمن والمجلس الانتقالي الجنوبي والإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية يرتكبون انتهاكات فضيعة للقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان. ولم تتخذ أي مبادرة هامة لمحاسبة الجناة . فانعدام سيادة القانون واختلال النظام القضائي يتيحان مجالا للإفلات من العقاب .	بعد خمس سنوات من تدخل تحالف دعم الشرعية في اليمن، تجري المحاكمة في المملكة العربية السعودية في ثمان قضايا تتعلق بغارات جوية ولا علم للفريق بأي إجراءات قانونية متخذة من جانب أعضاء التحالف الآخرين ، بما في ذلك الإمارات العربية المتحدة
استمرار القتال بين الحوثيين والقوات المناهضة لهم	حقق الحوثيون مكاسب عسكرية في حين أن الاقتتال بين القوات المناهضة للحوثيين حد بشكل خطير من قدرتهم على الرد	تقدم إيران الدعم السياسي والعسكري للحوثيين .وتقدم المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة الدعم السياسي والعسكري للقوات المناهضة للحوثيين .
القتال بين القوات التابعة للمجلس الانتقالي الجنوبي وقوات حكومة اليمن .	لا تزال الخلافات قائمة بشأن تنفيذ اتفاق الرياض ولا يزال الانتقالي الجنوبي يحتفظ بالأراضي ووسع منطقة نفوذه الى سقطرى.	لا يزال المجلس الانتقالي الجنوبي كيانا يحظى بدعم سياسي من الإمارات العربية المتحدة .
زيادة الهجمات التي يشنها الحوثيون في المملكة العربية السعودية .	زاد الحوثيون من وتيرة الغارات الجوية ، بما في ذلك باستخدام القذائف التسيارية ، على اهداف في المملكة العربية السعودية ، وظلوا يشنون هجمات بواسطة الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع .	أمكن تنفيذ هذه الهجمات نظرا لتدفق الأسلحة ومكوناتها في انتهاك لحظر الأسلحة المحدد الأهداف .

التحديات الإقليمية أمام السلام والأمن والاستقرار في اليمن:

م	ص	فقرة	النص	الوصف القانوني (التكييف)	وجه الاستدلال
	19	12	فيما يتعلق باليمن، تبقى الجهات الفاعلة الخارجية الرئيسية هي الإمارات العربية المتحدة وإيران وعمان والمملكة العربية السعودية. وفي حين ان هناك ادعاءات بأن دولا إقليمية أخرى، بما فيها تركيا وقطر، تنشط مباشرة داخل اليمن، فإن الفريق لم يعثر حتى الآن على أدلة موثوقة تثبت صحة تلك الادعاءات وهو يواصل التحقيق فيها. ويعد إثر احتمال إدراج الولايات المتحدة الحوثيين في قائمة المنظمات الإرهابية الأجنبية أمراً ذا بال.		حصر القوى الخارجية الفاعلة في اليمن بـ: الإمارات إيران السعودية تركيا وقطر لم يعثر على أدلة موثوقة تثبت صحة الادعاءات الموجهة لهما.

د. الإمارات العربية المتحدة:

تؤكد تقارير فريق خبراء الأمم المتحدة أن التحالف غير فعال في فرض سيطرة موحدة على القوات المناهضة للحوثيين، ويمثل استمرار القتال بين القوات الحكومية

	28	14	ويرى الفريق أن تحالف دعم الشرعية في اليمن غير فعال في فرض سيطرة موحدة على القوات المناهضة للحوثيين. ثم إن استمرار القتال بين المجلس الانتقالي الجنوبي وحكومة اليمن على الرغم من اتفاق الرياض يدل	سبق التعليق عليه	

م	ص	فقرة	النص	الوصف القانوني (التكييف)	وجه الاستدلال
	19	12	على استمرار الاختلافات بين خطتي الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية في اليمن وعلى الرغم من اعتماد حكومة اليمن وقوات الساحل الغربي والمجلس الانتقالي الجنوبي على الدعم المقدم من التحالف لم تتوصل المملكة العربية السعودية بعد الى وسيلة تتيح لها حل الانقسام الواضح الذي لا يزال يشكل تهديداً لسلامة اليمن الإقليمية.		
	30	14	يبدو أن الإمارات العربية المتحدة حريصة على مواجهة ثلاثة عناصر في اليمن وهي: الحوثيون، وعناصر حزب الإصلاح داخل حكومة اليمن، والجماعات الإرهابية وفي حين أبلغت الإمارات العربية المتحدة الفريق بأنها تواصل دعم قوات مكافحة الإرهاب اليمنية فقد وثق الفريق أيضا الدعم المتواصل الذي تقدمه الإمارات العربية المتحدة الى المجلس الانتقالي الجنوبي، وبعض القوات التابعة له، وبعض قوات الساحل الغربي.	كرر اثبات دعم الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة.	

م	ص	فقرة	النص	الوصف القانوني (التكييف)	وجه الاستدلال
	31	14	وكانت الإمارات العربية المتحدة في الأصل قد جندت ودربت ودفعت أجور معظم القوات التابعة للمجلس الانتقالي الجنوبي، وهو وضع تطور منذ عام 5102. وتواجه القوات التابعة للمجلس الانتقالي الجنوبي عسكريا قوات حكومة اليمن في أبين و بدرجة أقل في سقطرى وشبوة. وفشلت القيادة السياسية في المجلس الانتقالي الجنوبي في وقف هذا القتال واتخذت تدابير متكررة لتقويض سلطة حكومة اليمن وسلامة أراضيه بيد أن الإمارات العربية المتحدة تقدم دعما سياسيا مستمرا لقيادة المجلس الانتقالي الجنوبي، ولذلك فإن الإمارات العربية المتحدة تدعم كياناً يهدد السلام والأمن والاستقرار في اليمن وتتصرف بشكل يتنافى مع روح القرار 6122 (5102)، الذي يدعو الدول الأعضاء إلى «أن تمتنع عن اتخاذ أي إجراءات من شأنها	تقويض الإمارات لوحدة اليمن واستقلاله وسلامته الإقليمية. المس بشرعية رئيس الجمهورية. تهديد للسلام والامن والاستقرار في اليمن نتيجة دعم كيانات مسلحة غير تابعة للدولة. انتهاك للقرار الأممي 6122.	خروج فاضح عن مسار التحالف وأهدافه التي قام لأجلها.

م	ص	فقرة	النص	الوصف القانوني (التكييف)	وجه الاستدلال
			تقويض وحدة اليمن وسيادته واستقلاله وسلامته الإقليمية، والمس بشرعية رئيس اليمن». وأبلغت الإمارات العربية المتحدة الفريق بأنها لا تؤيد أي إجراء انفرادي من جانب أي طرف في النزاع.		
	32	15	وفي النصف الثاني من العام 0202، حرصت حكومة اليمن على إلقاء اللوم على الإمارات العربية المتحدة بشأن ما يقوم به المجلس الانتقالي الجنوبي من أعمال. ويرى الفريق أن الإمارات العربية المتحدة أرخت قبضتها المباشرة على معظم القوات التابعة للمجلس الانتقالي الجنوبي. ومع ذلك أكدت حكومة اليمن أن الإمارات العربية المتحدة تواصل تقديم الدعم المالي والعسكري لقوات الحزام الأمني وقوات النخبة الشبوانية وهذا الدعم الى جانب الدعم السياسي الذي تقدمه الإمارات الى المجلس الانتقالي الجنوبي يغذيان عداء حكومة اليمن تجاه الإمارات العربية المتحدة.		سبق التعليق عليه

هـ. الولايات المتحدة الأمريكية.

م	ص	فقرة	النص	الوصف القانوني (التكييف)	وجه الاستدلال
	33	15	يلاحظ الفريق ان الولايات المتحدة الأمريكية تدرس حاليا إدراج الحوثيين في قائمة المنظمات الإرهابية الأجنبية. وقد أدرجت المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة الحوثيين في قائمة المنظمات الإرهابية لكن الولايات المتحدة لم تفعل ذلك بعد. ويعكس احتمال الإدراج التوترات المستمرة بين الولايات المتحدة وإيران.	حصلت تطورات معاكسة	

العقبات التي تعترض تنفيذ القرار 2216 (2015)

د. التطورات في الساحل الغربي:

م	ص	فقرة	النص	الوصف القانوني (التكييف)	وجه الاستدلال
	51	19	وفي يوليو 0202، التقى طارق صالح في المخا بعدنان رزيق، قائد اللواء الخامس للحماية الرئاسية، بحضور قائد تابع للإمارات العربية المتحدة يدعى "أبو همام". وكانت تلك المرة الأولى التي يتحاور فيها الطرفان رسميا. واتفقا على تحقيق انفراج رسمي. وقبل هذا الاتفاق كانت هناك توترات كبيرة بين محور تعز وحراس الجمهورية. وزعم المحور العسكري أن حراس الجمهورية دعموا أولئك الذين كانوا يقاتلونه في التربة في منتصف عام 0202، وهو ادعاء ينفيه حراس الجمهورية.	رصد تطورات علاقة حراس الجمهورية بالمحور العسكري الشرعي.	
	52	19	ويحصل كل من ألوية العمالقة وحراس الجمهورية وألوية تهامة على بعض المدفوعات من الإمارات العربية المتحدة؛ كما تتلقى بعض الألوية رواتب من حكومة اليمن. ولم تدرج أي من هذه القوات رسميا في أي من اتفاقات السلام القائمة، مما يثير القلق بشأن تأثيرها المستقبلي على السلام والأمن والاستقرار في اليمن.	أكد مدفوعات لتلك المجموعات. خشية الفريق من تأثير غيابها عن الاتفاقيات على السلام والأمن والاستقرار.	

هـ. التحديات أمام سلطة الحكومة:

اتهمت السلطات المحلية في محافظة شبوة الإمارات بالتورط في حوادث أمنية وتقويض استقلالها الاقتصادي ودعم مقاتلي النخبة الشبوانية المتورطين في تخريب البنية التحتية لتصدير النفط، وعرقلة استئناف صادرات الغاز الطبيعي من بلحاف.

م	ص	فقرة	النص	الوصف القانوني (التكييف)	وجه الاستدلال
	59	21	واتهمت السلطات المحلية في شبوة الإمارات العربية المتحدة في التورط في حوادث أمنية وتقويض استقلالها الاقتصادي. وزعمت أن الإمارات العربية المتحدة عرقلت اعتقال مقاتلي قوات النخبة الشبوانية، وقدمت الدعم الى قوات النخبة الشبوانية المتورطة في تخريب البنية التحتية لتصدير النفط، وعرقلت استئناف صادرات الغاز الطبيعي السائل من بلحاف. وفي حين وقعت بعض الحوادث الأمنية البسيطة أثناء تنقل قوات الإمارات العربية المتحدة بين قواعدها في بلحاف والعلم، كان أهم تلك الحوادث انفجار وقع في نوفمبر واستهدف إحدى القوافل. ومنذ أكتوبر، كانت هناك احتجاجات خارج معسكر العلم، تطالب بتعويضات عن عملية مشتركة بين الإمارات العربية المتحدة وقوات النخبة الشبوانية في يناير 2019 زعم انها	حصار اقتصادي وتجويع ممنهج للشعب اليمني من قبل دولة الإمارات. انتهاك للحق في الغذاء والأمن الغذائي. جرائم ضد الإنسانية.	تورط الإمارات في: حماية المعتدين على البنية التحتية لتصدير النفط. حرمان اليمنيين من تصدير واستثمار مواردهم.

الأعمال التي تنتهك القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان

د. الأعمال والحوادث المنسوبة إلى تحالف دعم الشرعية.

لا يوجد ما يثبت قيام الإمارات بأي تحقيق أو إجراءات قانونية تجاه الادعاءات المستمرة بقيامها بانتهاك حقوق الإنسان في اليمن

م	ص	فقرة	النص	الوصف القانوني (التكييف)	وجه الاستدلال
	51	19	اسفرت عن مقتل مدنيين، وبإنشاء لجنة تعويضات محلية لتحصيل التعويضات من الإمارات. وفي أوائل العام 2020، أسفرت العمليات الأمنية التي استهدفت اعتقال أفراد سابقين من قوات النخبة الشبوانية في نصاب وجردان عن مقتل شخصين على الأقل.		
	125	45	ولا علم للفريق بأي إجراءات قانونية يتخذها أعضاء آخرون في التحالف، بما في ذلك الإمارات العربية المتحدة، فيما يتعلق بادعاءات انتهاك القانون الدولي وحقوق الإنسان في اليمن. يواصل الفريق التحقيق في حالات الاعتقال والاحتجاز		تجاهل وإخلال بالالتزامات الدولية لمساءلة ومحاكمة المتهمين بارتكاب انتهاكات للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

م	ص	فقرة	النص	الوصف القانوني (التكييف)	وجه الاستدلال
	127	45	التعسفيين والاختفاء القسري والتعذيب على أيدي قوات الإمارات العربية المتحدة في اليمن. وقد تلقى الفريق ادلة تثبت احتجاز ثلاثة أشخاص في المواقع التالية الخاضعة لسيطرة هذه القوات: بلحاف (شبوة)، ومطار الريان الدولي (المكلا)، وفي موقع قريب من ميناء الضبة النفطي (الشحر، حضرموت) وقد وجه الفريق رسالة إلى الإمارات، ومازال ينتظر جوابا.	اعتقال واحتجاز تعسفيين. إخفاء قسري. تعذيب جرائم حرب.	وقوع انتهاكات للقانون

السياق العسكري والسياسي والإنساني (يوليو 2019 - يونيو 2020)

م	ص	فقرة	النص	الوصف القانوني (التكييف)	وجه الاستدلال
1	16	45	في 28 و29 أغسطس، شنت الإمارات غارات جوية في عدن وضواحيها، وكذلك في مدينة زنجبار بمحافظة أبين، ما أسفر عن مقتل وإصابة 300 من عناصر الحكومة اليمنية. ودعت الحكومة اليمنية مجلس الأمن إلى الاضطلاع بدوره والتدخل لوقف هذه الهجمات. في 3 سبتمبر، أصدرت دولة الإمارات العربية المتحدة بياناً أكدت فيه أنها شنت الضربات التي قالت إنها استهدفت "عناصر من المنظمات الإرهابية" التي هاجمت قوات التحالف في مطار عدن. ورفضت الحكومة اليمنية هذا التبرير وأكدت أن الهجوم استهدف قواتها المسلحة.		

نتائج انتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

د. الاحتجاز التعسفي والتعذيب وغيرها من ضروب سوء المعاملة والاختفاء القسري

م	ص	فقرة	النص	الوصف القانوني (التكييف)	وجه الاستدلال
2	56	175	تابع فريق الخبراء التحقيق في التعذيب بما في ذلك العنف الجنسي الذي ارتكبته قوات الإمارات في مرفق الاحتجاز السري في قاعدة التحالف بالبريقة في عدن قبل مغادرة هذه القوات القاعدة في منتصف العام 2019 بحسب تقارير بالإضافة الى نتائج التحقيقات في العامين 2018و 2019 تحقق الفريق من حالتين إضافيتين تضمنتا تعذيب القوات لرجل وفتى ترابطا مع أنواع أخرى من التعذيب مثل الضرب والصعق بالكهرباء، قامت باغتصاب محتجز أكثر من مرة وعرضت محتجزا آخر لشكل آخر من العنف الجنسي. وكان الاغتصاب يتم عبر ايلاج القضيب وإدخال أشياء أخرى كان يستخدم لإذلال المحتجزين وإكراههم على الاعتراف بالتهم الزائفة. تم إبقاء كلا المحتجزين لفترات طويلة من الوقت. أدت فترة احتجاز الضحايا في البريقة وشدة التعذيب المستخدم وما يترتب على ذلك من صدمة ووصمة عار على المدى الطويل، أدت الى احتمال تأخر المحتجزين السابقين أو عزوفهم عن الإبلاغ عن النطاق الواسع للانتهاكات المرتكبة في المنشأة.	• جرائم حرب ترقى إلى جرائم ضد الإنسانية (تعذيب وإذلال ممنهج وعلى نطاق واسع). • تعمد الإذلال وإهانة الكرامة الإنسانية. • الاعتقال التعسفي والإخفاء القسري. • التعذيب وسوء المعاملة والأذى النفسي والاجتماعي. • العنف الجنسي والاغتصاب. • انتهاك الحق في الحرية والسلامة الشخصية والحق في التمتع بالصحة الجسدية والنفسية. • انتهاك للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.	

م	ص	فقرة	النص	الوصف القانوني (التكييف)	وجه الاستدلال
3	56	176	يبقى تأثير هذه الانتهاكات على الضحايا وعائلاتهم ومجتمعاتهم معقدا وشديدا على المستوى الجسدي والنفسي والاجتماعي والاقتصادي والإنساني.		•استمرار أثر الانتهاكات الجسدية والنفسية والاجتماعية والاقتصادية على المدى البعيد.
4	56	177	وصف المحتجزون الذين تم تعذيبهم للفريق الإصابات والألم خلال مسار الانتهاكات التأثير الجسدي والنفسي للصدمة على المدى البعيد في الغالب لم يتوفر العلاج الطبي أو إعادة التأهيل للمحتجزين أثناء الاحتجاز وبعد الإفراج عنهم إلا إذا كان بإمكانهم تحمل الكلفة وتمكنوا من الفرار إلى مناطق آمنة. عانى الناجون من العنف الجنسي، خاصة المحتجزات السابقات من قدرة الوصول إلى الخدمات المتعلقة بمجال العنف القائم على النوع الاجتماعي بسبب وصمة العار وعدم توفر متخصصين. كما أن العلاج المتخصص وإعادة التأهيل لضحايا التعذيب غير متوفرين. وقد تكلم المحتجزون عن ضغوط مالية عليهم وعلى عائلاتهم جراء دفعهم لمبالغ طائلة لمعرفة أماكن وجود أحبائهم	•إثبات ارتكاب القوات الإماراتية جرائم حرب. •التعذيب الجسدي والنفسي. •العنف الجنسي للجنسين. •الاحتجاز التعسفي. •انتهاك الحق في الحرية والسلامة الشخصية وحق التمتع بالصحة الجسدية والنفسية. •انتهاك للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.	•ستمرار أثر الانتهاكات الجسدية والنفسية والاجتماعية والاقتصادية على المدى البعيد.

نتائج انتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

د. الاحتجاز التعسفي والتعذيب وغيرها من ضروب سوء المعاملة والاختفاء القسري

م	ص	فقرة	النص	الوصف القانوني (التكييف)	وجه الاستدلال
			أو لزيارتهم أو السعي لإطلاق سراحهم، وهذا يعني عدم إمكانهم تحمل كلفة أي رعاية طبية أو غيرها من اشكال الدعم الضروري بما في ذلك المعونة القضائية، في وقت لاحق.		
5	75	178	قال بعض المحتجزين السابقين للفريق أنهم لم يتمكنوا من العودة إلى ديارهم عند اطلاق سراحهم لأن الإفراج عنهم تم عبر عملية تبادل للأسرى إلى محافظة أخرى أو تم إجبارهم على الانتقال الى منطقة أكثر أماناً تحت سيطرة طرف آخر من النزاع. وينطوي هذا النزوح على تكاليف مالية وخسارة للممتلكات وسبل العيش والانفصال عن العائلات والمجتمعات إضافة الى التأثير النفسي على الضحايا وعائلاتهم. آخرون ممن أطلق سراحهم وظلوا يعيشون في مناطق تحت سيطرة أولئك الذين احتجزوهم، لم يتمكنوا من المغادرة وتحدثوا عن مخاوفهم من الانتقام.		• بيان تأثير تلك الانتهاكات المتعددة على المحتجزين السابقين بعد إطلاق سراحهم وما لحق بهم من أذى جسدي ونفسي واقتصادي ونفسي واقتصادي وانفصال اجتماعي قسري وعلى المدى البعيد.

هـ النوع الاجتماعي والعنف القائم على النوع الاجتماعي

م	ص	فقرة	النص	الوصف القانوني (التكييف)	وجه الاستدلال
6	58	184	ينتهك الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي حظر القانون الدولي لحقوق الإنسان للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. ويمس العنف الجنسي أيضا بحقوق الإنسان الأخرى، بما في ذلك الحق في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ويشير القانون الدولي الإنساني الى محظورات صريحة فيما يتعلق بالاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي عندما يرتكب ضد أشخاص لا يشاركون مشاركة فعالة في الأعمال القتالية. ويشكل الاغتصاب، إلى جانب الاسترقاق الجنسي، والإكراه على البغاء، والحمل القسري والتعقيم القسري، وأشكال أخرى من العنف الجنسي على نفس الدرجة من الخطورة، جرائم حرب بموجب نظام روما الأساسي، وقد تشكل جرائم ضد الإنسانية إذا ارتكبت كجزء من هجوم واسع النطاق أو منهجي على المدنيين.	• بيان لعدد من الانتهاكات التي تشكل جرائم حرب بموجب نظام روما الأساسي، والتي قد تشكل جرائم ضد الإنسانية إذا ارتكبت بشكل ممنهج وواسع النطاق على المدنيين، وهو ما ينطبق على الانتهاكات التي ارتكبتها الإمارات في اليمن.	

م	ص	فقرة	النص	الوصف القانوني (التكييف)	وجه الاستدلال
7	70	226	تابع فريق الخبراء التحقيق في الاحتجاز التعسفي والتعذيب بما في ذلك العنف الجنسي ضد الرجال والفتيان الذي ارتكبه أفراد في قوات الإمارات في مرفق الاحتجاز السري في قاعدة التحالف في البريقة في عدن قبل انسحابها منتصف العام 2019. وتحقق الفريق من حالتين حيث اغتصب الأفراد رجلا وعرضوا ولدا الى نوع آخر من العنف الجنسي. بالنظر إلى الانتهاكات على النحو الذي تم التحقق منه في تقارير الفريق للعامين 2018 و 2019 فقد تحقق الفريق الآن من 14 حالة اغتصاب وأشكال أخرى من العنف الجنسي ارتكبها عاملون في هذا المرفق ضد الرجال والفتيان. وتحقق الفريق أنه في يوليو 2019، قام فرد من القوات المسلحة في مرفق آخر مرتين باغتصاب رجل كان محتجزا من قبل هذه القوات بسبب عمله كمدافع عن حقوق الإنسان مع توثيق انتهاكات مزعومة ارتكبتها قوات التحالف.	• جرائم حرب ترقى إلى جرائم ضد الإنسانية (منهجية التعذيب والاغتصاب والعنف الجنسي ضد الرجال والفتيان من المدنيين المدافعين عن حقوق الإنسان). • احتجاز تعسفي. • الاعتداء على الحق في الحرية والتعبير والسلامة الشخصية والحق في التمتع بالصحة الجسدية والنفسية. • انتهاك للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.	

أنشطة الجماعات المسلحة في العام 2022

ثانيًا: التطورات التي تؤثر في السلام والأمن والاستقرار

م	ص	فقرة	النص	الوصف القانوني (التكييف)	وجه الاستدلال
1	8	10	أما الإمارات العربية المتحدة فدورها في اليمن على عكس دور المملكة العربية السعودية، يصعب فهمه، فالبلد لا حدود مشتركة له مع اليمن، وله معه روابط اقتصادية واجتماعية أقل. وبعد أن قادت الإمارات العربية المتحدة العمليات العسكرية المناهضة للحوثيين على الساحل الغربي حتى توقيع اتفاق ستوكهولم في عام 2018 سحبت رسميا معظم قواتها العسكرية في عام 2019 مع بقائها طرفا في التحالف وقيامها أيضا بعمليات لمكافحة الإرهاب، بيد أنها تواصل القيام بدور سياسي هائل في اليمن، وذلك في الغالب من خلال تقديم الدعم السياسي والمالي والعسكري الى القوات المشتركة في الساحل الغربي، فضلا عن الدعم السياسي للمجلس الانتقالي الجنوبي.	دعم جماعات مسلحة غير تابعة للدولة. تهديد أمن واستقرار ووحدة اليمن وسلامته الاقليمية. خرق واضح لقرارات مجلس الأمن الدولي وأهمها القرار 2216	غموض أجندات وأهداف الدور الإماراتي في اليمن وتناقض ذلك الدور مع دور المملكة العربية السعودية (تضارب اجندات شركاء التحالف).

أنشطة الجماعات المسلحة التي تهدد السلام والأمن والاستقرار في اليمن

م	ص	فقرة	النص	الوصف القانوني (التكييف)	وجه الاستدلال
2	14	28	وفي أواخر عام 2020 أعيد تنظيم جميع الجماعات المسلحة على الساحل الغربي تحت القيادة المزدوجة لطارق صالح من قوات المقاومة الوطنية، وأبو زرعة المحرمي من ألوية العمالقة. وفي مارس 2021 أنشأ صالح المكتب السياسي لقوات المقاومة الوطنية. وكان تأثير صالح على السلطات المحلية واضحا خلال زيارة الفريق إلى الخوخة والمخا في أغسطس 2021. ويقدم صالح للسلطات المحلية حوافز مالية ومساعدات إنسانية وانمائية وضمانات أمنية، ويتسنى ذلك بفضل دعم الإمارات العربية المتحدة لصالح، الذي سمح له بالتدخل لصالح الحكومة المركزية الغائبة، وقد أدت أنشطة صالح في هذا الصدد الى زيادة تآكل سلطة حكومة اليمن على الساحل الغربي.	ممارسة غير مشروعة لسلطات الدولة الدستورية والقانونية. تقويض سلطات الدولة ومؤسساتها الشرعية.	

م	ص	فقرة	النص	الوصف القانوني (التكييف)	وجه الاستدلال
3	15	29	ويعتبر بعض قادة تهامة قوات المقاومة الوطنية وألوية العمالقة غرباء عن منطقتهم، وهم مستاؤون من دمج القوات المسلحة التهامية ضمن هذين الكيانين، ويفيدون أن صالح والإمارات العربية المتحدة قاما بذلك لإضعاف القيادة العسكرية في تهامة، وأدى الانسحاب في نوفمبر 1202 الى زيادة تصعيد التوترات اذ بات الحوثيون يسيطرون على المزيد من الأراضي التهامية، وارتكبوا في تلك الأثناء فضائع ضد سكان تهامة. وذكر بعض قادة تهامة العسكريين والسياسيين في اجتماعات مع الفريق طوال الفترة المشمولة بالتقرير أنهم لا يستبعدون استخدام القوة كخيار إذا استمر تهميشهم في عملية اتخاذ القرارات السياسية والعسكرية المحلية، مستشهدين بمثال استخدام المجلس الانتقالي الجنوبي للقوة في عدن.	جرائم حرب: انتهاكات فظيعة وأعمال انتقامية ضد السكان المدنيين والجرحى. انتهاك للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان	تسبب الانسحاب المفاجئ للقوات الموالية للإمارات في الساحل الغربي بارتكاب انتهاكات ضد السكان المدنيين. هشاشة التحالف بين الفصائل التي تمولها الإمارات مما ينذر باندلاع صراع فيما بينها.

جـ: العلاقة بين القوات المشتركة في الساحل الغربي والمجلس الانتقالي الجنوبي:

م	ص	فقرة	النص	الوصف القانوني (التكييف)	وجه الاستدلال
4	16	32	وفي المقابل حاربت بعض وحدات ألوية العمالقة الى جانب المجلس الانتقالي الجنوبي ضد حكومة اليمن في عام 2019، وفي عام 2021 استخدمت ألوية العمالقة مرافق يسيطر عليها المجلس الانتقالي واحتفظوا بمعسكر في عدن، وفي إطار التحالف تواصل الإمارات العربية المتحدة الاحتفاظ بتأثير كبير على صالح والمحرمي والزبيدي وقد حال هذا التأثير حتى الآن دون وقوع اشتباكات خطيرة بين مختلف القوات.	الإمارات ضد السلطة الشرعية. مساهمة الإمارات المباشرة في تقويض سلطات الدولة الشرعية. خرق واضح للقرارات الأممية وأهمها القرار 2216	
5	16	هامش 44	أبلغت الإمارات العربية المتحدة الفريق بأن لها علاقة جيدة مع الأطراف المذكورة أعلاه، ولكن تأثيرها على تلك الأطراف محدود ويركز على دفع عملية السلام قدماً "وأنها تعمل على الحد من أي تصعيد مسلح ناتج عن تضارب الآراء".		تزوير وقلب للحقائق والمعطيات على الواقع.

الأعمال التي تنتهك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان

أ: الأعمال والحوادث المنسوبة إلى التحالف:

يحقق فريق الخبراء في حالات الاعتقال والاحتجاز والاختفاء القسري على أيدي عناصر تابعة لدولة الإمارات في المكلا والشحر بحضرموت وبلحاف شبوة والمخاء بتعز.تابعة لدولة الإمارات في المكلا

م	ص	فقرة	النص	الوصف القانوني (التكييف)	وجه الاستدلال
6	46	102	حقق الفريق في حالات الاعتقال والاحتجاز التعسفيين والاختفاء القسري والتعذيب على أيدي أفراد تابعين للإمارات العربية المتحدة في اليمن، وتلقى الفريق أدلة تفيد بأنه تم احتجاز ثلاثة أشخاص في المواقع التالية الخاضعة لسيطرة قوات الإمارات العربية المتحدة في الفترة بين عامي 8102 و 1202: بلحاف، شبوة، مطار الريان المكلا، وميناء الضبة النفطي بالشحر حضرموت، وميناء المخا تعز، وفي رسالة الفريق نفت الإمارات العربية المتحدة مزاعم وقوع انتهاكات للقانون الدولي الإنساني والقانوني الدولي لحقوق الإنسان على أيدي رعاياها في سياق الاحتجاز.	جرائم حرب: اعتقال واحتجاز تعسفيين. تعذيب اختفاء قسري. انتهاك للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان	

جـ: العلاقة بين القوات المشتركة في الساحل الغربي والمجلس الانتقالي الجنوبي:

م	ص	فقرة	النص	الوصف القانوني (التكييف)	وجه الاستدلال
7	46	103	وأبلغت الإمارات العربية المتحدة الفريق بأن الادعاءات المتصلة بانتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان فيما يتعلق بالاحتجاز أحيلت الى الفريق المشترك لتقييم الحوادث، وأكد هذا الفريق أنه لئن حقق في قضية احتجاز تتعلق بستة قوارب صيد وقرابة 90 صيادا في مارس 2018، فإن أنشطة مكافحة الإرهاب لا تندرج ضمن ولايته.	احتجاز تعسفي. انتهاك للحق في الحرية والحق في الحصول على الغذاء انتهاك للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.	مغالطة وتحايل الإمارات وتلاعبها بإجراءات التحقيق وتحويلها الى جهات غير مختصة قانونا.
8	47	104	وبالإضافة الى ذلك ذكرت الإمارات العربية المتحدة أنها قد تعاونت مع مدير أمن عدن اللواء الركن شلال شايع في الفترة من ديسمبر 2015 الى يوليو 2020، في سياق العمليات التي يقوم بها التحالف لمكافحة الإرهاب، وبناءً على قرار صادر عن حكومة اليمن في نهاية عام 2015 وخلال الفترة المذكورة أعلاه وثق الفريق عدة حالات لانتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان نسبت له أو قواته.	جرائم حرب: اشتراك ممنهج في ارتكاب انتهاكات فظيعة للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان من الإمارات ومدير أمن عدن.	

خـاتمـة

كشفت الدراسة التي تناولها هذا الجزء بما لا يدع مجالاً للشك، أن دولة الإمارات العربية المتحدة ارتكبت- ولا زالت انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان في اليمن، وهي ضالعة – بحسب التقارير في ارتكاب عدد كبير من جرائم الحرب، رغم أنها بدأت تدخلها في اليمن ضمن عدة دول يشكلن تحالفا عسكريا يعلن دعمه الحكومة الشرعية ضد الانقلاب الذي باشره الحوثيون المدعومين من إيران في سبتمبر 2014، وقد أعلن التحالف العربي بقيادة المملكة العربية السعودية إطلاق عملية عسكرية لدعم الشرعية اليمنية في مارس 2015، وتشير تقارير فريق الخبراء إلى أن الإمارات استغلت كونها إحدى دول التحالف لتمرير سياستها وتنفيذ مخططاتها الرامية لتحقيق مصالحها بالسيطرة على الموانئ والجزر اليمنية المهمة الموجودة في جنوب وشرق وغرب اليمن، وفي المنطقة الاستراتيجية بالقرب من مضيق باب المندب وعلى سواحل البحر الأحمر وخليج عدن والبحر العربي.

اقترفت أبو ظبي من خلال أذرعها المحلية المسلحة جرائم وانتهاكات جسيمة في مختلف المناطق الخاضعة لسيطرتها وسيطرة القوات الموالية لها، وقد شجعت الإمارات التشكيلات المسلحة التي أنشأتها ودفعت بها للمواجهة مع القوات الحكومية في عدن وأبين وشبوة ولحج وتعز، وهو ما أدى لإضعاف القوات الحكومية وسحب البساط من تحتها، ونجم عن ذلك توسع سيطرة

قوات الحوثيين على مناطق ومحافظات كانت تحت سيطرة الحكومة الشرعية، في شرق وشمال وغرب البلاد. حيث استفاد الحوثيون من الصراعات التي قادتها الإمارات والتشكيلات المسلحة الموالية لها، وسعوا لتوسيع نطاق سيطرتهم، وهو ما حدث في السنوات الأخيرة.

ومع أن التقارير تحمل في جانب كبير دولة الإمارات وميليشياتها المسلحة فإن الحكومة اليمنية- وفق التقارير نفسها تتحمل قدراً كبيراً من المسؤولية عن الانتهاكات التي تمارسها الإمارات وأذرعها المسلحة، ذلك أن الحكومة لم يصدر عنها ما يدين الإمارات وأتباعها باستثناء البيان الذي صدر عقب شن الطيران الإماراتي عدة غارات جوية على القوات التابعة للجيش اليمني بين عدن وأبين في أغسطس 2019، وأسفر عن مقتل وإصابة نحو 300 جندي.

وهو ما يلزم الحكومة اليمنية وقيادة التحالف العربي ممثلة بالمملكة العربية السعودية باتخاذ مواقف حازمة تجاه ما ترتكبه الإمارات وأتباعها من جرائم وانتهاكات لحقوق الإنسان، والقوانين والمعاهدات الدولية والتشريعات الوطنية اليمنية، وما تنطوي عليه هذه الانتهاكات من اعتداء سافر على السيادة اليمنية وهو ما تجرّمه التشريعات والاتفاقيات والمواثيق الوطنية والإقليمية والدولية.

مـــركـــز الـجنـــوب
اليمني للدراسات

الكتاب الأسود

دراسة ترصد دور
الأطراف المحلية والإقليمية فى الحرب اليمنية
من وجهة نظر مجلس الأمن الدولي و مجلس حقوق الإنسان

الجزء الأول:
الإمارات العربية المتحدة والحرب اليمنية
من وجهة نظر خبراء مجلس الأمن الدولي و مجموعة الخبراء بمجلس حقوق الإنسان
2022-2014

https://southofyemen.org

south_ofyemen